محضر الجلسة رقم 524

التاريخ: الجمعة 23 ذو القعدة 1427 (15 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد مصطفى عكاشه رئيس المجلس؛

المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الأول لرئيس المجلس؛

المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس ساعات ونصف، ابتداء من الساعة الثالثة وخمس وعشرين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: – مواصلة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛

– التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي لسنة 2007؛

– التصويت على مشروع القانون المالي برمته.

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

نخصص هذه الجلسة لمناقشة مشاريع التي تدخل في اختصاصات اللجان التالية:

- لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية؛
- لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان؛
- لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية؛
- لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية؛
- التصويت على الجزء الثاني المتعلق بالنفقات؛
- التصويت على مشروع القانون المالي برمته.

نبتدئ بلجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، الكلمة للسيد مقرر اللجنة، فليتفضل مشكورا.. وزع.. إذن أفتح باب المناقشة.

السيد المستشار عبد الرحيم الشرقاوي عن الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في دراسة الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الداخلية و إبداء ملاحظاتنا وتقديم مقترحات ستغني النقاش حول عدة جوانب تخص هذا القطاع الحيوي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للمواطنين من حيث أمنهم وسلامتهم وطمأنينتهم فرادى وجماعات سواء كانوا بالمدن أو القرى.

السيد الرئيس،

في البداية لا بد من تثمين الجهود الحثيثة التي تقوم بها وزارة الداخلية والمستمدة من التوجيهات والتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وكذا من التوجيهات العامة للقانون المالي لسنة 2007 سواء تعلق الأمر بالجهود الرامية إلى تحصين العملية الانتخابية المقبلة وسلامتها أو تلك الجهود الرامية إلى الرفع من مستوى وأداء مصالح الأمن والخدمات الاجتماعية وتعميق اللامركزية ومواكبة البرامج التنموية للجماعات المحلية والمحافظة على البيئة وتدبير أراضي الجماعات السلالية وتدعيم الإدارة الترابية، وذلك بهدف تحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وتدعيم آليات التضامن الاجتماعي.

إلا أن التسليم والاعتراف بهذه الجهود لا يمنعنا من إبداء آرائنا وبسطها انطلاقا من منظور حزبنا، وذلك على عدة مستويات، إن على صعيد الجماعات المحلية ومجالسها والتنمية الجهوية أو على صعيد المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و السياسة الأمنية.

اعتبار الجهة مدارس تكوينية قادرة على إنتاج رجالات لهم دراية متميزة في حسن التدبير و يقدرون المسؤولية أحسن تقدير. إلا أنه وللأسف الشديد لم يواكب المجال الأول طموح جلالته عندما تم حصر اختصاصات الجهة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون إعطائها حق التدخل السياسي.

وإيمانا منا بدور الجهات واعتبارها قاطرة لتحقيق أي تنمية منشودة فإنه لا مناص من منحها جميع الإمكانات اللازمة من وسائل قانونية وبشرية ومادية، كما يجب إعادة النظر في اختصاصات المجالس الجهوية في أفق جعل الجهة الخلية المحورية لتفعيل

وسائل الاستثمار، والمتدخل في إستراتيجية تهيئة المجال الجهوي وحل إشكالاته بصفة عامة، كما لا يمكن الحديث عن ارتقائها إلى مستوى النضج إلا إذا تم تخفيف الممارسة الوصائية عليها في أفق الاستغناء عن هذا النظام ونقله إلى السلطة القضائية على غرار بعض الدول الديمقراطية.

إن الجماعات المحلية، الحضرية منها والقروية، والتي تعتبر النواة الأولى التي يرتكز عليها أي بلد ديمقراطي يصبو إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا زالت هي الأخرى تعاني من مشاكل وصعوبات لا حصر لها، رغم الجهود التي بذلت مؤخرا من طرف الحكومة والتي تهدف إلى احترام الآجال المتعلقة بالبت في ميزانياتها واحترامها لآراء المجالس.

وهكذا نجد أن أغلب هذه الجماعات ما زالت تعاني من قلة الإمكانيات وثقل المديونية وضعف التأطير والكفاءات وقلة الموارد المالية وغير ذلك من العوائق التي تجعل الدور التنموي للجماعات المحلية شبه منعدم. لذا نرى أنه حان الوقت لدعم هذه الجماعات عبر تقويم الاختلال القائم في القوانين والتنظيمات المسيرة لها حتى تملك استقلاليتها عن السلطة الوصية في تدبير الشأن الجماعي على مستوى التسيير والتدبير وعلى مستوى البحث عن موارد جديدة بعيدا عن إثقال كاهل المواطنين بمزيد من الضرائب، فضلا عن دعمها عبر تبسيط المساطر المعقدة في تمويلها، ومساعدتها فيما يتعلق بمتأخرات الديون المتراكمة عليها، ونخص بالذكر "الباقي استخلاصه " والتي تشكل بحق أكبر مشكل تتخبط فيه الجماعات القروية والحضرية خاصة الفقيرة منها.

وتدعيما للتصور النظري الحديث للتدبير المحلي المنطلق أساسا من السعي لإشراك مكونات المجتمع المحلي في القرار وتعزيزا للشفافية في التسيير والتدبير نقترح أن تعمل كل الجماعات على عقد لقاءات مفتوحة بشكل منتظم في المدن والقرى على حد السواء، وإحداث موقع على الإنترنيت لتنشر عليه مشاريع ميزانياتها وحساباتها، وفرص الشغل التي توفرها وكذا الصفقات التي تبرمها، ثم مجموع ما يشكله برنامجها وكذا آراء المعارضة داخل المجلس وأنشطتها ، وإحداث مجلة خاصة بها توزع على سكان الجماعة لإطلاعهم على ما تم ذكره ، إضافة إلى تقوية بنيات الاستقبال والتواصل بجميع مستوياتها وتقوية المحاسبة ، بحيث لا يمكن التساهل مع أولئك الذين يثبت تماليهم التلاعب بالمال العام ، مع وجوب فتح المجال للمجتمع المدني ليلعب دوره التخليقي كممثل للضمير الحي لملاحظة الخروقات وتقديمها للسلطات المختصة والرأي العام المحلي.

وإلى جانب المهام الإدارية فإن الجماعات المحلية أوكل إليها المشرع اختصاصات موازية وذات أهمية قصوى تتمثل في تدبير المرافق العمومية المحلية التي عرفت مشاكل جمة نتيجة سوء التدبير والتسيير لهذه المرافق.

السيد الرئيس،

في سياق الإشارة إلى بعض مشاكل الجماعات المحلية، لا بد من التأكيد على حدتها بشكل أكبر وأخطر على صعيد الجماعات القروية، حيث يعاني الملايين من القرويين من غياب شبه كلي لأبسط المرافق الحيوية كالطرق والماء والثانويات والمستشفيات ودور الشباب وانعدام مجالات الشغل، بل يعاني المواطن في هذه الجماعات حتى من غياب الخدمات الإدارية البسيطة كالحصول على جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية، مما يؤدي إلى تفاقم حدة الهجرة القروية.

السيد الرئيس،

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والميثاق الجماعي بهدف تثبيت سياسة القرب وترسيخ الاستقلالية والحريات والمسؤوليات المحلية وتحسين تدبير الشأن المحلي، فإننا لا زلنا نلاحظ عدم بلورة بعض بنود هذه القوانين بالشكل المطلوب، خصوصا تلك البنود التي تنص على إحداث النقابات الجماعية والتي لم تفعل بطريقة مرضية لحد الآن على خلاف كثير من الدول التي جعلت من هذا الإطار أساسا للتنمية الجماعية.

كما نؤكد على أن يكون الهدف الأساسي من أي إصلاح كيفما كان نوعه هو خدمة المواطنين من حيث الوقوف عن كثب على انشغالاتهم و همومهم و إشراكهم في تحديد التوجهات و السياسات العامة للدولة في إطار نظرة شمولية قائمة على مبدأ التشارك، ولعل التوجيهات الملكية السامية من خلال خطابه السامي الذي ألقاه بمناسبة الملتقى الوطني للجماعات المحلية لخير دليل على حرصه و

اهتمامه بتقوية دور الجماعات المحلية و تسريع مسلسل اللاتمركز الإداري و توسيع صلاحياته باعتباره لازمة ضرورية لمواكبة الجهوية الواسعة.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى صاحب الجلالة انطلاقتها منذ أكثر من سنة لدليل واضح على عنايته المولوية برعاياه الأوفياء، هذه المبادرة التي تكتسي أهميتها القصوى في أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و مبادئ التدبير الجيد و خدمة كرامة الجماعة و الفرد، كما تتجلى أهميتها أيضا في أهدافها الرامية إلى تدعيم عمل الدولة و الجماعات المحلية الأكثر فقرا.

ولتحقيق أهداف هذا البرنامج الطموح ندعو إلى مواكبته عبر تعزيز التكوين و المساعدة التقنية لفائدة اللجان المحلية و الجمعيات المنخرطة في التنمية البشرية، كما ندعو إلى توفير آليات التنفيذ و التتبع عن قرب لهذا البرنامج الطموح حتى يعطي النتائج المرجوة منه و يكون في مستوى التطلعات.

السيد الرئيس،

وإذا كنا نشيد بمجهودات الوزارة المتواصلة، سواء تلك الجهود المبذولة لمحاربة الهجرة السرية أو تلك التي تهم التصدي لظاهرة الإرهاب ومحاربة تجارة المخدرات، فإنا ندعو إلى مضاعفة هذه الجهود والحد من أسباب انتشار الجريمة التي تفاقمت في الآونة الأخيرة بشكل مخيف.

وما الأحداث الأخيرة التي تناقلتها وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة من استعمال الأسلحة النارية من طرف بعض اللصوص بمدينة الدار البيضاء وبعض المدن الأخرى بشمال المملكة إلا مؤشر خطير على تدني الوضع الأمني ببلادنا، وهذا ما سيكون له انعكاسات سلبية على مستوى الاستثمار والاستقرار الاجتماعي، الشيء الذي يحتم علينا التوجه بالنداء إلى كافة أعضاء الحكومة للتدخل بشكل عاجل لإيجاد حلول مناسبة لهذه الإشكالية.

السيد الرئيس،

وفي هذا الصدد نتساءل عن مآل شرطة القرب التي كان يعقد الأمل عليها للتصدي للجريمة وعن أسباب الاستغناء عن خدماتها وعن السياسة الأمنية الجديدة.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار فوزي بنعلال عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار فوزي بنعلال عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2007 مستحضرا بذلك أهمية المسؤولية المنوطة بها والمتمثلة في إتاحة الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، وذلك لكون التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة وذلك لفتح الإدارة في وجه المواطنين والاحتكاك المباشر به وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها، كما أن الأمر يتطلب إيلاء اهتمام أكثر للقضايا الاقتصادية والاجتماعية من طرف الإدارة الترابية وذلك بتذليل الصعوبات وتحفيز المبادرات.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجاب توجه الوزارة نحو عصرنة إدارة التراب الوطني قصد تأهيلها للقيام بالمهام المنوطة بها، وكذا حسن تدبير الموارد البشرية ونطالب بضرورة تعزيز التكوين لكل العاملين داخل الوزارة وتقوية أجهزة المراقبة الأمنية للحفاظ على سلامة المواطنين.

كما نسجل بارتياح المجهودات التي تبذل من أجل تطوير آليات الأمن لحماية المواطنين وضمان سلامة الأشخاص والممتلكات ومحاربة ظاهرة الهجرة السرية والمخدرات، وكذا تطوير أساليب التدخل في مواجهة الكوارث الطبيعية – لا قدر الله – ونطالب في

نفس الوقت بمواصلة دعم اللامركزية واللاتمركز الإداري ودعم التنمية المحلية وتطوير آليات ممارسة الوصاية على الهيآت الترابية والمساعدة التقنية والمالية لها، وتحديث وسائل عمل الجهاز الإداري وتدبير موارده البشرية.

وبموازاة مع الدفاع عن الحقوق المشروعة للمغرب وحشد الدعم الأوسع لتحقيق الحل السياسي المنشود فإن جهود جلالة الملك ما فتئت تتواصل وتتكثف في إطار التوجهات السامية لجلالته من أجل تقوية وتوسيع القدرات التنموية والإنتاجية والتشغيلية للأقاليم الجنوبية، وذلك لفائدة سكانها من خلال تفعيل البرنامج الذي تسهر عليه وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم والتي تتجاوز قيمته الاستثمارية 7 مليار درهم، وكذلك الرفع من مستوى الاستثمارات العقارية وتمكين جميع الشرائح الاجتماعية من ولوج السكن، وخاصة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من خلال توفير عرض سكني كاف متنوع ومنخفض التكلفة من خلال إعادة النظر في الأدوار التي يقوم بها القطاع العام والخاص، أما بالنسبة للإدارة الترابية فإننا نطالب بإصلاح البنايات الموجودة وبناء تجهيز مراكز القيادات ومقرات الولايات والعمالات والأقاليم لترقى إلى المستوى المطلوب، مع الاعتناء وتحفيز إدارة الأمن الوطني وتدعيمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة والعمل على تحيين الوضعية حتى تقوم بالدور الموكول إليها، وكذا الاعتناء بالمفتشية العامة للقوات المساعدة والإنعاش الوطني، والعمل على تشييد ثكنات جديدة في مختلف الجهات، مع التفكير في بناء مقرات للسكنى والعمل على تحسين وضعهم المعنوي والمادي، وذلك لأن العنصر البشري يعتبر الركيزة الأساسية في أي عمل تنموي.

لذا فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة العناية بكل الشرائح العاملة في هذا القطاع لأن الأجور التي يتقاضونها تبقى هزيلة إذا ما قارناها مع المهام الموكولة إليهم، ومقارنة كذلك مع مستوى المعيشة الذي يرتفع يوما بعد يوم.

وفي الأخير، إننا نسجل بكل ارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد الوزير أثناء دراسته مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، والتي أبانت من جديد على الاهتمام والرغبة في التعاون مع كافة الفرقاء السياسيين والاجتماعيين من أجل الاستجابة لطموحات الشعب المغربي، وهذا ما استشفه الجميع من نتائج الملتقى الوطني للجماعات المحلية الذي انعقد بمدينة أكادير، والتي ستمكن من جمع كافة المقتضيات والتوصيات التي تهم تسيير الشأن المحلي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار أحمد مفيد عن التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد أحمد مفيد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتين والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف أن أتدخل في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية باسم حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقدر دور هذا القطاع وما يشكله من أهمية أساسية في حياة المواطن وارتباطه بجوانب حياته الإدارية والأمنية والاجتماعية، ثم علاقة هذا القطاع بالوصاية على تدبير الشأن المحلي في الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية، وهذه المهام تجعل من هذا القطاع طرفا أساسيا في المسار الديمقراطي، وبالتالي يعد شريكا فيها وفي الحياة السياسية بصفة عامة. وبهذه الصفة تكون وزارة الداخلية معنية بتطور المؤسسات الديمقراطية.

إن الجماعات المحلية تعتبر نواة للديمقراطية المحلية، وتصريف الشأن المحلي، وفضاء للحوار، وتدبير أمور وحاجيات المواطنين، وأداة فعالة لخلق التنافسية بين المناطق والجهات، هذه التنافسية التي يذكيها عامل الإنجازات والتسارع لإرضاء المواطنين، وهذه هي فضيلة الديمقراطية متى كان الهدف فيها الصالح العام، وهاجسها النزاهة، والإرادة القوية والتي لن تتأتى إلا إذا أخلص الجميع، في الالتزام بمبادىء العمل الجماعي وروح المسؤولية والمواطنة.

أما فيما ما يعود إلى الجماعات المحلية بوضعها الجديد لا ينكر منا أحد أنه رغم التعثرات وعدم وضوح الرؤية بهذه المؤسسات، فإن المغرب حقق مجهودات كبيرة في مجال تدبير الشأن المحلي وأصبحت فيه اللامركزية من صميم تقاليدنا الراسخة.

لقد طوت تجربة اللامركزية مراحل كبيرة في التعايش والتشارك والتعاون بفضل العناية المولوية السامية والإرادة والعزيمة القوية التي يتمتع بها بعض الفاعلين المناضلين رغم العراقيل والتعثرات التي غرست الإحباط في نفوس الفاعلين الغيورين عن العمل الجماعي، بدءا من انعدام التشبع بالثقافة السياسية، ثم الروتين الإداري، وتسلط الإدارة وتعنتها أحيانا، ثم ضعف الوسائل والآليات المادية والبشرية، وتسلط الانتهازيين الدخلاء على العمل السياسي.

نعتقد أن هذه التجربة وهذه المرحلة أصبحت الآن من تراكمات الماضي وكانت حسب ظروف خاصة انكب المغرب بعدها على العديد من الإصلاحات، همت على الخصوص بعض مواد مدونة الانتخابات، والقانون المنظم لظهير 76 لسنة 2002، واعتبرنا هذه البداية مكسبا هاما وعقلية جديدة، فلسفتها التغيير والتصحيح والتصالح.

حضرات السادة،

إن الميثاق الجماعي الجديد جاء بمقتضيات ترمي إلى تعزيز الاستقلالية المعنوية والمالية، وتحسين وضعية المنتخب، وتوضيح وتوسيع الاختصاصات، والتخفيف من جهاز الوصاية من حيث أنواع المراقبة وآجال المصادقة والموافقة، وإحداث نظم جديدة للمجالس، من مقاطعات، ومجالس مدينة، ثم المجلس الجماعي، حسب مميزات كل جهة، وهي تجربة وضعت كاختبار للبحث عن سبل خلق دور فعال ومساهم للمجالس المنتخبة في التدبير.

غير أن هذه التجربة تعرضت إلى بعض الانحرافات التي شابت المسلسلات الانتخابية، كما شكل نمط الاقتراع، خاصة نظام اللائحة، وما يفرضه من تحالفات حزبية محلية غير مشجعة وغير موفرة للانسجام وغير ضامنة للتوازن.

كما كان للتفاوت في التكوين أو ضعفه لدى بعض المنتخبين دورا غير معبر عن مستوى الشريحة الناخبة، وأحيانا غير دال أو حامل لثقافة العمل الجماعي، أو هاجس تدبير الشأن المحلي.

كما كان التقطيع الترابي غير مرض في بعض الجماعات وغير مشجع لخلق منافسة ترابية.

وهذه الشوائب والتي لا يمكن تعميمها بالطبع كان لها في بعض الجهات آثار فاعل في تردي مستوى العطاء والمساهمة.

حضرات السادة،

لقد مرت أربع سنوات من الممارسة على ضوء القانون الجديد 2002، وهي مدة غير كافية لتقييم هذه التجربة وحصر سلبياتها أو إيجابياتها. وإلى حين أن تتمكن أحزابنا من تقييم الوضعية بشكل شمولي يمكن اعتبار النظام الجديد خطوة ملموسة ومكتسبا تقدميا في مجال الاختصاصات وتصريف الشؤون المحلية.

ولقد عقد مؤخرا لقاءا وطنيا حول الجماعات المحلية تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة نصره الله، والذي وجه خطابا وضع فيه أسسا لثقافة حداثية للمنظور الجماعي، وحدد دور الجماعات المحلية في التنمية، وأشار إلى آفاق ترسم سياسة الرقي بالعمل الجماعي، وتخلق تكاملا في إنجاز السياسة العمومية للتنمية، كما دعا إلى انفتاح المجالس على محيطها الخارجي، والتعاقد مع شركاء جدد لتطوير العمل الجماعي والرقي به.

كان شعار الملتقى تنمية المدن "مواطنة ومسؤولية"، وهو شعار كان معبرا عن مستوى العمل الجماعي ومفهومه ونتائجه وفي علاقته مع المواطنين، وكان دالا على بداية فقدان الحس بالمسؤولية في بعض الجماعات.

كما أنه شعار يعبر عن تجاوز الزمن السياسي لمفهوم العمل الجماعي الحالي الذي ظل تقليديا منحصرا في خدمات قد تكون أحيانا تعبيرا عن التخلف، كأسلوب تدبير النظافة والإنارة وتدبير بعض الاحتياجات الإدارية للمواطن وهو منظور أصبح متجاوزا تنقصه روح العصرنة وروح الرقي بالعمل الجماعي حسب المتغيرات والتطورات التي عرفتها بلادنا في مجال التدبير والمساهمة في التنمية وتدبير وتصريف الشأن المحلي في أسلوب معالجة الحاجيات والمتطلبات الضامنة للتنمية البشرية والحضارية والاقتصادية، عبر تفعيل المبادرات والانفتاح على المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والتعاقد معه في القضايا الأساسية المكملة للتنمية، وذلك عبر التدبير المفوض في بعض القطاعات.

حضرات السادة،

أما فيما يرجع إلى الجهوية فإن لنظام الجهوية دور أساسي في إرساء دعائم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية شريطة توفير مخطط جهوي قادر على تفعيل كل السياسات الجهوية والبرامج الجهوية

التي نعتبرها أداة فاعلة في تطوير كل تنمية وطنية، بحيث لا زال الكل يشكو لحد الآن من التركيز في القرارات، ومن هنا نطرح إشكالية الوصاية التي هي متعددة الممارسة والتي تشكل في حد ذاتها عائقا يعطل النمو الجهوي بشكل متوازن، فنظامنا الجهوي بالشكل المتواجد لا يمكن اعتباره معيارا لتطوير اقتصادنا، وهنا ندعو إلى الاستشارة الواسعة لكل تقسيم جهوي بحكم إيماننا بكون النظام الجهوي نعتبره تحد كبير يحقق الانسجام والقوة الاقتصادية والاجتماعية، وتطويره هو تطوير الحكامة السياسية، وهذا ورش كبير نعلم أن الحكومة منشغلة به، ونتمنى أن يبني على سياسة واضحة ومتينة لإعداد التراب الوطني.

يشكل تنظيم المجال الترابي في بلورة وتوجيه السياسات العمومية عنصرا أساسيا في تحول دور الدولة وصياغة السياسات المندمجة والتشاركية، كما أنه يعد عنصرا للتنمية والحكامة.

وإننا نسجل أن الحكومة تأخرت كثيرا في تحيين القانون التنظيمي لمالية الجماعات المحلية لأنه كان واجبا أن يتزامن مع تحيين مجال التسيير لما للجانب المالي من أثر على التنمية وتصريف الشأن المحلي، ونعتبر هذا التأخير حجرة عثرة في وجه هذه التجربة الجديدة.

ونعتقد أن الوزراة الآن عرضت على مجلس المستشارين مشروع التنظيم المالي للجماعات، لذا نذكر بضرورة عصرنة الجبايات المحلية والتقليل من عدد الرسوم وجمعها في رسم واحد دون الزيادة في الضغط الجبائي، وإعادة هيكلة الإدراة الجبائية وتطوير أساليب القباضات.

وفي إطار فرض وتعميم الشفافية لمراقبة المال العام نقترح التفكير في وضع منظومة للمعلوميات المحاسبتية والمالية في إطار شبكة تربط بين المصالح المركزية والمفتشية العامة للمالية والقباضات البلدية من أجل تتبع التنفيذ المالي وبشكل فوري للعمليات المبرمجة على غرار ما سيتم العمل به في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما فيما يرجع إلى الإمكانيات المالية فعلى الحكومة التفكير في إعادة النظر في المعايير المعتمدة في توزيع حصص منتوج الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة التجارية والتفكير في تخصيص حصة من عائدات الضريبة على الأرباح العقارية، واعتماد معايير توازنية في التوزيع.

كما ندعو إلى تأهيل الجماعات لخلق علاقة تعاقد مع الأبناك الوطنية لتسهيل عملية الاقتراض لتعويض خدمات كان يقدمها صندوق القرض الجماعي ليتسنى لمجالس الجماعات مواكبة السياسة التنموية، وتقديم الخدمات وتوفيرها لمواطنيها ومساعدة الجماعات الفقيرة لمسايرة الركب.

كما أننا لاحظنا أنه لم يتم توظيف فكرة إحداث المقاطعات بالشكل الذي لا يتعارض مع مفهوم وتوسيع اختصاصات العمل الجماعي وتقريب الإدارة من المواطنين، ونعتقد أن فكرة إحداث المقاطعات بهذا الشكل شكل تناقضا مع سياسة القرب، و قضت على التنافسية الترابية، فهي تحت وصاية المجلس الجماعي وصاية أخرى إدارية ووصاية مالية، ثم وقع تقزيم الاختصاص، مما أصبحت به فاقدة للمدلول والغاية، وهي في حالة نشاز يجب إعادة التفكير في توظيفها في منظومة العمل الجماعي.

حضرات السادة،

وبجانب هذا فإننا نتقدم إلى السيد الوزير بالشكر والتقدير ومن خلاله للمسؤولين والعاملين بالقطاعات الأمنية جنود هذا الوطن على ما يقدمونه من خدمة وتفان لصالح المواطنين وأمنهم وحمايتهم وضمان استقرارهم، ذلك الاستقرار الذي نعتبره رصيدا كبيرا ورأس مال، ودعامة أساسية هامة في حياة المواطن، وجعل بلدنا مأمنا لكل مواطن أجنبي استهواه الاستثمار نحمد الله على ذلك.

ونتمنى أن يحفظ هذا البلد الأمين المنشغل في بناء صرحه، وحضارته، وخدمة إنسانه، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس أدام الله عزه ونصره.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن جل المواطنين في المدن الكبرى ازدادت انشغالاتهم حول تنامي ظاهرة الإجرام وتعددها بشكل لم يسبق أن عرفته بلادنا، ومن هذا المنبر ندعو السيد الوزير بصفته معنيا بهذا القطاع أن يولي اهتماما بالغا لمشكل تنامي الجريمة في المدن الكبرى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أيها السادة،

تلكم بعض الملاحظات عن القطاعات التابعة لوزارة الداخلية، ونحن في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذه الميزانية غير كافية

بالنسبة لمهام الوزارة الحيوية والرئيسية الصلة بالمواطنين وقضاياهم، من مجالس جماعية وإقليمية وجهوية وأمن ووقاية مدنية.

وإننا واثقون من عزم الوزارة وإرادتها، ويقظتها وقدرتها على التكيف مع الواقع، تمشيا مع التحولات والمفهوم الجديد للسلطة، كما أننا متأكدون أن هذه الوزارة جادة في رعايتها للمصالح العامة وباستطاعتها تحدي كل المعوقات والعقبات وتذليلها والارتقاء بالعمل الجماعي، وتحفيزه وتنشيطه والسمو به بنهج حديث والحرص على إيجاد الوسائل المادية والإجراءات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية لتدشين عهد التدبير الترابي بغية تعميق الديمقراطية وممارستها وإضـــفاء الشفافية والمحاسبة.

فلنعمل جميعا بروح صافية على تصريف الشؤون العامة ومشاكل الناس، لنكون عند الله خير أمة أخرجت للناس لأنها أحرص الناس على مصالح الناس. وعليه فلا يسعنا إلا أن نعلن عن تصويتنا بالإيجاب على هذه الميزانية.

وفقنا الله جميعا في خدمة الصالح العام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للمستشار المحترم عبد الحميد أبرشان عن فرق المعارضة.

المستشار السيد محمد أبرشان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

قبل الشروع في هذه المداخلة، أود أن أؤكد على ما جاء في تدخل السيد رئيس الفريق في الجلسة العامة البارحة، بأننا في فريق الاتحاد الدستوري نسجل بفخر واعتزاز عمق المضامين التي وردت في الخطاب الملكي السامي بأكادير ونثمن توجيهاته السامية بتعزيز اللامركزية وبناء الجهوية الموسعة واعتماد مقاربة جديدة في تدبير مدننا، متمنين بأن تكون أشغال اللقاء الذي نظم بأكادير بطاقة للطريق بالنسبة للحكومة في مجال اللامركزية، ونثمن أن تكون الحكومة هذه المرة في الموعد وأن لا تتأخر في ترجمة مضامين الخطاب الملكي إلى إجراءات عملية.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2007.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد وزير الداخلية الذي حرص على الإنصات الجيد لتدخلات السادة المستشارين داخل اللجنة، تلكم النقاشات المنبثقة عن برلمانيين منبثقين عن مجالس ومشارب تتقاطع بشكل أو بآخر مع محيط تدخلات وزارة الداخلية.

السيد الرئيس،

لن نخوض بطبيعة الحال في الأرقام والاعتمادات، لأن هناك إجماع على عدم كفايتها وعدم قدرتها على سد الحاجيات الأساسية لقطاع وزاري يتدخل في شؤون السيادة والأمن والإدارة الترابية وفي مشاكل الاقتصاد والتنمية المحلية واللامركزية والحياة السياسية العامة.

ولهذا فإننا في فرق المعارضة وعند مناقشتنا لميزانية وزارة الداخلية ركزنا على القضايا والملاحظات الأساسية التالية:

1- نسجل تحفظنا الكبير على الطريقة التي عالجتم بها السيد الوزير الحوار بخصوص إعداد قوانين الانتخابات، بحيث اكتفيتم باستشارة الأغلبية الحكومية وأقصيتم المعارضة من هذا الحوار الذي يفترض تحقيق إجماع وطني ومشاركة الجميع في التحضير للاستحقاقات المقبلة، في جو من التوافق بين جميع الأحزاب الممثلة للمشهد السياسي المغربي.

2- تعرفون السيد الوزير، أن الجريمة قد عرفت وثيرة ارتفاع نسبي خلال الآونة الأخيرة، كما جاء على لسانكم بمناسبة إجابتكم على سؤال شفهي حول موضوع الأمن، وتعلمون أيضا أن الأمن بالنسبة للمواطنين والأجانب والمستثمرين أيضا يعد من الأولويات الكبرى، ونحن نقدر المجهودات المبذولة في هذا المجال إلا أن هناك خصاصا كبيرا على مستوى مراكز الأمن والعتاد والتجهيزات والآليات لابد من تداركه، ليكون أمننا مواكبا للتطورات التي تعرفها بلادنا على

المستوى الديموغرافي والعمراني والتنموي، فبلادنا في أمس الحاجة إلى دعم الأمن والاستقرار الذي تعيش فيه.

3- إن المغرب قد قطع أشواطا هامة في مجال اللامركزية والديموقراطية المحلية، وتمكن بالفعل من تطوير الترسانة القانونية وقام بإصلاحات عميقة، إلا أن هذه الإصلاحات لا تواكبها إجراءات مالية لتعزيز استقلالية الجماعات المحلية، فمعظم الموارد التي تحققها الجماعات المحلية بكل أصنافها سواء الموارد الذاتية أو الإمدادات الوطنية تستهلكها ميزانية التسيير بنسبة 80% وخصوصا الموظفين، مما يعوق الجماعات المحلية ويجعل أغلبية هذه الجماعات غير قادرة على القيام بالمهام المنوطة بها في ميدان الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هي من اختصاصاتها. ولازالت كثير من القضايا تعرقل عمل الجماعات المحلية أهمها:

- عدم توفر الجماعات المحلية على أرصدة عقارية تمكنها من القيام بمهامها، لذا نحث الحكومة على دعم الوعاء العقاري للجماعات، وذلك بتفويت أراضي الدولة إلى هذه الجماعات بدرهم رمزي.

- تضخم ظاهرة الباقي استخلاصه في الميزانيات الجماعية، مما يفترض مراجعة شاملة لنظام تحصيل الجبايات المحلية.

- إن المعايير المعتمدة في توزيع مداخيل حصة الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة وحصيلة 1% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل لفائدة الجهات لا تخدم التوازن المجالي ومحاربة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات والعمالات والأقاليم، وعليه فانه من الضروري إعادة النظر في هذه المعايير باعتبار الحاجيات الأساسية، والضعف في التجهيزات العمومية، ومعدلات فقر الساكنة ومعدلات البطالة.

السيد الرئيس،

إن نظام الجبايات المحلية يكرس الاختلالات بين الجماعات الحضرية والجماعات القروية، فـ 80% من منتوج الضريبة المحلية تستفيد منه الجماعات المحلية و 18% فقط للجماعات القروية، و2% لمجالس العمالات والأقاليم، وهذا التباين يجعلنا ندعو الحكومة إلى التفكير بجدية في البحث عن موارد جديدة لفائدة الجماعات الفقيرة والقروية منها على الخصوص، ثم تخصيص موارد إضافية لفائدة مجالس العمالات والأقاليم حتى تتمكن من التدخل في العالم القروي الذي يعاني خصاصا مهولا.

السيد الرئيس،

إن الجماعات المحلية بكل أصنافها تتحمل أعباء التوسع العمراني وفتح المناطق الجديدة للتعمير، من كهربة، وتزويد بالماء الشروب، والطرق والممرات، وشبكة الواد الحار، والنظافة وكل هذه الأشغال تساهم في تحسين مردودية العقارات لترتفع بالتالي الضريبة على الأرباح العقارية، لكن كل هذه الثمار تستفيد منها خزينة الدولة فقد حان الوقت للتفكير بعمق بتخصيص جزء من مداخيل الضريبة على الأرباح العقارية لفائدة الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

تتحمل الجماعات المحلية أعباء التشوير وتنظيم حركة المرور بنفوذها الترابي، لكن المداخيل المحصلة من الذعائر المفروضة على المخالفات وكذلك الشأن بالنسبة للأحكام القضائية، تذهب كلها إلى الخزينة العامة ولا تستفيد منها الجماعات المحلية، وعليه فإننا طالبنا بتخصيص جزء من هذه المداخيل لفائدة الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

لسنا بحاجة إلى الحديث عن روح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومضامينها، لأن الخطابين الملكيين ليوم 18 ماي و20 غشت 2005، قد تضمنا إشارات سامية واضحة، وإيمانا منا في الاتحاد الدستوري بالمنطلقات والمبادئ الأساسية التي حددها جلالة الملك لهذه المبادرة والتي تعتمد مقاربة تشاركية وتضامنية تؤسس لتدخلات نافعة ذات وقع كبير على الساكنة الفقيرة والمهمشة، وحرصا منا على إنجاح هذه الأهداف والمرامي لأننا نعتبر الإجماع الوطني الذي حققته مبادرة جلالة الملك، هو إجماع على التصدي للفوارق الاجتماعية والتصدي للفقر والاختلالات المجالية، لكل هذه الأسباب والحيثيات نبدي الملاحظات التالية:

- إن المعيار المعتمد في توزيع الاعتمادات المخصصة لمحاربة الهشاشة والإقصاء الاجتماعي، حيث تم توجيه مبلغ 20 مليون

درهم لكل جهة، والجزء المتبقى تحدد قيمته حسب السكان الحضريين للجهة، وهذا يعني أن حصة الجهات الفقيرة والتي يغلب عليها الطابع القروي ستكون ضئيلة جدا وذلك ما يكرس الاختلالات بين الجهات.

- نفس المسار بالنسبة لبرنامج محاربة الإقصاء والهشاشة، والذي اعتمد معيار التجمعات التي يفوق سكانها 100.000 نسمة حضرية، وهو الأمر الذي يقصي العالم القروي ويقصي أيضا المدن الصغيرة والمراكز الشبه حضرية المحاطة بالمجالات الهامشية والتجمعات السكنية الفقيرة والغير مهيكلة التي تشكل مرتعا خصبا لتفاقم ظواهر الإقصاء الاجتماعي والفقر والهشاشة.

- إن برامج المبادرة توفر أرصدة مالية لإحداث المنشآت الاجتماعية: دور العجزة، دور الطالبات، مراكز الإيواء والاستقبال، لكن من أين نضمن التمويل المستمر لتدبير هذه المنشآت حتى لا تتحول إلى عبئ في المستقبل؟ إن هناك العديد من الاستثمارات المماثلة قامت بها الجماعات المحلية بإنشاء مراكز للاستشفاء ومستوصفات ودور الطلبة والطالبات ودور الفتيات لا زالت مقفلة ولم يتم استغلالها وتشغيلها منذ سنوات نظرا لعدم توفر الموارد البشرية وميزانيات التسيير بل لا زال معظمها لا يتوفر على التجهيزات.

السيد الرئيس،

إن المغرب لم يعد مصدرا للهجرة أو معبرا لها، بل أصبح هدفا للمهاجرين السريين، حيث أنه أصبح من اللازم اعتماد مقاربة شمولية لظاهرة الهجرة لأنها تتشعب و ترتبط بجوانب عديدة، كالتهريب والجريمة المنظمة على اختلاف أنواعها وحماية التراب الوطني ومناورات خصومنا، ولهذا فان معالجة ملف الهجرة تقتضي الانخراط في تنسيق الجهود مع كل الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة وفق مقاربة مشتركة تهدف إلى التصدي للمشكل في ينابيعه الأصلية.

السيد الرئيس،

إن كثرة المتدخلين في شؤون العالم القروي تجعله موضوعا لتضارب وتنازع الاختصاصات، فهو لازال يعاني ضعف البنيات التحتية وتعثر انطلاقة المشاريع التنموية، فالجماعات القروية لا حول ولا قوة لها، والاستثمارات العمومية تتركز في المجالات الحضرية، كما أن الاستثمار الخاص الغير فلاحي يتمركز هو الآخر في المدن، ولهذا فإننا نؤكد على ضرورة التسريع في تعبئة الرصيد العقاري للجموع وتصفية مشاكله وتمليكه حتى يتحول إلى عامل للاستثمار، كما نلح أيضا على اتخاذ الإجراءات لتشجيع الاستثمارات الغير فلاحية بالعالم القروي.

السيد الرئيس،

إن وزارة تشرف على الأمن والسيادة ووصية على اللامركزية والديموقراطية المحلية وتدبر الحياة اليومية للمواطن المغربي، وتسهر على استقرار ووحدة البلاد، لازالت أمامها مهام كثيرة وتحديات عظمى لإنجاح مسلسلنا الديموقراطي بمراجعة التقطيع الانتخابية والإشراف على نجاعة اختياراتنا الوطنية بضمان انتخابات شفافة ونزيهة، تجعلنا في المعارضة نسجل بأن الأرصدة المخصصة لها تؤشر على سياسة الحكومة في اللامركزية، ونظرا لضعف الموارد وهزالة الأرصدة فإننا سنصوت ضد الميزانية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار دحمان الدرهم عن الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد دحمان الدرهم:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

تعزيزا لتقاليد الحوار المنتج ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أتشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للمساهمة في هذا الحوار.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، في البداية، أن أتحدث - بإيجاز - عن التجربة الجماعية لبلادنا التي تعيشها مدننا بسبب غياب حكامة جيدة، لذا من الحكمة والعقل تقييم تجربة 30 سنة من تطبيق الميثاق

الجماعي، إذ تمثل لنا فرصة للوقوف عند إيجابيات التجربة برمتها والنواقص التي اعترت التدبير الجماعي والديمقراطية المحلية، وفي أفق إصلاح قانون الميثاق الجماعي على ضوء هذه التجربة في اتجاه تقوية الكفايات التدخلية وتطوير القدرات الإنجازية للجماعات المحلية.

ولابد من الاعتراف أن سياسة اللامركزية مكنت بلادنا فعلا من تحقيق منجزات هامة في ميدان التجهيزات الأساسية والمرافق الجماعية وتحسين محيط الحياة، خاصة في الجماعات التي توفرت لديها الوسائل المالية والموارد البشرية والخبرة الكافية. كما شكلت اللامركزية مدرسة لتكوين النخب المحلية وتجديدها ونشر الوعي والاهتمام بالشأن المحلي، رغم ما أحاط بها من ممارسات مشينة حالت دون رسوخها بالشكل المطلوب بين أفراد المجتمع. هذا فضلا عن مساهمة التدبير الجماعي في تحسن ملموس في الخدمات الأساسية.

لكن، بالمقابل، يسجل الواقع كذلك، أن ثلاثة عقود من التدبير الجماعي أفرزت الكثير من الاختلالات، وواجهتها العديد من العوائق التي بات من باب الاستعجال العمل على رفعها، خاصة ما هو حاصل من تعدد في التدخل وتشتت في الموارد والجهود، ومن خصاص في التنسيق وانسجام الرؤى، ومن ضعف في قدرات التدبير لدى المؤسسات المنتخبة، ومن انعدام التراكم الضروري لتطوير العمل الجماعي في إطار منظور استراتيجي للتنمية الحضرية يأخذ بعين الاعتبار صيرورة التطور ومتطلبات النمو.

يسجل هذا، السيد الرئيس، في سياق تطبعه العولمة وانفتاح الأسواق واحتداد التنافسية بين البلدان، وهو ما يجعل من مسألة تأهيل المدن وتنمية قدراتها التنافسية رهانا أساسيا للتطور الاقتصادي، في حين ما زالت مسألة التنمية الحضرية ببلادنا متعثرة جراء ما تعانيه من اختلالات عميقة في نظام تسيير المدن، ومن عطب حقيقي في حكامتها.

إن معالجة أزمة الحكامة بالمدن، في تصورنا، من بين ما تتطلبه هو استخلاص الدروس من تجربة الماضي والتفكير الجماعي في الأسلوب الجديد الكفيل برفع مظاهر العجز وتمكين مدننا من نظام للتدبير والحكم، يكون قادرا على توفير الإدارة الناجعة وأن يسمح أكثر بالمشاركة السياسية الواسعة، كما يوفر للمدن إمكانية تطوير قدراتها وتثمين إمكانياتها لكسب معركة التنمية والتنافسية، وذلك لإرساء مؤسسات ديمقراطية محلية وجهوية ومهنية، تعتمد الجهة فضاء للتنمية ولتلبية حاجيات المواطنين في الشغل والتربية والثقافة والخدمات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا التوجيهات الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى المشاركين في الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية بأكادير، يقول صاحب الجلالة: "ومهما يكن تقدمنا في مجال ترسيخ النظام اللامركزي، فإنه سيظل ناقصا، ما لم يدعمه إصلاح نظام الجهات، وبناء أقطاب جهوية متجانسة، واعتماد التدبير غير المتمركز للشأن المحلي، لذا نعتبر أنه قد آن الأوان، للعمل على تسريع مسلسل اللاتمركز الإداري، وتوسيع صلاحياته، باعتباره لازمة ضرورية لمواكبة الجهوية الواسعة، التي نعمل جادين على تحقيقها. وفي هذا الصدد، نحث حكومتنا على أن تبادر، في الآجال القريبة، إلى إعداد تصور استراتيجي وشامل لمنظومة إدارة لا ممركزة وفعالة، تعتمد المقاربة الترابية؛ وذلك بنقل السلط المركزية، التي من الأجدى أن تمارسها الإدارة المحلية، وفق مخطط مضبوط في مكوناته وأفقه الزمني" انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما نشيد بحرص السلطات العمومية على بلورة التوصيات المنبثقة عن أشغال الملتقى بأكادير، وإبداء استعدادها لترجمتها على شكل مخطط عملي يشرع في إنجازه في الأمد القصير.

السيد الرئيس،

لقد أصبح الأسلوب الديمقراطي في التسيير، الجهوي والإقليمي والمحلي، اختيارا مركزيا في استراتيجية التنمية وإشباع حاجيات السكان وتنمية المجالات الترابية. من هنا نشدد على التدابير التالية:

- ضرورة ضبط العقار وتمكين الجماعات من موارد قارة للتوسع العمراني؛

- إحداث جهاز للتحكم في العقار وتمكين الجماعات من حق الشفعة في هذا المجال من أجل تكوين رصيد عقاري؛

- اعتماد تخطيط واضح في مجال التهيئة والتعمير، وذلك بإشراك المجالس الجماعية والأخذ بعين الاعتبار التمويل الضروري لتنفيذ مقتضيات وأحكام تصميم التهيئة؛

– إشراك المنتخبين في وضع وثائق التعمير منذ بداية الدراسات المرتبطة بها؛

– تأهيل الموارد البشرية للجماعات لمواكبة عمليات التخطيط والبرمجة والتتبع في مجال التعمير؛

– تطعيم لجان التعمير بخبراء تقنيين، وتشجيع مكاتب الدراسات على الانضمام لها؛

– وضع مخطط شامل لتنمية المدينة؛

– إيجاد حل لمشكل الأحياء الهامشية للمدن، لكي تصبح منسجمة مع النسيج الحضري؛

– تصفية النزاعات العقارية؛ وذلك بإنشاء محكمة خاصة بها؛

– توضيح اختصاصات مختلف المتدخلين في مجال التعمير؛

– تقوية الوظائف الاقتصادية للمشاريع التعميرية؛ وذلك بالأخذ بعين الاعتبار برامج التنمية الاقتصادية كإحداث مناطق صناعية ومناطق الأنشطة؛

– تعميم برامج تأهيل المدن، مما تشكله من قفزة نوعية في مجال التنمية الحضرية؛

– إحداث صندوق أو حساب خاص لتنفيذ الجوانب المرتبطة بالمصالح الإدارية والمرافق العمومية والمتضمنة لتصاميم التهيئة؛

– جعل الوكالات الحضرية أداة تقنية في خدمة الجماعات المحلية؛

– تحسين مداخيل الجماعة المرتبطة بالمرافق العمومية؛

– ضبط ممتلكات الجماعة؛

– تحسين آليات تحصيل ما بقي استخلاصه، وذلك بتحفيز الموظفين؛

– الإسراع بالإخراج إلى حيز الوجود قانون الممتلكات وقانون نزع الملكية وقانون الموارد البشرية للجماعات؛

– تحويل الجماعات القروية المعنية بالتجمعات العمرانية الكبرى إلى بلديات أو مراكز محددة des centres délimités

– إيجاد حلول توافقية بين الجماعات القروية المعنية بالتجمعات العمرانية الكبرى وأصحاب المشاريع لتحمل نفقات المرافق العمومية.

وبخصوص محور الحكامة، نقترح ما يلي:

– التخفيف من الوصاية؛

– تأهيل الموارد البشرية للجماعات بالإخراج إلى حيز الوجود قانون الوظيفة العمومية الترابية؛

– تحفيز الموارد البشرية والارتقاء بمستوى مؤسسة الكاتب العام للجماعة؛

– السماح للجماعات بالاستعانة بالخبراء في التسيير والتدبير؛

– إعادة النظر في تعويضات المستشارين الجماعيين؛

– تفعيل المراقبة من طرف المجالس الجهوية للحسابات، ونشر تقاريرها في الجرائد الرسمية للجماعات المحلية؛

– نشر التقارير المالية السنوية للجماعات؛

– دعم السياسة التواصلية مع المواطنين؛

– التعاقد مع الدولة في المجالات المرتبطة بالتنمية المحلية.

لقاء أكادير أكد المشاركون فيه تشبثهم بنظام وحدة المدينة، إلا أنه يشكو بعض النقائص منها:

– تداخل الاختصاصات بين مجلس المدينة ومجالس المقاطعات؛

– وجود عدد كبير من أعضاء المقاطعات دون صلاحيات. هؤلاء الأعضاء يشتكون من التهميش والغبن.

كما أن نظام وحدة المدينة لم يفلح في تطوير موارده الذاتية: تحصيل المداخيل، حيث أن مجالس المقاطعات يجب أن تساهم في مردودية استخلاص الرسوم والواجبات المستحقة للمدينة.

كما أن هذا النظام يواجه عراقيل في التطبيق، ولاسيما عدم وضوح اختصاصات مجلس المدينة ومجالس المقاطعات في مجال التعمير وانعدام ميزانية التجهيز لدى المقاطعات.

السيد الرئيس،

إن ما حققه المغرب، منذ نهاية التسعينيات إلى اليوم، من مكتسبات في مجال الحريات لا يمكن أن ينكره إلا جاحد، مكتسبات جعلت المجتمع يمارس المصالحة مع الذات ضمن خيار المشروع الديمقراطي، ويعيد بناء الذاكرة الوطنية من خلال المصالحة مع الماضي، مكتسبات وضعت جميع الفاعلين السياسيين والحقوقيين وكل مكونات المجتمع المدني أمام مسؤولية تحصين ما تحقق وتعميقه وعدم السماح بعودة عجلة الإصلاح والمصالحة إلى الوراء.

وفي هذا السياق، لا بد من مواصلة العمل، بصدق، على تفعيل المفهوم الجديد للسلطة الذي دعا إليه صاحب الجلالة، وإعادة الاعتبار للعمل السياسي وتخليقه.

ومن نافلة القول أن إنجاز النهضة المأمولة، والتغيير الديمقراطي والتنمية الشاملة، وتقوية صرح البناء الديمقراطي، لا يمكن أن يتم بدون مساهمة فاعلة لكل فئات المجتمع في رهان الإصلاح، والقضاء على كل أسباب الاستنكاف والعزوف والاستقالة، غايتنا الأولى والأخيرة إرساء دعائم دولة الحق والقانون وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية وتحصين وتطوير المكتسبات الديمقراطية في اتجاه بناء مغرب موحد متضامن منفتح ومتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يزور بلادنا معالي الدكتور جمعة العالي جمعة وزير القوى العالمة بسلطة عمان الشقيقة والوفد المرافق له. وبالمناسبة نرحب بسيادته وأعضاء الوفد المرافق الذين يوجدون معنا في هذه اللحظات داخل الجلسة، فمرحبا بهم، ونتمنى لهم مقاما طيبا في المغرب.. شكرا.

نتابع التدخلات عن لجنة الداخلية، الكلمة للسيد المستشار عبد اللطيف أوعمو عن فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات السادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن أشارك من جديد في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، كانت هذه الوزارة فيما مضى يطلق عليها أم الوزارات، وبعد شوط كبير وحقبة زمنية منذ أكتوبر 1999 لابد أن نطرح السؤال إلى أين نحن في دعم دولة الحق والقانون؟ فوزارة الداخلية، الكل يتذكر لما الخطاب الملكي لشتنبر 1999 حيث أعلن عن مفهوم جديد للسلطة، الكل يتذكر بأن هناك واجبات دستورية على وزارة الداخلية باعتبارها وفي العالم بأسره هي التي لها صلاحيات هيكلة وضمان تطور المجتمع في ظل القانون والأمن، الكل يتذكر كذلك الكلمة البليغة التي قالها وزير الداخلية في دجنبر 99 السي محمد الميداوي أنا أنا وهو هو.

والكل يتذكر كذلك الطريقة التي تم بها تنفيذ الرسالة الملكية للإعلان على أن من الواجبات الدستورية للإدارة الترابية العمل على تحويل وتغيير آليات العمل وإعطاء الأولوية القصوى للنهضة الاقتصادية وخلق فكرة تعيين الولاة من عينات ومن عيارات لها تجربة وخبرة في المجال الاقتصادي وتملك القدرة للتفاعل والتكامل مع إكراهات وثقافة رجل السلطة، خصوصا الذي يلامس بشكل احترافي إكراهات الإدارة الترابية، فإذن نحن أمام وزارة الداخلية أصبحت لها مرجعيات، أصبحت لها إطارات تحدد نطاقها: المفهوم الجديد للسلطة، واجب وزارة الداخلية في هيكلة المجتمع بحكم الدستور، ضمانة الأمن لكل المواطنين، التعبئة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وأخيرا إنجاح وتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فنظن بأننا ونحن على أبواب انتهاء الولاية التشريعية الثانية من بعد حكومة التناوب، من حقنا، ونحن نتوقف لمعاينة الحصيلة ليس فقط من حيث العدد ولكن من حيث المنهج، من حيث القيمة المضافة الحقيقية، من حيث القيمة التي تعطينا وجها آخر ليس الوجه الذي كنا فيه على المستوى الديمقراطي، على المستوى الإنساني، على المستوى الاقتصادي، على مستوى الحريات على المستوى الاجتماعي. أظن أنه من واجبنا أن نكون نحن في مغرب آخر، ومغرب اليوم ليس هو مغرب البارحة، وأن التغيير حصل وأن وزارة الداخلية عليها واجبات مصاحبة هذا التغيير وتعميقه ليكون قارا ومستقرا لخلق قاعدة انطلاق مجتمع جديد تحكمه أخلاق وثقافة المجتمع الحديث واستقرار وافتخار الأجيال القادمة.

نظن السيد الوزير، السيد الرئيس أن من جملة المهام التي نلامسها في هذا المجال احترام القانون فيما يتعلق برزنامة مواعيد الانتخابات منذ ثمان سنوات لم نعد نرى من يستطيع أن يغير المواعيد الدستورية للانتخابات، ونحن نتمنى أن يكون موعد شتنبر 2007 هو موعد شتنبر 2007 وليس يونيو 2007، السياسة لا تعرف التوترات المناخية، وكذلك الدستور هو المقياس لمدى تقدمنا في احترام الديمقراطية واحترام المواعيد.

فكذلك المسالة ملموسة في مجال الإعداد للانتخابات: الإعداد المادي والمعنوي للانتخابات، وخلق فضاء للتنافس، خلق فضاء للتبارز، خلق فضاء لمعركة حقيقية، وما أكبر دليل إلا ما أجمع عليه المغاربة من إعلان بأن انتخابات 2002 انتخابات نزيهة في كليتها، نتمنى أن نقول في 2007 أن الانتخابات نزيهة 100 في المائة، ولن يكون بيننا من يشكك في هذا الموضوع.

أيها السادة لما قلت بأن وزارة الداخلية هي العمود الفقري لتفعيل المجتمع فبحكم الدستور وبحكم القانون وفي العالم بأسرة وزارة الداخلية تعني الأمن، تعني الاستقرار، تعني المعيشة، تعني تطوير عقلية الإنسان من أجل أن يأخذ بيده، فالمغرب دخل في اللامركزية ومعناه أنه يراهن على استقلال الإنسان، على قدراته، يبقى لنا مسألتين اثنين، هل هناك من يتقاسم هذه المسؤولية مع وزارة الداخلية، أم لا ؟ صحيح هناك أحزاب سياسية بحكم الدستور وبحكم قانونها تتقاسم هذه المسؤولية مع وزارة الداخلية. هل أحزابنا وهي لها واجب تأطير المواطنين تقوم بالفعل بالعمل العميق الذي على الداخلية أن تنجزه؟ لا بد أن نسائل أنفسنا في هذا الموضوع، الداخلية ليست مجرد سلطة، بل كل شي داخل المجتمع، والأحزاب السياسية يأخذون في مجال تدبير الأمر الداخلي بمكانة كبيرة، هل أحزابنا اليوم تقوم بهذا؟ هذا سؤال.

ثانيا، وزارة الداخلية لها مسؤولية مع الأحزاب السياسية في خلق الثقة للمواطن، بدون ثقة لا يمكن أن نتصور تحقيق مشروعنا الديمقراطي الذي نسعى إليه، فلذلك لابد أن نثق بأننا نعمل، نغير، بأن مجتمعنا يتغير، ما حصل خلال ثمان سنوات فيه تغيير كبير لابد أن نستنتج الثقة التي نشتغل بها غدا في هذا الباب.

فكذلك على مستوى المهام العمودية، أنا أتحدث عن المهام الأفقية، المهام العمودية الأساسية التي نناقش فيها وزارة الداخلية كمسؤولة عن هذا.. في مقدمة هذه المهام هناك الأمن، نظن أن الأمن لابد أن تكون كذلك هي المسؤولة عن تنفيذ السياسات العمومية للدولة في الأمن، ولابد أن يكون أمنا حقيقيا شموليا يشمل كل ما يتعلق باستقرار الإنسان في حريته، واستقرار الإنسان في معتقده، واستقرار الإنسان في محيطه ومجاله، واستقلاله كذلك في معيشته وأمنه وجسده وممتلكاته، ثم كذلك لابد أن يكون الأمن عاما.

فنظن بأنه دخلنا في تجربة تحقيق أمن القرب، فدامت سنتين، ربما ظهر أنها فشلت، ولكن لم نتوقف فمسألة القرب فيما يتعلق بالأمن نظن كذلك حاضرة باستمرار وبشكل يومي في هذا المجال، ثم إن الأمن في خطته الوطنية يتجه أساسا في الوقت الراهن أظن إلى محاصرة ما هو أصعب ألا وهو الإضراب.

نظن بأن كلما كان الانتعاش الاقتصادي قائما ومزدهرا كلما ينتشر الإنحراف في وسط المدن، كلما كان الكساد والأزمات كلما تنتج الجرائم، كلما كان هناك قمع الحريات كلما ينتج العنف، هذه ثلاثية موجودة في كل بقاع العالم نلامسها وندبرها في سياسة عمومية لمواجهة الأمن، وبالخصوص على مستوى الإرهاب، على مستوى محاربة المخدرات، هذه الأزمة الخطيرة التي الآن أصبحت محط اهتمام الجميع وما حصل في الشمال والمحاكمات التي فتحت في الدار البيضاء الآن تعبير صادق على أننا واجبنا أن نتحدى هذه الآفات الخطيرة التي تهدد بلادنا، كذلك ما حصل من تقليص المساحات التي أعلن عنها في تقارير الأمم المتحدة الذي ساهم فيه المغرب هذه سنتين ومقارنة مع التزام المغرب مع الاتحاد الأوروبي في تقليص المساحات قد حصل، معنى أن هناك مشروعا شموليا فيما يتعلق بالإحاطة بظاهرة الأمن بشكلها المجالي وبشكلها الشخصي.

ثم كذلك المسألة الثالثة المتعلقة بالأمن دور الوقاية المدنية، فبدون شك أننا نتذكر أزمة الحسيمة وزلزال الحسيمة الذي فاجأنا، والذي أظهر للبلاد بأننا ليست لدينا أية سياسة توقعية في مجال محاربة المخاطر أو الكوارث الطبيعية، أظن بأن المخطط الوطني لمحاربة الكوارث الطبيعية تقدم في أشواط بعيدة وأن الآن يمكن أن نقول بأن المغرب له من الحصانة في هذا المجال ما يمكن أن يجعله يواجه هذه المخاطر، طبعا هناك واجب الدولة في جهات أخرى متعلقة بالفيضانات وما يتخذها في مسائل التجهيز والوكالات المائية إلخ..

وحتى لا أطيل الورش الذي يؤطر الداخلية بمفهوم جديد للسلطة هو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذا المخطط العميق الذي له تأثير عميق والذي يحمل في طياته ثقافة تضامنية ثقافة جديدة تجعل للإنسان أينما كان في مكانه ليتغلب على الصعوبات الذاتية،

ليكتشف القدرات التي يحملها، ليكتشف معاني الثقة، معاني التضامن، معاني الإنسانية، معاني المساواة، المساواة بدون معاني لا يمكن أن تنتج المسؤولية التي هي مقارنتها.

وأخيرا هناك واجب الإدارة الترابية في مفهوم السلطة كذلك له التزامات، فأظن بأن عالمنا القروي في إشكالياته وتعقيداته، هناك أشواط فلابد في هذا الباب أن نذكر بالمخطط الوطني لمحاربة الجفاف ومنه انتقلنا إلى المخطط الوطني للتنمية البشرية، كيف دبر هذا الملف؟ ما هي عدد مناصب الشغل؟ ما هي آثاره في إعطاء الدفعة الأولى لتحريك العالم القروي؟ ما هي آثاره في الوقت الذي بدأ هذا البرنامج ما كناش وصلنا حتى إلى 57 في المائة في الكهربة القروية، اليوم 82 في المائة، هذا شيء ايجابي جدا في مسائل المياه كذلك.

فنظن أن الإدارة الترابية لها في مجال دعم العالم القروي، لها واجبات تدخل أساسا في باب احترام الإنسان، في باب تقوية موقع الإنسان القروي ليفهم مكانة مجال قدراته، الأخذ بيده، إدماجه في جماعته المحلية، وأتمنى أن تكون وزارة الداخلية، وهي قامت البارحة بتنظيم الملتقى الوطني حول المدن الذي يعتبر كذلك مؤشرا أساسيا في وجود التغيير في هذه البلاد، في منهجه، في طريقة تدبيره، في الخلاصات التي وصل إليها، في الدراسات، في الفحص، وكذلك في الحلول المقترحة. هذا شيء نتمنى أن يكون كذلك.. أن تكون البوادي والعالم القروي وتكون محط دراسة بهذا النهج، وبهذا النمط،

في الأخير، أقول لما أقرأ الصحف في بعض الأحيان وحتى هنا في قاعة البرلمان، كلما نتحدث عن وزارة الداخلية كأننا ندخل في مجال خاص، في مجال يخيف، في حين يجب أن نكون كأحزاب، كفاعلين سياسيين نأخذ مكانتنا في مجال تدبير الشأن الداخلي للبلاد، ونظن بأن الآن هيكلة داخلية لا على مستوى الجهات والوكالات تسمح بهذا. فأختم بأن نظامنا المركزي واللامركزي متوقف نجاحه لمدى قدرة النخب التي تنتجها الطبقة السياسية في إنجاح هذا المشروع الكبير الذي يبنيه المغرب كدولة لا ممركزة، كدولة جهوية، كدولة قادرة على الاعتماد على الثقة بأبنائها وعلى حرياتهم وابتكاراتهم وإبداعهم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار محمد بلحسان عن فريق العهد.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني، أخواتي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العهد، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية والتي تأتي في ظل ظروف داخلية متميزة على اعتبار أن هذه السنة تعتبر آخر سنة تشريعية نيابية، وهو ما يشكل مناسبة لتقييم حصيلة العمل السياسي فيما يتعلق بإعداد السياسات العامة ومراقبتها وتقييمها.

وفي هذا الإطار شكل الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأخيرة فرصة لجلالة الملك حفظه الله من أجل توجيه رسائل مهمة إلى كل الأطراف الفاعلة في الممارسة الديمقراطية ببلادنا من هيئة ناخبة وأحزاب سياسية وسلطات عمومية من أجل الرقي بالعمل السياسي وتبني المواطنة المسؤولة والمشاركة الإيجابية من طرف المواطنين وكذا التزام الحكومة لمبدأ الحياد الايجابي في مختلف مراحل العملية الانتخابية، والتصدي لكل الخروقات في أفق المساهمة في تخليق الحياة السياسية والسمو بها عن كل أشكال المزايدات والاستعمال اللامشروع للمال والنفوذ وجعل مصلحة الوطن والمواطنين هي العليا.

ولاشك أن المبادرة الملكية السامية التي أعلن عنها جلالة الملك بتمكين أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من أن يكونوا ناخبين ومنتخبين بأرض الوطن تعتبر خطوة هامة فيها رد الاعتبار لشريحة أساسية من المواطنين المغاربة، وذلك من خلال واجهة التمثيل السياسي في المؤسسة التشريعية، ومن خلال واجهة الدفاع عن القضايا المرتبطة بالمهاجرين، في إطار المجلس الأعلى للمغاربة المقيمين بالخارج الذي أعلن صاحب الجلالة حفظه الله عن إنشائه.

السيد الرئيس،

إن اختيار بلادنا لنظام اللامركزية اختيار لا جعة فيه، حيث أنه يجسد تفعيل الديمقراطية المحلية وممارسة الحريات الفردية والجماعية وإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي، كما يساهم في تقريب الإدارة من المواطنين وعليه فكلما تطورت الديمقراطية إلا وزاد التماسك الاجتماعي والسياسي وتقوت مصداقية المغرب في المنتظم الدولي.

وفي إطار تعزيز الديمقراطية المحلية، وبلورة الحريات العامة، وبغية إشراك المواطنين في تدبير الشؤون المحلية، اعتمدت بلادنا منذ سنوات الاستقلال الأولى نهج اللامركزية. وهكذا سُجِّلَ تطور ملموس فيما يتعلق بالجهاز القانوني والموارد المالية والبشرية على مدى أزيد من أربعين عاما، سعيا إلى تعزيز استقلالية الهيئات المنتخبة، في سبيل جعل اللامركزية رافعة حقيقية للتنمية.

وفي هذا الإطار تعتبر الجهات كجماعات محلية محورا أساسيا لكل تنمية حقيقية، كما أن الرهانات المطروحة عليها متعددة ومتنوعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن المخطط الأساسي لترسيخ اللامركزية الإدارية وتطويرها ينطلق من المؤسسات المحلية نظرا لارتباطها المباشر بتطلعات المواطنين.

ومادامت الجهة مجالا للتخطيط وإعداد التراب وإنعاش الاستثمار والشغل فإنه يتعين تفعيل الدور المنوط بها، خاصة وأن المراجعة النقدية لحصيلة التنظيم الجهوي تكشف محدودية هذا النظام ببلادنا بسبب غياب تصور جهوي متوازن ومندمج ومحدودية الصلاحيات المخولة للجهة في مجال اتخاذ القرارات وتداخل اختصاصاتها مع اختصاصات الجماعات الحضرية والقروية ومجالس العمالات والأقاليم، وغياب التنسيق المحكم مع المؤسسات الجهوية التابعة لبعض القطاعات الحكومية كما أن إشكالية الموارد المالية للجهة تشكل أحد عناصر الاختلال التي تحد من فعالية التنظيم الجهوي.

لذلك يتعين على الحكومة مواصلة تعزيز ودعم النظام اللامركزي سواء على مستوى الموارد البشرية أو الوسائل اللازمة لضمان ممارسة تدبير الشؤون المحلية التي تقع على عاتقها حتى تصبح مجالا للإبداع وحسن التخطيط والتنمية المندمجة.

ولقد شكل موضوعا الجهوية واللامركزية من جهة وقضية وحدتنا الترابية من جهة ثانية، ولازالا يشكلان الشغل الشاغل للمغاربة على امتداد التاريخ السياسي لمغرب ما بعد الاستقلال، كما يعتبر خيار الجهوية الموسعة والحكم الذاتي الذي نادى به صاحب الجلالة نصره الله من بين الخيارات الديمقراطية التي من شأنها تحقيق تركيب خلاق بين مطلب السيادة من جهة وبين مطلب إشراك المواطنين في جميع جهات المغرب خصوصا مواطني الأقاليم الجنوبية من جهة أخرى، وبذلك يكون الحكم الذاتي والجهوية الموسعة سبيلا لتحقيق التكامل وفي ذات الوقت تحقيق الديمقراطية المحلية والاستقرار في المنطقة برمتها من أجل إخراج الاتحاد المغاربي من حالة الجمود الذي يعرفه وتفادي البلقنة التي ينتجها زرع كيان وهمي بالمنطقة وهو ما قد يشكل مجالا خصبا للإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر.

السيد الرئيس،

إيمانا منا بالدور الذي تقوم به وزارة الداخلية وتعدد وظائفها والتي تبتدئ من العمل على الحفاظ على النظام العام وضمان الأمن والطمأنينة والسهر على راحة المواطنين والمحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم، وصولا إلى المجهودات التي تقوم بها في مجال التنمية والنهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإننا نرى في فريقنا أن الميزانية المخصصة لهذه الوزارة تبقى غير كافية للاضطلاع بكل المهام الملقاة على عاتقها على اعتبار أن وزارة الداخلية تشكل محور التنمية والعنوان الأبرز للتطبيق السليم للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي هذا الإطار، أود أن أشيد بعمل الوزارة الذي انصب على تحسين البنيات التحتية والرقي بظروف عيش الساكنة القروية عبر برامج تنموية مندمجة من خلال التنسيق بين العمالات والأقاليم والقطاعات الحكومية الأخرى المعنية كالفلاحة والتجهيز والتربية الوطنية والصحة إلخ..

لقد أضحى العالم في العصر الحالي قرية صغيرة بحكم ثورة الاتصالات وهي إحدى الآليات المهمة للعولمة التي مكنت من تخطي الحدود واجتيازها بحيث أصبحت الجريمة بدورها عالمية لا حدود لها جهوياً أو قاريا، ولم تعد تشكل عدوانا على حرمات الأوطان

وخصوصياتها ومعتقداتها فحسب، بل على حياة بني البشر بصفة عامة.

وأمام خطورة هذه الوضعية أصبحت دول المعمور بأسرها مطالبة بالتفكير الجدي في إيجاد خطط وأساليب تتجاوب مع تطور الجريمة المرتبط بالتقدم التكنولوجي الحديث، لذلك فعلى الوزارة خلق وسائل جديدة للتعامل مع الظاهرة والقيام بدورها فيما يتعلق بإيجاد إطار جديد للتعاون الدولي المثمر في هذا المجال خصوصا وأن مساطر التعاون الدولي التقليدية أصبحت متجاوزة لما يكتنفها من تعقيد في الإجراءات وبطء في التنفيذ.

وفي نفس السياق تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم، وقد أصبحت بذلك إحدى القضايا التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الأخيرة.

وبالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وقربها الجغرافي من أوروبا، تعتبر بلادنا إحدى أكثر بلدان العالم تأثرا بهذه الظاهرة، حيث تمثل معبرا أساسيا باتجاه أوروبا بالنسبة للمرشحين للهجرة السرية والقادمين من بلدان مختلفة والمتطلعين باختلاف جنسياتهم إلى تحسين ظروفهم المعيشية، كما أن اصطدامهم بمساطر معقدة للحصول على التأشيرة تقذف بهم للجوء إلى شبكات تهريب الأشخاص والسقوط في مغامرة تنتهي في غالب الأحيان بشكل مأساوي.

وبذلك فقد أضحى لزاما التعاون جهويا ودوليا على أساس حوار صريح بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وتلك المستقبلة من أجل القيام بعمل ملموس يروم إيجاد حل شامل ومندمج وفي جو من الشراكة بين كل الأطراف المعنية، وهو حل يمر حتما عبر القضاء على الجذور العميقة لهذه الآفة والمتمثلة في الفقر والحرمان والبطالة والتخلف.

السيد الرئيس،

بالنظر للدور الكبير الذي يقوم به رجال الأمن والقوات المساعدة في تحقيق الأمن والطمأنينة والسكينة للمواطنين فإنه يتعين مضاعفة المجهودات من أجل تحسين ظروف عيشهم وتمكينهم من الوسائل الضرورية للقيام بالأدوار المنوطة بهم وتحديث وسائل العمل داخل أقسام الشرطة.

ومن أجل ضمان السرعة والجودة في إنجاز عمليات تدخل وحدات الوقاية المدنية وجب تعزيز المصالح الجهوية للوقاية المدنية بالمؤهلات البشرية وكذا بالوسائل اللازمة من آلات ومعدات متطورة لتقديم الإسعافات للمتضررين، كما أن برمجة حلقات تدريبية لفائدة أفراد الوقاية المدنية ستساهم بشكل كبير في تعزيز قدراتهم المهنية في مجال تقديم الإسعافات والتخفيف من حجم الخسائر المادية والنفسية للمتضررين.

وفي نفس الإطار وجب تحديد خارطة وطنية للمناطق الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية وتزويدها بالمعدات المعلوماتية المتطورة للمراقبة بما يمكن من حسن تدبير المعطيات والإمكانيات المتعلقة بالمخاطر من أجل اتخاذ القرار المناسب بالسرعة والنجاعة المطلوبة عند وقوع الكوارث.

تلكم السيد الرئيس، أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا إثارتها في معرض مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. آخر متدخل في مناقشة الميزانية الفرعية المرتبطة بلجنة الداخلية السي محمد لشكر عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2007.

بداية نؤكد على أن تحديث أساليب تدبير الشأن العام يتطلب تخليق الحياة العامة من خلال الالتزام بقضايا المواطنين وهي مسؤوليات الدولة والفاعلين السياسيين والاجتماعيين.

لقد شكلت وزارة الداخلية دوما محورا أساسيا لتفعيل السياسة العامة للدولة في مجموعة من القضايا وعلى رأسها الانتخابات بمختلف أشكالها. وهو ما يجعلها في موقع المساءلة خاصة مع

استمرار مسلسل إفساد وفساد مختلف الاستحقاقات التي عرفها المغرب، وآخرها انتخابات 8 شتنبر 2006 التي ستظل عنوانا بارزا على ما وصله مستوى تدبير الشأن العام من تمييع.

لهذا ومن موقع المسؤولية كممثلين للطبقة العاملة المغربية نؤكد على أن الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية يتطلب القطع مع الممارسات التي جعلت من مختلف المؤسسات المنتخبة فاقدة للشرعية وللمصداقية.

إن إعادة الثقة للمواطن في المؤسسات المنتخبة وتحفيزه على المشاركة بمسؤولية وفعالية يقتضي:

– أن تكف الدولة عن التمييز بين الأحزاب، ودعم البعض منها خارج الضوابط القانونية.

– أن تسن قوانين على قاعدة تكافؤ الفرص.

– أن تتحمل الأحزاب مسؤوليتها في الدفاع عن قضايا المواطنين.

– أن تكون الانتخابات مجالا لاختيار البرامج الحزبية عوض تمييع الحياة السياسية.

السيد الوزير،

إذا انبنت بداية مداخلتنا على ملاحظات أساسية، فإننا نقدم بعض المقترحات:

1/ بخصوص التجربة الجماعية المحلية والجهوية:

– إن مشروع التنمية المحلية والجهوية يتطلب الانتقال من مقاربة السلطة المركزية في علاقتها الامتدادية بالسلط الإقليمية والجهوية إلى مقاربة تقوم على إرادة سياسة واضحة المعالم، بإعطاء المشروعية الكاملة لأنظمة التدبير الديمقراطي المحلي والجهوي على كافة المستويات وبكامل الصلاحيات المتعاقدة مع الكيان الوطني على أساس المواطنة والعدالة والتضامن.

– يعتبر هذا المنطلق مدخلا استراتيجيا لبناء الدولة العادلة والاقتصاد المتضامن، والتنمية الاجتماعية وللاستجابة عن قرب للحاجيات المعبر عنها من طرف المواطنين في حياتهم ومعاشهم اليومي.

– إعادة تحديد دور الدولة كفاعل عمومي وطني في مجال التدخل المحلي والجهوي، في اتجاه تحويل صلاحيات التنظيم والتخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وفق منظور صاحب الجلالة الذي حدده بمناسبة ملتقى الجماعات المحلية بأكادير.

– إعادة تحديد مجالات التدخل بين الفاعل المحلي والمؤسسة الجهوية في اتجاه ترسيخ صلاحيات الاقتراب من حاجيات المواطن محليا وترسيخ صلاحيات التنمية الاقتصادية جهويا.

– اعتبار الخدمات العمومية أولوية قصوى ضمن التوجهات الجهوية بهدف تسهيل ولوجها وتعميم جودتها.

– وضع استراتيجية محلية ملائمة وشمولية لإشراك المواطنين وتعبئتهم ضمن منظور المواطنة الكاملة في صياغة التوجهات والاحتياجات في مجال الخدمات والبنيات والإنعاش الترفيهي والرياضي والثقافي ينمي الإحساس بالمواطنة المحلية الفاعلة والمشاركة.

– إحداث معهد عالي للجماعات المحلية أسوة ببعض الدول الأوربية (السويد – فرنسا) والعربية (مصر)، يشرف على تكوين المنتخبين الجماعيين ويسهر على استكمال خبرتهم لا سيما وأن تقنيات وملتزمات العمل الجماعي قد أصبحت تتسم بطابع التعقيد، مما يدعو إلى تسهيل مهمتهم في مجال التدبير الجماعي.

2/ تفشي الفساد المالي والإداري:

نعتبر الفساد المالي والإداري آفة العصر، لذا يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربتها بوضع حد للاختلالات البنيوية العميقة والضرب على كل من سولت له نفسه التلاعب بالمال العام وبمصالح المواطنين.

3/ الأمـــــــن:

لقد شكل الإجرام في المدة الأخيرة هاجسا كبيرا لدى المواطنين خاصة مع تطور أشكاله والتحول النوعي الذي حدث على أساليب السرقة وانتقل إلى مستوى الجريمة المنظمة المعتمدة على مختلف الأساليب والوسائل الحديثة. مما يجعلنا أمام واقع خطير، وهو ما يتطلب من وزارتكم أن تنهج استراتيجية أمنية معتمدة على سرعة الانتشار لعناصرها وكذا سرعة التدخل مع تأكيدنا المبدئي أن الأمن الحقيقي يعتمد المقاربة الاجتماعية وتوفير مناصب الشغل وترسيخ ثقافة المواطنة، وكذا الاهتمام بالظروف المادية والاجتماعية لرجال

الشرطة وإحداث تعويضات تحفيزية لمحاربة الجريمة للحفاظ على أمن وممتلكات المواطنين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزير،

السادة المستشارون،

رغم المعارك النضالية التي خاضتها الشغيلة الجماعية المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قصد تحقيق ملفها المطلبي، وبعد مخاض عسير فتح باب الحوار الاجتماعي لكن للأسف نتائجه مازالت معلقة، وهو ما يجعل مطالب الشغيلة الجماعية كأولوية أساسية في عملنا النقابي. والذي يشمل:

- الزيادة في الأجور والتعويضات؛
- الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية؛
- تسوية وضعية حاملي الشهادات؛
- تسوية وضعية التقنيين ومسيري الأوراش والرسامين، وكذلك أعوان المصلحة وأعوان التنفيذ والتقنيين والمحررين؛
- احترام الحريات النقابية؛
- الرفع من الساعات الإضافية؛
- إرجاع المطرودين؛
- ترسيم الأعوان المؤقتين؛
- تنظيم امتحانات الكفاءة المهنية؛
- الزيادة في التعويض عن الأعمال الشاقة؛
- السكن الاجتماعي؛
- إحداث مؤسسة وطنية للأعمال الاجتماعية؛
- وضع هيكلة إدارية لكل جماعة محلية؛
- إخراج نظام التعويض عن المسؤولية بالجماعات المحلية؛
- تسوية الملفات الإدارية للمتقاعدين.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ننتقل إلى مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، الكلمة للسيد مقرر اللجنة.. نفتح باب المناقشة، الكلمة للسيد المستشار المحترم حسن قيشوحي عن الفريق الحركي..السيد المستشار في نقطة نظام.

المستشار السيد محمد طريبش:

فقط فيما يتعلق اللجان مازالت تقريبا ثلاث لجان؛ فنظرا لأن هذا يحتاج إلى وقت والمداخلات غادي تنتهي إلى وقت متأخر فرجاء أننا نسلم المداخلات كلها للرئاسة أو اختاروا أننا نعملو جوج المداخلات، واحدة من الأغلبية والثانية من المعارضة أو نسلمهم كلهم مرة، وبالتالي نمر إلى الفقرة الأخيرة من البرنامج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن إذا اتفقتم واحد من المعارضة وواحد من الأغلبية والفريق الكونفدرالي..السي اسطمبولي.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني،

في نفس السياق أظن هذا الاقتراح هو اقتراح عملي وكون أن الإخوان غادي يقدموا تدخلاتهم للرئاسة هي بدورها غادي تنشر في الجريدة الرسمية، فتنحبدو الفكرة مع الإخوان، وتنطالبو باش نتقدمو في الأعمال ديالنا لأن مازال قدامنا عدة أشغال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الأخ اسطمبولي أنا عندي ست مداخلات، ولكن إذا اتفقوا الفرق حنا ما عندنا مانع..السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس، أنا كيظهر لي بأنه مقترح السيد المستشار المحترم الثاني هو الصواب، يكون تدخل من المعارضة وتدخل من الأغلبية وتدخل الفريق الكونفدرالي، لأن اقتراح تسليم التدخلات كان يجي مثلا في الأول، ولذلك كيبقى هاذ الاقتراح ديال فريق من المعارضة وفريق من الأغلبية هو.. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موافقين آ الإخوان؟ إذن السي التحيفة موافق؟ السي الأنصاري، السي التحيفة والسي جناح.. إذن شكرا.. إذن فرق الأغلبية حسن قيشوحي.

الكلمة للسي قيشوحي.

المستشار السيد حسن قيشوحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أغتنم هذه المناسبة للإسهام في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان باسم الفريق الحركي، إذ سأتطرق أولا إلى قطاع حيوي وهام يشكل القلب النابض إن صح التعبير لمختلف مناحي الحياة المجتمعية، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية ألا وهو قطاع العدل.

في البداية لابد أن ننوه بخيار الإصلاح الذي أصرت وزارة العدل على المضي فيه تجاوبا مع طموحات وتطلعات المواطنين لغد أفضل، وصونا لحقوقهم وكرامتهم بالرغم من كل الصعوبات والمعوقات، وهو ما يستحق منا كل تشجيع ومساندة لكل المجهودات التي تبذلها الدولة وللأوراش التي تعتزم إنجازها خلال سنة 2007، ومع ذلك فإن المساعي المبذولة في سبيل الإصلاح لازالت تحتاج إلى المزيد من الجهود، خصوصا ما يتعلق بالرفع من مستوى مراقبة سلوكيات كافة الفاعلين في الميدان.

فالوزارة مدعوة إلى مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي واستعادة الثقة في عدالتهم وتكريس مفهوم استقلالية القضاء، فبدون هذه الاستقلالية لا يمكن أن نقر بأن هناك إصلاحا حقيقيا للقضاء، كما أن الجهاز القضائي في أمس الحاجة إلى أن تكون الأحكام الصادرة عنه ملزمة للجميع وتنفذ بالسرعة والصرامة اللازمتين على جميع المتقاضين دون محاباة ولا تحيز.

لذلك لابد من تقوية جهاز التفتيش وجعله أداة للتوجيه ولمحاربة الانحراف أيا كان مصدره.

السيد الرئيس،

أما بخصوص وضعية السجون فإنه رغم الاهتمام الذي حفلت به من لدن الوزارة والإنجازات التي تحققت لفائدة السجون والتي تنسجم نسبيا مع ما تحقق على مستوى حقوق الإنسان بالمغرب، فإننا نؤكد أن المجهودات المبذولة لتحسين أوضاع السجون تعتبر محمودة جدا لكن هذا المرفق يعرف خصاصا في عدد العاملين به بالمقارنة مع عدد السجناء إضافة إلى الاكتظاظ الذي يؤدي إلى وقوع مشاكل صحية وتصرفات لا أخلاقية.

أما بالنسبة لموظفي إدارة السجون فإذا كانت هذه الشريحة من الموظفين تعمل في ظروف جد صعبة داخل السجون فإنه من العدل والإنصاف توفير حد أدنى من الضمانات التي تجعلها تؤدي واجبها المهني في جو ملائم ومريح يمكنها من تحقيق الرسالة التربوية الموكولة إليها.

السيد الرئيس،

أنتقل إلى قطاع الوظيفة العمومية فأقول، إذا كانت الوظيفة العمومية أمانة وتكليف يتحمله جميع من أسندت إليهم مهمة القيام بها من خلال قواعد ومبادئ أساسية يتولى القانون رسم إطارها الشكلي والعملي وطرق تنفيذها، فإن هذه المبادئ لا ينبغي على الإدارة أن تهضمها لموظفيها، بل عليها أن تراعي مبادئ العدل والمساواة، وأن توفر تكافؤ الفرص والحظوظ في إطار متوازن تتفاعل فيه وسائل التشجيع والمكافأة والإنصاف داخل قانون صارم تلتزم به كل الأطراف المعنية دون تمييز أو محاباة، حتى يشعر الموظف بالأمن الإداري والإحساس بالمساواة الفعلية، وبأن حقوقه المشروعة لا ينالها هضم ولا طمس، وأن الاستحقاق هو المقياس الصالح الذي يتم على أساسه ولوج المهام والرتب، وليس العلاقات الشخصية، فالضمير المهني لا ينمو ولا يتقوى إلا بقدر ما يلاقيه الموظف أثناء أدائه لمهامه الإدارية.

ولذلك، فإن الحكومة مطالبة بوضع مخطط إصلاحي حقيقي وشامل للإدارة، يساهم في تفعيل العمل الإداري ويرقى به إلى المستوى الذي يخدم المصلحة الوطنية، خاصة وأن المواطن المغربي

أصبح أكثر وعيا بالدور الذي تلعبه الإدارة المغربية ويتأسف للبطء والتعثر الذي أصبح يطبع جميع جوانب سيرها.

أيضا لا بد من توحيد الأطر بين مختلف الوزارات على أساس التكوين وفرض التأهيل والترتيب كأساس لإسناد المهام دون أي تمييز واحترام مبدإ المساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف، وليس المحاباة والمحسوبية.

السيد الرئيس،

فيما يخص اعتماد التوقيت المستمر داخل الإدارة العمومية، فإننا نؤكد على أهمية هذا القرار، غير أننا نريد التأكيد على ضرورة إحداث المرافق الضرورية الموازية لهذا التوقيت داخل كل إدارة، وإيجاد حل جدري للتوقيت المعمول به حاليا داخل المؤسسات التعليمية، ليكون موازيا للتوقيت المعمول به داخل الإدارة العمومية حتى لا يحدث أي خلل في المنظومة الاجتماعية والأسرية للموظف.

السيد الرئيس،

أختم تدخلي هذا بالقول بأن المواطن المغربي لازال ينتظر إصلاحا فعليا للإدارة والقضاء، باعتبارهما عنصرين أساسيين مرتبطين ومؤثرين في الحياة العامة.

إن الحكومة مطالبة بتحسين علاقات الإدارة بالمتعاملين معها، وبوضع ضوابط تواصل الإدارة مع المواطنين وإرشادهم، كما يجب عليها كذلك القيام بواجبها المتجلي في احترام جميع حقوق المواطنين من جهة، ورعاية القانون والنظام العام من جهة ثانية.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فلا بد أن نسجل خطوات المغرب الكبيرة لتصفية ملف حقوق الإنسان ومواصلة مسيرة دولة الحق والقانون، مع توالي المبادرات والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، الذي ما فتئ يؤكد في كل مناسبة أن موضوع حقوق الإنسان يعتبر من الخيارات الأساسية التي لا محيد عنها.

السيد الرئيس،

هذه مجموعة من الملاحظات والاقتراحات نقدمها آملين أن تأخذها الحكومة والوزارة الوصية بعين الاعتبار، لأنها نابعة من صميم اهتمامات المواطنين.

وختاما، ونظرا لما تنطوي عليه هذه الميزانيات القطاعية من إرادة في الإصلاح، فإن الفريق الحركي يعلن مساندته لها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار عبد المجيد المهاشي عن فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتحل باسم فرق المعارضة لمناقشة الميزانية الفرعية التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم مشروع قانون المالية ل 2007.

وقد توخينا الجمع بين هذه القطاعات لارتباطها الوثيق ببعضها وتأثيرها على حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لكون هذا المشروع الذي نناقشه اليوم هو آخر مشروع مالي في هذه الولاية بالنسبة لهذه الحكومة، لابد أن نناقشه على هذا الأساس، للوقوف على مدى تحقيق ما التزمت به الحكومة في هذه القطاعات في برنامجها الحكومي، والذي تقدمت به بتاريخ 21 نونبر 2002.

أولا – قطاع العدل

السيد الرئيس،

إن القضاء لم يعد مجرد سلطة ثالثة لها موقعها الأساسي في الدول الديموقراطية فحسب، بل أصبح يعتبر رافعة ومدخلا رئيسيا لكل إصلاح اقتصادي واجتماعي، ولا يمكن أن يحقق هذه الأهداف إلا إذا خضع بدوره للإصلاح، وأصبح محل ثقة المجتمع وكافة الفاعلين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، التزمت الحكومة ببذل جهود على مواصلة تأهيل وتحديث قطاع العدل، قصد تحسين أدائه، وضمان سرعة تدخلاته والرفع من مصداقيته وسمعته إلى جانب أهداف أخرى.

فمن باب الأمانة، والمعارضة البناءة التي التزمنا بها في فرق المعارضة، لابد من الاعتراف بأن الحكومة قد قامت ببعض

الإصلاحات في هذا الميدان، أذكر منها، إلغاء محكمة العدل الخاصة، وفتح أقسام القضاء الأسرى، وتعزيز القضاء الإداري، إضافة إلى المجهود المبذول في ميدان التشريع، لكنها مجهودات جزئية ومحدودة الأثر، لأن المشكل بقي في التخليق والمصداقية.

ومن باب الأمانة أيضا لا بد من الاعتراف بأن قطاع العدل خطا خطوات نحو التطور، لكن بوثيرة وبشكل لا يساير تطلعات المغاربة ولا يساير التطور العالمي الحاصل في بداية القرن 21.

فبالنسبة للتخليق في ميدان القضاء لا يمكن أن يقوم إلا بناء على مجموعة من الأسس والتدابير نذكر منها: التحفيز والمراقبة والزجر.

ونقصد بالتحفيز توفير الظروف المادية والمعنوية اللائقة بمقام القضاة والتي تمنحهم موضوعيا القدرة على الصمود والثبات في مواجهة الإغراءات.

ونقصد بالزجر، تعزيز الرقابة الإدارية على القضاة لتفادي بعض السلوكات لدى البعض منهم، كالرشوة والزبونية والمحسوبية، وليس الحد من استقلاليتهم ليصبحوا خاضعين للولاءات والميولات والضغوطات والتوجيهات.

فالحكومة لم تفلح في تخليق الحياة العامة، لأنها تعاملت مع هذا التخليق جزئيا في حين أنه جزء لا يتجزأ، فالتوجه الليبرالي يجعل من الحضور القوي للقيم والأخلاق شرطا من شروط نجاحه واستمراره، ثم إن الحكومة لم تصدر لحد الآن أهم القوانين التي ترسخه وأذكر منها:

- مراجعة قانون التصريح بالممتلكات بما يضمن تفعيل مقتضياته طول الحياة المهنية للمسؤولين بشكل دوري ومساءلتهم في حالة أي إثراء غير مشروع ومعلل.
- إعادة النظر في طرق إبرام الصفقات العمومية وتفعيل تدبيرها ومراقبتها.
- إعادة النظر في تعريف جريمة الرشوة وعقوبتها.
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتفعيل مقتضياتها على أرض الواقع.

أما المصداقية فنقصد بها الاحتكام إلى القانون ولا شيء غيره، وضمان السرعة في تدخلاته بالنسبة لإصدار الأحكام وتنفيذها، وتحسين أدائه لتحسين سمعته ويصبح محل ثقة المجتمع وكافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

فالتباطؤ في التعامل مع ملفات سوء تدبير الشأن العام، وملفات المتابعة القضائية للمسؤولين عن الاختلالات التي وقفت عليها لجن تقصي الحقائق وأجهزة المراقبة، والملفات التي بقيت في مرحلة النقض لعدة سنين أفقدت القضاء مصداقيته.

كما أنه لا قيمة لقانون لا يطبق ولا قيمة لأحكام لا تنفذ، فالأحكام القضائية وإن عرفت تحسنا في التنفيذ اتجاه الأشخاص العاديين، فهي تعاني من أزمة التنفيذ إزاء أشخاص القانون العام وبعض الأشخاص النافذين.

إن الإفلات من المتابعة والتماطل في إصدار الأحكام وتنفيذها أسباب رئيسية في التمادي في الفساد.

هذه، السيد الرئيس، بعض الأسباب التي جعلت الحكومة تفشل في تخليق ومصداقية قطاع القضاء ببلادنا، وهذه أيضا هي الأسباب التي جعلت الفساد يخترق كافة المؤسسات بدرجات متفاوتة، ومنها القضاء طبعا.

مما يجعلنا نتساءل أين نحن من شعار تخليق الحياة العامة والذي نطالب به جميعا أغلبية ومعارضة؟

ثانيا – قطاع تحديث القطاعات العامة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد أصبح من المتعارف عليه أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية الإدارة وشفافيتها إلى جانب القضاء والأمن.

وبالرغم من المجهودات المبذولة ببلادنا منذ الاستقلال، وخاصة بعد صدور الظهير الشريف المؤرخ في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، ومرورا بإحداث وزارة تحديث القطاعات العامة، فإن الجهاز الإداري ببلادنا لازال يعاني

من التمركز وتعقيد المساطر وضعف المردودية، بالإضافة إلى العديد من الظواهر السلبية كالرشوة والزبونية واستغلال النفوذ.

وقد جاء في التصريح الحكومي في العديد من المقتضيات، ورفعت العديد من الشعارات، والوعود بإحداث تغييرات جوهرية في طريقة تناول المشاكل التي تواجه الإدارة وفي أنماط وآليات التدبير التي تتبعها في أفق جعلها إدارة مواطنة، فعالة، ناجعة، مسؤولة، وقريبة من انشغالات المواطنين، تقدم خدماتها بأقل تكلفة وأكثر جودة.

كما وعدت الحكومة أيضا بإرساء خطة شمولية بهدف تدعيم الآليات القانونية على الصعيدين الوقائي والزجري وتعبئة مختلف الأطراف لاحتواء الامتدادات السلبية لمختلف السلوكات المشينة.

ولمساءلة حصيلة السياسة الحكومية في هذا القطاع الحيوي، سوف أكتفي بالوقوف على مؤشرين رئيسيين هما:

- عملية المغادرة الطوعية.
- الأوضاع المادية للموظفين والمستخدمين.

فبالنسبة لعملية المغادرة الطوعية، فبناء على معطى أساسي مفاده أن الإدارة المغربية تعاني تضخما في عدد الموظفين، يمتصون حوالي 13% من الناتج الداخلي الإجمالي، وأكثر من 60% من المداخيل العادية للخزينة. انبثقت فكرة المغادرة الطوعية وهي خارجية المنطلق والمصدر، أي أنها جزء من استراتيجية كبرى أعدها صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الأجنبية للدول السائرة في طريق النمو.

لقد باشرت الحكومة العملية من أجل تحقيق هدفين أساسيين هما:

1- التحكم في كتلة الأجور.

2- الرفع من مردودية القطاعات العامة.

فبالنسبة للتحكم في كتلة الأجور، فإن كنا قد لاحظنا انخفاضا لنفقات الموظفين بنسبة 1.14% في إطار الميزانية العامة 2006 مقارنة مع 2005، ما يمكن تفسيره بانعكاسات عملية المغادرة الطوعية، بالمقابل سرعان ما لاحظنا ارتفاعا لنفس النفقات بموجب القانون المالي 2007 مقارنة مع 2006 بما يقدر بـ 6.94%.

أما بخصوص مردودية القطاعات العامة، فالحكومة وعدت بإعادة انتشار الموظفين والتركيز على التكوين وإعادة التكون، فكل هذا لم نلمسه بتاتا، بالعكس، فلقد لاحظنا تراجعا مهولا في أداء بعض القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم العالي على الخصوص من جراء الخصاص في الأطر الذي أصبحت تعانيه.

مما يجعلنا نتساءل:

- أين ذهب هاجس التحكم في كتلة الأجور؟
- وأين نحن من الرفع من مردودية القطاعات العامة؟

ومهما تكن تبريرات الحكومة في تقييمها لنجاح عملية المغادرة الطوعية، فإن الوضع المزري الذي أصبحت عليه العديد من القطاعات من جراء هذه العملية يفند ذلك.

وبما أن هذه العملية قد دعمت من طرف الاتحاد الأوربي، وصرفت عليها أموال طائلة على حساب الحكومات والأجيال المقبلة، فان المسؤولية السياسية المترتبة عن نتائجها، تتجاوز المدى الآني إلى المستقبل، مما يستدعي تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، للتدقيق في حيثيات هذه العملية، خصوصا من الجانب الذي يربط المسؤولية السياسية بنتائج هذه العملية والطريقة التي مولت بها.

فيما يخص الأوضاع المادية للموظفين والمستخدمين، فمن بين الشعارات التي كانت تتغنى بها بعض الأحزاب المشكلة للحكومة الحالية: تحسين الأوضاع المادية للموظفين والمستخدمين، الرفع من الحد الأدنى للأجور، واعتماد السلم المتحرك لها، ومحو الفوارق بين حديها الأعلى والأدنى، لخلق توازن اجتماعي، فإن الزيادات الأخيرة في الأجور، والمنبثقة على الحوار الاجتماعي، وعلى الرغم من أهميتها، فقد اتضح على المدى المتوسط أنها لم تحسن من مستوى عيش الموظفين والمستخدمين، إذ سرعان ما لاحظ الجميع ارتفاعا غير عادي للأسعار، وبالتالي الزيادة في تكلفة المعيشة.

وهذا يجعلنا نشك في أن ما أعطته الحكومة باليد اليمنى وبكثير من الغوغاء السياسية تأخذه باليد اليسرى وفي صمت مريب، ويبقى مجرد عملية تسويقية لأدائها وتدبيرها.

وها هي اليوم تأتينا بمراجعة أقساط الضريبة العامة على الدخل التي لن يكون لها بالغ الأثر على مستوى المعيشة بالنسبة لصغار الموظفين والمستخدمين على الخصوص نظرا لهزالتها.

وإذا علمنا أن الحكومة قد تلقت على إثر توقيع اتفاقية مع اللجنة الأوربية بتاريخ 22 أكتوبر 2004 دعما مباشرا مبلغه 79 مليون

أورو، موجه على الخصوص لدعم الإصلاحات لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- تحسين أداء الإدارة في تدبير الموارد المالية؛
- تحسين أداء الإدارة في تدبير الموارد البشرية؛
- التحكم في تطور كتلة الأجور.

وأمام ما تعرفه الإدارة حاليا من تدهور، يحق للجميع أن يتساءل عن كيف وأين صرف هذا الدعم؟

ولا بأس، السيد الرئيس، أن أذكر ببعض المؤشرات في هذا الصدد:

1- انزلاق مؤشر حرية التعبير من 40.1 سنة 2002 إلى 26.6 سنة 2005.

2- انزلاق مؤشر دولة الحق والقانون من 63.05 سنة 1998 إلى 51.7 سنة 2005.

3- انزلاق مؤشر السيطرة على الرشوة، من 65.7 سنة 2000 إلى 54.7 سنة 2005.

4- في مجال التنمية البشرية صنف المغرب في الرتبة 125 من بين 177 دولة في العالم، أي أنه ضمن الثلث الأخير في العالم، وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هذا بعض ما نشرته المنظمات الدولية عن المغرب، فماذا يقول المغاربة الذين يعايشون ويرون ويسمعون ويعانون؟

ثـــالثا ـــ قطاع العلاقة مع البرلمان

السيد الرئيس،

بالنسبة لهذا القطاع لابد من التأكيد على أن الوزارة قد قامت بمجهودات في ميدان التواصل والإعلام مع المؤسسة التشريعية، لكنها لم تفلح بعد في التوصل إلى حل بعض المشاكل التي تخص العلاقة بين الحكومة والبرلمان والتي تطالب بها جميع مكونات المجلس أذكر منها:

تعامل الحكومة مع مجلس المستشارين

يلاحظ أن هناك ضعف في جدية الحكومة في التعامل مع المؤسسة التشريعية، وعلى الخصوص مع مجلس المستشارين من خلال الغياب الدائم لبعض أعضائها، والكثير والمتكرر للبعض الآخر عن جلسات الأسئلة الشفهية أو تقديم الاعتذارات في آخر اللحظات، الشيء الذي يعرقل ممارسة المجلس لمهامه الأساسية ويفقد المؤسسة التشريعية الكثير من الفعالية.

بالنسبة لمجال مراقبة العمل الحكومي

يلاحظ عدم احترام الحكومة للآجل الدستورية المحددة في 20 يوما للإجابة عن الأسئلة.

بالنسبة للتغطية التلفزية

السيد الرئيس،

إن التغطية التلفزية للجلسات الأسبوعية هي النافذة التواصلية الوحيدة لعموم المواطنين لمعرفة أداء البرلمان، الملاحظ هو أن هذه التغطية تنقطع في غالب الأحيان قبل نهاية الجلسات دون أن تستفيد الأسئلة الشفهية في آخر الجلسة منها، الشيء الذي يستوجب العمل على تمديد مدة البث التلفزي في انتظار إحداث قناة تلفزية خاصة بنشاط البرلمان.

رابعا ـــ قطاع الأمانة العامة للحكومة

تقوم الأمانة العامة للحكومة بدور هام في مجال التشريع، حيث تقوم بالمراقبة القبلية والذاتية للمشاريع التي تعدها الحكومة، للتأكد من مدى دستوريتها واحترامها لتقنيات الصياغة القانونية قبل عرضها على المؤسسة التشريعية.

ومن أهم المؤاخذات التي توجه إلى هذا القطاع من طرف البرلمان وبعض أعضاء الحكومة، تعطيل مشاريع القوانين والمراسيم لديه.

فالنص القانوني كيفما كانت طبيعته، يفقد قيمته حين يتعطل، فقد تتغير الشروط العامة التي أنتجته، الشيء الذي قد يقضي مراجعته وتعديله أو إلغائه.

ختامـــا، وبناء على كل ما سبق، ماذا أنجزت الحكومة في هذه القطاعات الأساسية؟ وأين هي شعاراتها؟ فدار لقمان لم تبق على حالها ولكن أصبحت أقبح مما كانت عليه، وقد أصبحت الحاجة ماسة اليوم إلى إحلال القيم الأخلاقية التي يجب أن تحتلها في توجيه سائر الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، لأن سلامة المجتمع واستمرار تماسكه رهين بتجدر هذه القيم.

وإذا علمنا أن النجاح في التغيير والإصلاح – إذا توفرت الإرادة طبعا – يتأثر بحجم الاعتمادات المرصودة إليه، فهذه الميزانيات جد متواضعة لا ترقى إلى درجة الاعتبار وليس من شأنها أن تستجيب لمتطلبات الإصلاح والتغيير المنشودين بالنسبة للقطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

لهذه الأسباب، السيد الرئيس، سنصوت ضد هذه الميزانيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الرحيم الرماح.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة الكونفدرالية لمناقشة الميزانيات الفرعية لكل من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ووزارة تحديث القطاعات ووزارة العدل والأمانة العامة للحكومة والتي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لابد من التذكير في البداية أن مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية تشكل فرصة للقراءة السياسية والتقنية لهذا المشروع بشكل عام وللميزانيات الفرعية بشكل خاص، لكننا نلاحظ أن هذه الميزانية لم تأت بجديد إذ أنها لا تختلف عن سابقاتها، خاصة من الجانب الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قراءتنا السياسية لحصيلة ومنجزات الوزارات المذكورة آنفا نبدأها أولا بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

لاشك أن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تشكل نقطة وصل بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية من خلال برمجة أسئلة الجلسة الدستورية أو من خلال برمجة مشاريع القوانين، علما أن مهمة المؤسسة التشريعية تتجلى أساسا في مراقبة الأداء الحكومي، إلا أننا نلاحظ أن الدورة التشريعية الحالية بدأت بالغيابات المتكررة للعديد من الوزراء مثل ما عرفته الدورات السابقة، مما يكون لها انعكاس سلبي على حصيلة مؤسستنا التشريعية، بل وفي العديد من الحالات تفقد الأسئلة الشفوية راهنيتها بسبب عدم احترام الحكومة للمدة القانونية الدستورية المحددة في 20 يوما للإجابة على أسئلة السادة المستشارين، وهو ما يحصل أيضا بالنسبة للأسئلة الكتابية، مما يطرح أكثر من تساؤل حول مصداقية العلاقة بين المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية.

إننا وبناء على ما سلف ذكره نؤكد على ضرورة تصحيح أسلوب هذا التعامل وطريقة الاشتغال بالشكل الذي يعطي للمؤسسة التشريعية المكانة التي تمكنها من أداء دورها الطبيعي والدستوري.

أما بالنسبة لوزارة تحديث القطاعات ففي الوقت الذي كان عليها أن تخرج النظام الأساسي للوظيفة العمومية إلى حيز الوجود أقدمت بدل ذلك على إصدار بعض القوانين دون التوافق عليها مثل ما حصل بالنسبة لمدونة الشغل، خلافا لما تم الاتفاق عليه بين الحكومة في شخص السيد الوزير الأول وبين النقابات وكان حريا بها أن تعمل على ترسيم جميع المؤقتين انسجاما مع ما جاءت به مدونة الشغل باعتبارها قانون حد أدنى وتنفيذا لالتزامات وتعهدات الحكومة، وهو ما أدى إلى خلق توترات اجتماعية كنا في غنى عنها وعاد بنا إلى الوراء، كما كان عليها أن ترفع من الأجور، خاصة وأن عددا كبيرا من العاملين بالقطاع العمومي لا تصل أجورهم حتى الحد الأدنى للأجر رغم ضآلته وهزالته الفظيعة، وكان عليها أيضا أن تعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية لجميع الموظفين وأن تضع برنامجا لمحاربة الرشوة والفساد الإداري وأن تهتم بالتكوين لما له من أهمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا أريد أن أمر إلى القطاع الموالي دون الإشارة إلى المغادرة الطوعية والتوقيت المستمر وما خلفاه من ردود أفعال متباينة، خاصة بعد السماح للعديد من الأطر الكفأة والمتخصصة بالمغادرة، مما كان له بالغ الأثر على السير العادي للعديد من المرافق، وخصوصا بقطاعي التعليم والصحة.

أما بالنسبة للتوقيت المستمر فبقدر ما نثمن هذا القرار، بقدر ما نطالب بمراجعة الصيغة الحالية، وإضفاء نوع من المرونة عليها بالشكل الذي يؤدى إلى مردودية أحسن، وبما يكفل الحفاظ على التماسك العائلي، وهو ما يستوجب توفير كل شروط نجاح التوقيت المستمر.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا مطالبون اليوم بتجاوز عقلية الإدارة المتسلطة وغير المنتجة وغير المنصفة للمجتمع والشعب المغربي والتي كانت مبنية على المقاربة الأمنية ومطالبون بإعطاء ورش إصلاح الإدارة مدلوله الحقيقي الذي يهدف إلى تحويل هذه الإدارة إلى فاعل أساسي في المشروع التنموي الشمولي، خدمة للوطن وللمواطنين، وإلى قوة دافعة للتغيير والتقدم.

إن عالم اليوم، هو عالم قضايا العدل وحقوق الإنسان، التي تشكل محاور نقاش مسيطر على الساحة الدولية بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين والحقوقيين، نقاش ذو أبعاد إنسانية، مما جعلنا نعيش اليوم تحولا عميقا في مجال العدل وحقوق الإنسان. وأصبح العدل ينظر إليه نظرة شمولية مرتبط بالحقوق العامة والشاملة للإنسان، إذ لم تعد حقوق الإنسان، كما كان عليه الأمر سابقا مرتبطة أصلا وأساسا بالحقوق السياسية والمدنية، فمجالات حقوق الإنسان شاسعة اليوم، لتشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إذ لا معنى للحرية مثلا في غياب تمكين المواطنين من حقوقهم الاجتماعية المتعلقة أساسا بالحق في الشغل والصحة والتعليم والعمل على ضرورة توفير شروط العيش الكريم للإنسان. بهذا المعنى الشامل ينبغي أن ننظر اليوم إلى حقوق الإنسان في علاقتها مع العدل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا يمكن أن نختزل إصلاح القضاء في النصوص التشريعية، جديدة كانت أو المحينة بعضها الآخر، بل يجب أن يحس المحرومون والمظلومون بأن القضاء ملاذهم، وأنه الحصن الحصين لاحترام الحريات وحقوق الإنسان.

لقد تحدثتم، السيد الوزير، عن التحديث، والتحديث في نظرنا لا يعني أن ندخل نظام المعلوميات إلى الإدارة فقط، بل يجب أن يواكب هذا التحديث تغييرا في العقليات لمواكبة التطورات التي يعيشها العالم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

انطلاقا من موقعنا كنقابة تدافع عن قضايا الشغيلة المغربية بكل فئاتها، نطالب باحترام حق الانتماء النقابي وبضرورة تحسين الأوضاع الاجتماعية لجميع العاملين بهذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد عرف المغرب العديد من ملفات الفساد المتعلقة بنهب وهدر المال العام بالعديد من المؤسسات (ص و ض ج – البنك الشعبي – البنك السياحي والعقاري) والتي يتتبعها الرأي العام الوطني باهتمام كبير، حيث ينتظر الحسم النهائي في هذه الملفات، والقطيعة مع استمرار دولة اللاعقاب، وذلك درءا لكل ما من شأنه أن يمس بمصداقية القضاء والحكومة والمؤسسة التشريعية على حد سواء.

ولازال لم يتم حذف المادة 288 من القانون الجنائي التي يتم بواسطتها الزج بالعمال في السجون تحت ذريعة عرقلة حرية العمل، ولازال لم يتم إحداث المحاكم الاجتماعية مثل ما حصل بالنسبة

للمحاكم التجارية والإدارية، ولازال العديد من أرباب العمل يلجؤون إلى استعمال المسطرة المنصوص عليها في الباب المتعلق بصعوبة المقاولة بمدونة التجارة بطرق ملتوية قصد الدفع بمقاولاتهم إلى حافة الإفلاس، وهو ما يؤدي إلى إغلاق هذه المقاولات وتشريد العمال وحرمانهم من حقوقهم.

ونحن نعلم أن الوزارة على دراية بما يجري في هذا المجال إلا أنها لحد الآن لم تتخذ أي تدابير في هذا الشأن، دون أن ننسى أن نثمن مبادرة وزارتكم ووزارة التشغيل والتكوين المهني لتنظيم ندوة حول مدونة الشغل بعد سنتين من التطبيق يومي 21 - 22 نونبر 2004 بالمعهد العالي للقضاء، وهو ما يتطلب تكرار ندوات مشتركة يتم التحضير لها بشكل مشترك بين جميع الأطراف.

كما أن وضعية السجون لازالت تعرف حالات الاكتظاظ بشكل كبير مما يتطلب القيام بإصلاحات جذرية لها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

وأخيرا وبالنسبة للأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد على ضرورة الإسراع بإحالة النصوص التشريعية على البرلمان بغرفتيه وبشكل متواز، وإصدارها أيضا بالسرعة المطلوبة بالجريدة الرسمية، حتى تجد طريقها إلى التنفيذ، وحتى يشعر المواطن المغربي أن هذه النصوص تغير من واقعه اليومي، مع التأكيد على الاستمرار في تطوير آليات إنتاج المطبعة الرسمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين بها، مع توفير شروط الوقاية من حوادث الشغل ومن الأمراض المهنية، خاصة أن العمال معرضون لمواد كيماوية خطيرة يمكن أن تكون لها انعكاسات خطيرة على أوضاعهم الصحية.

والسلام عليكم وشكرا.

المستشار السيد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. نمر.. تفضل.. السيد المستشار نحن اتفقنا على أن يسلم وسينشر في الجريدة الرسمية كجميع.. ورفقا بالوقت ورفقا بنا ورأفة بالمجلس.. الرأي العام ما كاينش بث مباشر.

المستشار السيد عبد العزيز العزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي،

زملائي المستشارين،

أتشرف بالوقوف أمامكم اليوم لأتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية برسم سنة 2007 بخصوص قطاعات العدل وتحديث القطاعات العامة والعلاقات مع البرلمان والأمانة العامة للحكومة، وذلك باسم الاتحاد العام للشغالين.

قطاع العدل:

لا يخفى على أحد ما يتبوؤه هذا القطاع من أهمية كبرى في بناء دولة الحق والقانون وما للقضاء المستقبل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية من دور طلائعي أساسي في تطوير البلاد وتقدمه في شتى المجالات، وإنه لا يجادل أحد في كون الدولة تستمد قوتها وسمعتها من قوة قضائها، نظرا لكونه المرجع الأساسي لحماية قطاع حرية الأفراد والجماعات وتدعيم الاستثمار وضمان الاستقرار عن طريق إشعاع العدل والإنصاف بين كافة شرائح المجتمع.

وإن البرنامج الحكومي الحالي قد جعل من أولوياته إصلاح القضاء في شتى مجالاته، وذلك عن طريق تحيين القوانين الأساسية وملء الفراغ التشريعي الذي تشكو منه بلادنا في الجوانب، التزاما مع ما يعرفه العالم من تطورات وأن الجميع يلاحظ الدور الإيجابي الذي قامت به الحكومة الحالية انسجاما مع ما ورد في برنامجها من إعادة النظر في قوانين وازنة في مجال العدل، كقانون المسطرة الجنائية ومدونة الأسرة ومناهضة التعذيب ومحاربة الهجرة غير المشروعة، إضافة إلى إلزام الإدارات بتعليل القرارات الإدارية بالإضافة إلى إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية من خطة للعادلة والتراجمة والنساخ، الشيء الذي ساهم بشكل كبير في إعطاء مكانة خاصة لبلادنا في مجالي الحقوق والقانون على المستوى الدولي.

وإننا بالمناسبة بقدر ما نثمن هذه المجهودات نحث على مواصلة تفعيل الأوراش الإصلاحية المفتوحة، وذلك عن طريق إعادة النظر في بعض القوانين في أقرب الآجال بعد الاكتفاء بإدخال بعض التعديلات الجزئية عليها، ونخص بالذكر القانون الجنائي المغربي، والنظام الأساسي لرجال القضاء والتنظيم القضائي للمملكة،

بالإضافة إلى بعض القوانين المنظمة لبعض المهن القانونية كالتوثيق والمحاماة، نظرا لما لها من دور هام في إقرار وضمان الحقوق والدفاع عنها، بالإضافة إلى ما يترتب عن ذلك من انعكاس ايجابي في مجال التنمية وتشجيع الاستثمار وتطوير الإقلاع الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا.

كما نؤكد طلبنا بخصوص إخراج نظام أساسي خاص بكتابة الضبط مع الاعتناء بتلك الشريحة التي تعمل ليل نهار في ظروف غير مرضية في غالب الأحيان.

وإننا ختاما نشيد بتواصل الإصلاح في هذا القطاع الذي توج أخيرا بإنشاء محاكم استئنافية إدارية، آملين أن تكتمل المنظومة بإنشاء مجلس الدولة، كما أننا نتمنى التسريع بإلغاء محاكم الجماعات والمقاطعات لتجاوزها وعدم انسجامها مع مبدإ المساواة أمام القضاء بالنسبة للمتقاضين في العالمين القروي والحضري، بالإضافة إلى تكثيف عملية التفتيش، في إطار تأطير ومعالجة السلبيات مع المحافظة على الودائع بصناديق المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

وإنني لا أريد أن تفوتني هذه الفرصة دون أن أذكر مرة أخرى بمطالبنا بسن قانون جديد لضمان تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الدولة والمؤسسات العامة والجماعات المحلية، بالإضافة إلى سن قانون خاص بالتصدي لآفة الرشوة التي تنخر اقتصادنا وتشوه سمعة بلادنا.

وإنني أود قبل الانتقال إلى القطاع الموالي أن ألفت انتباه السيد الوزير إلى ما يعرفه بناء المحاكم من غش وإهمال وعدم تعميم الترميم والإصلاح، الشيء الذي تترتب عنه وضعية صعبة بالنسبة للعالمين بهذه المحاكم.

وختاما أريد أن أثمن ما عرفته انتخابات أعضاء المجلس الأعلى للقضاء من شفافية ونزاهة، آملين أن يتمكن المجلس الأعلى للقضاء الحالي من معالجة كافة الملفات المطروحة للحد من ظاهرة الابتزاز وإنعام القاضي بالحماية والاستقرار و الاستقلال القبلي، مثمنين ما عرفته الوضعية المادية للقضاء من تحسن مطرد، بالإضافة إلى ما عرفه المعهد العالي للقضاء من تطور وتحديث في مجالي التدريس والتكوين، لإنهاء ذلك التضخم دون التطرق إلى ما تعرفه السجون ببلادنا من تطور في مجال الانفتاح والتفتح وتحويلها إلى إصلاحيات بكل ما تحمل الكلمة من معنى، إلا أن ظاهرة الاكتظاظ مازالت جاثمة وتحد من الإصلاح المنشود في هذا المجال، وذلك نظرا لعدم تفعيل مقتضيات المسطرة الجنائية بخصوص الصلح في الجرائم البسيطة ومقتضيات المراقبة القضائية التي لا تعمل إلا نادرا بالرغم من أهميتها.

أما بخصوص الشؤون الاجتماعية فإننا نقترح أن يتم الاستفادة من خدماتها من طرف جميع المنتسبين لقطاع العدل من قضاة وكتاب الضبط بالنسبة لكافة المحاكم على اختلاف اختصاصاتها على الصعيد الوطني بدل تركزها في بعض المدن.

قطاع تحديث القطاعات العامة:

إن هذا القطاع الذي كان يحمل اسم الوظيفة العمومية ليعد قطاعا أساسيا باعتبار الدور الذي يلعبه من أجل بلورة الإصلاح الإداري على أرض الواقع، تماشيا مع البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى وضع أسس عميقة لتحديث الإدارة في إطار مقاربة شمولية ترمي الانفتاح على المحيط الخارجي للإدارة من أجل مراعاة متطلبات وحاجيات المواطن، بالإضافة إلى استثمار التجارب النموذجية في هذا المجال مع العمل على تعميمها في إطار شامل ومتكامل.

وإننا في هذا الإطار بقدر ما نثمن المجهود المبذول، فإننا نطالب بالتسريع بإقرار اللامركزية واللاتمركز على المستوى الجهوي ودعم تفويض الاختصاصات بجميع أنواعها للدفع بالتنمية الجهوية والمحلية إلى الأمام، بالإضافة إلى سن قوانين جديدة تهدف إلى تمكين الحياة العامة من احتواء الامتدادات السلبية لمختلف السلوكات المشينة مع التعجيل باتخاذ القرارات الهادفة إلى تبسيط المساطر الإدارية لتجعل المواطن في مأمن من الاحتكاك بالإدارة في الصغيرة والكبيرة، وبالتالي تحصينه من عملية الابتزاز والرشوة.

وإننا بالمناسبة نثمن ما قامت به هذه الوزارة من إنشاء صندوق لتحديث الإدارة العمومية لدعم البرامج الإصلاحية القطاعية، آملين أن تتم الدراسة الإصلاحية المرتقبة عن طريق تفعيل الدور الذي يلعبه المجلس الأعلى للوظيفة العمومية من أجل إبداء الرأي بخصوص الأنظمة الأساسية والأجور والتعويضات والتكوين المستمر، ومعالجة مشكل المعاشات كذلك، وإنني لا أريد أن تفوتني هذه الفرصة دون

الإشادة بالطريقة التي عولجت بها عملية المغادرة الطوعية بشتى القطاعات الحكومية، على الرغم مما كان لها من انعكاسات سلبية على قطاع التعليم والصحة، وما نتج عن ذلك من خصاص ملحوظ في الكفاءات والأطر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة، زميلاتي وزملائي المستشارين،

إنه على الرغم مما تحقق من إصلاح إداري بفضل الخطة الوطنية المعتمدة من طرف الحكومة، لأن إرادتنا لا زالت في حاجة إلى الإصلاحات الإدارية أكثر فعالية ودقة، لمعالجة الاختلالات والحد من النواقص في هذه المجالات التي تطال تدبير الموارد البشرية وتحد من تشجيع وتأهيل الكفاءات والمهارات البشرية من أجل إنشاء روح المبادرة والرفع من مستوى المردودية الإدارية وجعل الإدارة شريكا أساسيا مساهما في تنشيط عناصر التنمية في بلادنا، وذلك عن طريق خلق القنوات من أجل الاستفادة من مختلف التجارب والخبرات الأجنبية، منوهين بالمناسبة بما قامت به الحكومة بخصوص إعادة النظر في قانون التصريح بالممتلكات لمواجهة ظاهرة الإثراء اللامشروع، آملين في نفس الوقت أن تتعامل الحكومة إيجابيا مع مقترح القانون الذي تقدمنا به بخصوص تعريب الإدارة والحياة العامة ببلادنا، احتراما لهويتنا الوطنية والدستورية، منوهين أخيرا بما تقوم به الوزارة من مجهودات جبارة من أجل بلورة تحديث وإصلاح الإدارة على أرض الواقع.

القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي المستشارين،

إن الوزارة التي تعد صلة وصل بين المؤسسة التشريعية والحكومة والتي نحس بها كشريك أساسي للطرفين في العمل اليومي لكل منها، تلعب على أرض الواقع دورا طلائعيا في تفعيل ومسايرة العمل التشريعي ومواكبة المراقبة البرلمانية على الحكومة، بالإضافة إلى ما تقوم به من دور هام في ترجمة رغبات البرلمانيين اتجاه الحكومة.

وإننا نتمنى بل نطالب بتدعيم هذه الوزارة بالمزيد من الكفاءات والموارد البشرية والمادية لتتمكن من تطوير وتحسين أدائها وتركيز وتفعيل حضورها المتميز سواء داخل البرلمان أو الحكومة باستعمال طرق حديثة تضمن التواصل بسرعة مع كافة الأطراف مع إغناء النقاش والحوار بين الحكومة والمؤسسة التشريعية في مجال دراسة القوانين والمقترحات ومواكبة جلسات الأسئلة الشفوية، الشيء الذي سينعكس إيجابيا لا محالة على أعمال اللجان الدائمة، وبالتالي على البرلمان بمجلسيه خدمة للمصلحة العامة.

وختاما لا يسعنا الا أن نثمن ما تقوم به هذه الوزارة من مجهودات جبارة تفوق الإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتها في غالب الأحيان من أجل تسيير عملها عن طريق التنسيق والحوار والاستمرار.

قطاع الأمانة العامة للحكومة:

هذا القطاع يعد ممرا إلزاميا لجميع المشاريع والمراسيم التطبيقية، والذي يطغى عليه العمل التقني الصرف الساهر على مراقبة انسجام مشاريع القوانين والمراسيم بعضها مع البعض ومع المقتضيات الدستورية، الشيء الذي يعد عملا شاقا وهاما في نفس الوقت ويتطلب في نظرنا دعمه بالمزيد من الأطر الكفأة والمؤهلة في مختلف التخصصات، بما في ذلك فن الترجمة، إضافة إلى الإسراع بإخراج النصوص إلى حيز الوجود.

وإننا بالمناسبة ننوه بما تقوم به الأمانة العامة للحكومة في مجال مراقبة أنشطة الجمعيات ومواكبة المهن المنظمة والترخيص بمزاولتها، بالإضافة إلى ما عرفته المطبعة الرسمية من تطور إيجابي كمرفق للدولة مسير بكيفية مستقلة استطاعت أن تغطي مواردها الذاتية من نفقتها غير المتقطعة من الاعتمادات الخاصة من ميزانية الأمانة العامة للحكومة، الشيء أهلها إلى تطوير معداتها وتحديثها عن طريق اقتناء معدات معلوماتية متطورة.

وإننا نتمنى في الختام أن يتفتح هذا القطاع على المؤسسة التشريعية بصفة أكثر وأن يتواصل معها في جو من الحوار والتشاور بخصوص المواضيع التي تهم التشريع بطريقة ديمقراطية، وعلى هذا الأساس سنصوت في الاتحاد العام على مشروع الميزانية برمته.

وشكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. والآن نمر إلى مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة بلجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. إذن الكلمة عند فرق الأغلبية السي مورو.

المستشار السيد محمد مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية أمام أعضاء مجلسنا الموقر بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

وإنها لمناسبة سانحة للإشادة بالمجهود الكبير الذي تم بذله في السنوات الأخيرة على مستوى وزارة المالية والخوصصة لتحسين الميزانية ولتعزيز الرقابة ولسن الحكامة في ما يخص تدبير المال العام.

فالنتيجة اليوم التي وصلنا إليها على مستوى الميزانية المسؤولة والمتضامنة والمعززة بتدابير جريئة تخص النضج الضريبي وتزايد نفقات الاستثمار، هي نتيجة لتراكم الإصلاحات الشجاعة والهادفة إلى تمنيع الاقتصاد الوطني وتمكينه من آليات التطور والنمو.

فلن ينكر أحد اليوم ما لوزارة المالية من دور على مستوى مواكبة الإصلاحات الكبرى في بلادنا على كافة المستويات، وذلك سواء في مجال التنسيق والمصاحبة أو في مراقبة وتدبير الإنفاق العمومي وترشيده أو في محاربة التهريب والغش الضريبي.

وبفضل كل ذلك تمكنا اليوم من ميزانية خلاقة رغم إكراهات الماضي السيء والثقيل ورغم صعوبة الظرفية الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع فاتورة النفط وتحمل ثقل الكتلة الأجرية، ومع ذلك فإن المداخيل الضريبية أصبحت تفوق المداخيل الجمركية، مما يعني أننا نقطع أشواطا هامة في طريق النضج الضريبي.

كما أن الضرائب المباشرة بدأت اليوم تفوق الضرائب غير المباشرة مما يحيل على أننا نتجه نحو إقرار العدالة الضريبية، إضافة إلى أننا لم نعد نعول على مداخيل الخوصصة التي أصبحت تتم على أسس اقتصادية هيكلية وليس مالية أو تمويلية.

وكل هذا التغيير في بنية الميزانية الذي مس أيضا جانب النفقات التي بدأت تتجه نحو تعزيز نفقات الاستثمار، يرجع بالأساس إلى مجهود وزارة المالية التي تمكنت بفضل إرادة الإصلاح من تحويل شعارات الماضي إلى حقائق اليوم.

إن وزارة المالية والخوصصة اليوم أصبحت بمثابة قاطرة الإصلاح المالي والاقتصادي والمؤسساتي في اتجاه إقرار وعصرنة الحكامة العمومية.

وعلى هذا الأساس، فنحن في فرق الأغلبية نؤكد على أن وزارة المالية تحتاج إلى وسائل أكبر في المستقبل لتحديث بنياتها وتأهيل أطرها وتعزيز هياكلها للمراقبة والمصاحبة والتدبير. وهو ما سيشكل دعامة قوية للاستمرار في الأوراش الإصلاحية الكبرى ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن بلادنا بفضل هذا النفس الإصلاحي الجديد تمكنت من التقدم في الأوراش الكبرى المرتبطة بقطاعات إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، والتجهيز والنقل والإسكان والتعمير والتخطيط. وهي القطاعات الحيوية التي تؤهل بلادنا إلى تحقيق التنمية والنهضة الاقتصادية.

فوتيرة إنجاز الطرق تضاعفت وبرنامج إنجاز الطرق السيارة تعزز وتقوى، مما سيوفر إمكانيات إستراتيجية لتشجيع الاستثمار وفك العزلة وتقوية البنيات والحد من الفوارق.

وأهم ما ينبغي تسجيله في هذا المجال هو احترام وتيرة إنجاز المركب المينائي لطنجة المتوسط الذي لا شك أنه سيكون إنجازا تاريخيا سيغير الوجه الحالي لجهة الشمال ويجعل منها قاطرة للتنمية في بلادنا.

إن هذه المنشأة الضخمة وما تمثله من آفاق واعدة بالنسبة لمستقبل بلادنا كلها تدعونا لتهيئ هذه المنطقة والمناطق المحيطة بها لمواجهة التحولات المرتقبة وتحدياتها، ولن يتحقق هذا الإعداد المستقبلي إلا بتضافر الجهود بتنسيق بين كل القطاعات الحكومية.

لكن لابد في مناقشتنا لقطاع التجهيز أن نشير إلى بعض المزالق التي تسجل من حين لآخر والتي لا تمت للاتجاه العام بصلة. فمن العيب أن نسمح اليوم أن قنطرة صرفت فيها الملايين انهارت حتى

قبل الشروع في استخدامها. ومن العار أن نرى أوضاع بعض الطرق الوطنية أو بعض الشوارع الرئيسية في المدن، وهي من بين الأسباب المؤدية لكارثة حرب الطرق في بلادنا، بل إن هناك مطارات تعاني من انعدام الصيانة أو من شقوق في مرافقها، وهو أمر غير مستساغ في مغرب اليوم.

ومن الضروري التنبيه إلى أهمية الزيادة في الحرص على توفير السلامة الطرقية بكل الوسائل الوقائية والتوقعية والتحسيسية والإنقاذية. فرغم الجهود المتعددة التي بذلت على هذا المستوى خلال السنوات الأخيرة من الأطراف المعنية، فإن واقع الحال ببلادنا لازال يؤشر على تنامي مخلفات حرب الطرق اليومية التي تزهق الأرواح وتخلف أعطابا وخسائر مادية لا حصر لها مع ما يعقب ذلك من مآسي اجتماعية ومن تأثير سلبي على صورة بلادنا.

وعلى الوزارة، في تقديرنا، أن تبذل مجهودات إضافية على مستوى النقل السككي الذي ينبغي تأهيله لتحسين خدماته والقيام بدوره في مجال النقل الوطني بكل فعالية. فمن غير المعقول تسجيل تأخيرات غير مبررة في الخط السريع بين القنيطرة والبيضاء، ناهيك عن التأخرات المستمرة في باقي الخطوط، خصوصا في المناسبات. إن تأخر وسائل النقل وأعطابها معرقل من معيقات التنمية.

السيد الرئيس،

لقد أصبح ميدان السكن أولوية وطنية بفضل التوجه الملكي السامي، الذي جعل من موضوع توفير السكن اللائق ضمن الملفات الإستعجالية لبلادنا. والجدير بالذكر أن التعامل مع هذا القطاع كان يكتسي طابعا ثانويا قبل حكومة التناوب، مما نتج عنه خصاصا كبيرا في ميدان السكن وفجر أزمة ضخمة على مستوى هذا القطاع.

وإذا كنا نسجل الدينامية العامة التي عرفها هذا القطاع، والمشاريع الطموحة المسطرة لمضاعفة الأوراش والنتائج المتوقعة منها، فإننا ندعو إلى تحكيم الضمير الوطني من قبل كل الأطراف والمسؤولين والمتدخلين للحد من النمو السرطاني للبناء العشوائي وغير اللائق وانتشار دور الصفيح التي لازالت وصمة عار على جبين المغرب الحديث.

إننا في فرق الأغلبية نثمن الإصلاحات التي طالت عددا من المؤسسات وتصفية ديون بعضها وعقلنة تدخلاتها وإعادة هيكلة المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء التي صادقنا على مشروع قانون لتحول إلى مؤسسة العمران. لكننا بالمقابل ندعو هذه المؤسسات إلى تحسين تدخلاتها والتركيز على مهامها المرتبطة بتوفير المنتوج السكني الملائم وبأثمان تكسر المضاربة وتشجع الاستثمار.

كما أنه من غير المعقول أن مؤسسة العمران تتوفر على موقع إليكتروني كل معطياته ترجع إلى سنة 2002، باستثناء البوابة الرئيسية التي حينت بسنة 2006. فهل هذه هي الشفافية في التواصل والحداثة والعصرنة؟

السيد الرئيس،

لقد كان لتحرير قطاع الاتصالات ببلادنا، والذي يعتبر من أهم منجزات حكومة التناوب، أثر بالغ على اقتصاد بلادنا، وعلى مختلف مناحي الحياة الفردية والجماعية في مجتمعنا. ولذلك فإننا في فرق الأغلبية نحث على الاستمرار في هذا النهج المنتج، بالشكل الذي يتجاوز الثغرات التي تم الوقوف عليها من خلال الممارسة، وتكون له المردودية الجيدة، والنتائج الميدانية المثمرة.

ولهذا فإن الاجتهاد القانوني أصبح ضروريا لإنجاح إستراتيجية التحرير مع إحاطتها بما يلزم من ضمانات. وهو ما سيمكن القطاع من الجو الملائم للتطور والاتساع بما يتماشى مع شروط العولمة ونتائج الثورة التكنولوجية.

وفي هذا الصدد نثمن المجهود الذي بذل لإعداد مشروع قانون التوقيع الالكتروني، وندعو إلى الإسراع بالمشروع الذي سيحمي المعطيات الشخصية ضد التلاعبات والانزلاقات التي تمس معطيات الأشخاص وأسرارهم.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى قطاع إعداد التراب الوطني، لم يعد أحد يجادل في أهميته لخلق شروط التنمية المستدامة، لكن المطلوب اليوم هو إعمال تصور منسجم للتهيئة والتنمية الترابية.

ومن هنا فإن الحوار الوطني حول إعداد التراب شكل طفرة جديدة على مستوى إشراك كل المعنيين في التفكير في مستقبل

وطرق إعداد المجال، ومكن بلادنا من التوفر على خريطة متكاملة واستراتيجية ستفيد على مستوى تأهيل مجالها وفق منظور عصري وتكاملي على جميع القطاعات والمستويات.

كما نؤكد على أهمية إشراك كل الفاعلين من هيآت وإدارات وجماعات وجمعيات في تنفيذ وتطوير التوجهات الجديدة في مجال التنمية الترابية. ونؤكد على ضرورة تكوين الأطر العاملة بالقطاع حتى تكون في مستوى المهام التي يتطلبها تهييء التراب.

أما على مستوى قطاع الماء، فإننا ننوه بالدينامية الجديدة التي انطلقت لتفعيل قانون الماء، حيث صدرت عدة نصوص قانونية وتنظيمية أساسية من شأنها أن تدعم السياسة المائية ببلادنا. ولقد عشنا منذ أيام أجواء الحوار الوطني حول الماء الذي أصبح المادة الحيوية الاستراتيجية التي تستقطب اهتمام الدول التي تفكر في ضمان توازنها ونموها على المدى المتوسط والبعيد. والأكيد أن خلاصات هذا الحوار ستشكل في المستقبل القريب بوصلة جديدة لتوضيح رؤية بلادنا على مستوى سياسة تدبير الماء بشكل مندمج يحمي مواردنا المائية بشكل استراتيجي.

أما فيما يخص مجال المحافظة على البيئة فإننا نؤكد من جديد على أهمية الجانب التحسيس والتوعية لأن حماية البيئة مسؤولية الجميع: حكومة وهيئات ومؤسسات وأفراد. نقول هذا ونحن نعرف أوضاع البيئة في بلادنا تعرف تدهورا مستمرا ومتزايدا.

لكن لا بد من تسجيل المجهود القانوني الذي بذل في السنوات الأخيرة، سواء في ما يتعلق بالقوانين الثلاثة التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث والتي كانت في الأصل مقترحات قوانين، أو في ما يتعلق بالقانون الخاص بتدبير النفايات، الذي سيشكل قاعدة مهمة لحل إشكالية تدبير النفايات والتخلص منها ببلادنا.

وفي النهاية لا بد من التأكيد على أن الاعتمادات المرصودة للقطاعات التي ذكرناها ليست في مستوى الطموحات التي نرغب في أن تحقق في كل الميادين. وعليه فإن الميزانيات الحالية هي تدبير للمتوفر، وتحقيق للممكن الذي نتمنى أن يكون في مستوى المطلوب بسن سياسة العقلنة والترشيد وبالاستمرار في الإصلاح الذي بتراكمه نحقق التقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. والآن نمر إلى فرق المعارضة، المستشار السيد التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة بخصوص الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

واسمحوا لي أن أستهل مداخلتي بقطاع الشؤون الاقتصادية والعامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن قطاع الشؤون الاقتصادية والعامة ليس بالقطاع الهين ولا بالعادي، حيث أن مجالا خصبا وحيويا ومصيريا كالشؤون الاقتصادية يعد في نظرنا المجال الموجه والبعد الاستراتيجي للدولة في سياساتها العامة إجمالا، لما للاقتصاد من علاقات جدلية مع المستويات الأخرى، وخصوصا المستوى الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق ونحن في خضم السنة التشريعية الأخيرة من عمر الحكومة، نتساءل إلى أي حد يمكن أن نقول أن هذا القطاع الوزاري قد ساهم على الأقل في توجيه السياسات العامة للحكومة الحالية؟ هل مثلا يمكنكم أن تستدلوا لنا بتدخلات معينة لوزاتكم على مستوى تدبير الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المالية العمومية، أو على النسيج الإنتاجي، أو كذلك على مستوى التخصص الذي يفرضه هذا الانفتاح على القطاعات الإنتاجية؟ علما أن كل هذا يدخل في مفهوم الشؤون الاقتصادية، أما مجال

المالية فهو معروف، والمنطق يقتضي أن تساير الخطط توجهات الشؤون الاقتصادية لا العكس كما يقع.

السيد الوزير،

لا ندري إلى أي حد يمكن أن نجزم أن مديرية الاستثمارات الخارجية تقوم بدور استشرافي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، وأقول استشرافي لأنه عكس استقبالي. فأظن أنه لا يكفي أن ننتظر توجه مستثمر ما للمديرية قصد طلب معلومات أو لأجل مباشرة مسطرة الاستفادة من مخصصات صندوق دعم الاستثمار الذي تشرف على كتابته المديرية المذكورة والحال أننا لا ندري إلى أي حد يمكننا أن نؤكد ذلك، علما أن الاستثمارات في المغرب في سوادها الأعظم تعود لعمليات الخوصصة.

من جهة أخرى، وبخصوص الأرقام التي تخرجونها تارة بخصوص حجم الاستثمارات التي تم التوقيع عليها في اللجن " البين-وزارية " والتي تبقى مجرد التزام ببرنامج استثماري قد يتم تحقيقه وقد لا يكون الأمر كذلك، علما أيضا أن البرامج الاستثمارية تستلزم سنوات من أجل إتمامها في حين أن الأرقام تعطى لنا على أساس السنة، وذلك من أجل تضخيم الأرقام.

كذلك لا ندري مدى متابعتكم للإنجازات الفعلية للبرامج التي تكون موضوع اتفاقية مع الدولة، وبالتالي تستفيد من دعم المال العام. فهل لمديرية الاستثمارات المؤهلات المحاسبتية للتدقيق في الحسابات والفواتير المقدمة لها؟ وهل يستمر التتبع على مدى 24 شهر في ما يخص فرص الشغل المباشرة التي من المفروض أن يخلقها المستثمر.

كذلك لا ندري أين وصل مشروع تحويل هذه المديرية إلى وكالة؟ هذا المشروع هللت به الحكومة منذ سنوات ولكنه لم ير النور إلى يومنا هذا، بل لم نعد نسمع عنه، فماذا حدث السيد الوزير في هذا الأمر؟

مرة أخرى نتساءل معكم السيد الوزير، أي دور لمجلس المنافسة وأي تفعيل له، علما أن الصحافة أتحفتنا ببعض المناوشات التجارية ما بين بعض منتجي ومسوقي بعض المواد الغذائية كزيوت المائدة مثلا، إلا أننا لم نلمس أي تدخل ملموس للمجلس المذكور قصد الفصل في هذه النزاعات، فما الجدوى إذن من مجلس عاجز عن تفعيل دوره؟ ومن المسؤول عن هذا الشلل الوظيفي؟.

كذلك لماذا لم يتم إصدار كل المراسيم المرتبطة بتحرير الأسعار وعلى ما ينطوي هذا التأخير؟ لم نجد إجابة واضحة عند الحكومة في هذا الباب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أما بالنسبة لقطاع المندوبية السامية للتخطيط فنحن نقر بأن هذا الإطار المؤسساتي يعد المرجع الرئيسي في ميدان الإحصائيات، وبالتالي ففي غياب التخطيط الذي أقبر من طرف هذه الحكومات، تبقى الدراسات والإحصائيات والمؤشرات التي تصدرها هذه المؤسسة هي المعطى الأساسي في تقييم وتوجيه السياسات العامة للدولة.

وعليه، فهذا القطاع لابد أن يلتزم الحياد التام الذي يضمن فصل الانتماء السياسي عن أداء الأمانة الوطنية. وتكريسا لهذا المبدأ، نطلب من السيد المندوب السامي أن يراعي في إخراج بعض نتائج الدراسات وبعض الإحصائيات، كتطور نسب النمو والبطالة ومؤشر تكلفة الحياة، شروط الموضوعية والمنهجية العلمية.

فمثلا إصدار مؤشر البطالة في رقم يعلن عن 7% من الساكنة الشغيلة قد يكون حق أريد به باطل، إذ أولا هذا المؤشر ظرفي وجاء متزامنا مع فترة الحصاد وفي سنة فلاحية استثنائية، وكل هذه أمور يمكننا تجاوزها. غير أن احتساب هذا المؤشر على أساس شروط التسجيل في وكالات الوساطة في ميدان الشغل، فهذا ينفي تماما معطى الخصوصية المغربية، وبالتالي يبتعد عن الموضوعية والواقعية.

وعليه، فهو لا يعبر عن شيء باستثناء أنه، يخدم الدعاية الحكومية قبيل الانتخابات النيابية. ومع ذلك فالواقع يعلو ولا يعلى عليه، ولأجل ذلك فالشارع يعد "البارومتر" الحقيقي الذي لا تخطئ مؤشراته أبدا. وبالتالي ففي ظل شارع لا يخلو من الاحتجاجات والاعتصامات، حيث أصبح البعض يلجأ لأساليب حديثة النشأة من قبيل إضرام النار في الأجساد والإضراب عن الطعام كدليلين بارزين

عن حجم اليأس الذي أصبح يتحكم في شبابنا، وكذلك الأمر بالنسبة لقوارب الموت وكذلك الإقبال على المخدرات والجريمة..

فهل في نظركم، السيد المندوب السامي، هذا هو مغرب 7% من البطالة؟ وهل هذا المغرب الذي تراجعت فيه نسب الفقر والتهميش والحرمان؟ هل هذا هو مغرب التنمية المستدامة؟

السيد الرئيس،

ما يقال عن هذه المندوبية في باب الحياد السياسي والأمانة الوطنية والاستقلالية التامة، ينطبق كذلك على قطاع المحاكم المالية. المحاكم المالية لعبت دورا.. هذه المحاكم المالية دخلت في إطار الإصلاحات اللي تكلموا عليها جميع القطاعات الوزارية، ومتفقين أن هناك إصلاحات كبيرة، بدأت من 92 وغادية، هذه المحاكم المالية من أهم الإصلاحات اللي طرأت في المغرب لأنها سوف تراقب كيفية صرف المال العمومي من طرف جميع الآمرين بالصرف، أكانوا وزراء أو رؤساء جماعات أو كيف ما كانوا الآمرين بالصرف، دور هذه المؤسسات الدستورية اللي عندها دور اللي هو أساسي وكبير جدا لا بد أن نعطيها الإمكانيات اللازمة باش يمكن لها تقوم بواجبها.. كنشوفو الآن على هاذ المحاكم هاذ المجالس الجهوية للحسابات التي أنشئت قامت بواحد الدور أساسي كبير فيما يخص صرف المال العام في الجماعات المحلية غير وجودهم، غير استدعاءاتهم مباشرة للجماعات المحلية فقد أدى إلى عمل أن الناس تقول أن كاينة مراقبة، كاين اللي كيسولك آش كتدير وآش غادي تدير؟

إذن لا بد هاذ الإطار المؤسساتي الدستوري أن تعطيه الحكومة الإمكانيات اللازمة باش يقوم بعمله وباش يحافظ على المال العام اللي هو داخل في إطار الشعارات التي نسمعها يوميا على أننا لا بد أن نخلق الحياة العامة، ولا يمكن تخليق هذه الحياة العامة إلا بإعطاء الإمكانيات المادية والإمكانيات البشرية لهذه المحاكم المالية حتى تقوم بما أنيط بها دستوريا وقانونيا.

فيما يخص قطاع التجهيز والنقل بعض الملاحظات اللي هي قليلة جدا لكي لا أطيل آخذا بعين الاعتبار أن النقاش كان مستفيضا على مستوى اللجنة، ويمكن إلى أطرافه من خلال محاضر مداولات اللجنة، وبناء عليه فهذا القطاع وبناء عليه، يواجه القطاع الدولي الطرقي للبضائع بالمغرب، وهو قطاع واعد، وعليه أن يعلب دور المرافق للقطاعات المنتجة الموجهة نحو التصدير، عدة اكراهات منذ دخول القانون عدد 16.99 حيز التنفيذ.

لقد كان من المفروض في هذا القانون العمل على تطوير القطاع من وضعية يسودها تحكم الدولة واحتكارها، إلى وضعية تتسم بتحرير هذا النقل.

هذا التحرير الذي يجب أن يتم عن طريق إعادة هيكلة القطاع وتحديثه، ينبغي أن يرافقه عادة مجموعة من التدابير التي تسمح لهذا الانتقال بأن يتم في أحسن الأحول وبالشكل الذي يخدم المصلحة الوطنية عموما، ومصلحة القطاع والفاعلين الوطنيين داخل هذا القطاع.

غير أن الواقع يؤكد العكس، إذ لم يفتح أي نقاش بين الوزارة والفاعلين منذ تطبيق القانون المذكور وإلى حدود شهرنا هذا، تاركا هؤلاء في حيرة من أمرهم.

هذا الأمر أدى إلى غياب رؤية واضحة وانعدام الثقة، وهكذا لم يقع أي تمييز مثلا ما بين النقل الوطني والدولي الذي يجب أن يستفيد من دفتر تحملات خاص به يعد بالتشاور مع مهنيي القطاع.

وتمثلت نتائج هذه السياسة من جهة في انتشار "أشباه-الناقلين" عديمي التجربة، مما أحدث اختلالا على مستوى سوق النقل لفائدة المنافسة الأجنبية. وهنا نطرح تساؤل مهم لماذا لم تقم الحكومة أو هذه الوزارة بتحرير قطاع المسافرين لأن جلالة الملك كان أعطى إشارات فيما يخص محاربة هاذ اقتصاد الريع، والجهات اللي فيها اقتصاد الريع هو هاذ قطاع النقل، حيث هو في المرتبة الأولى، لماذا الحكومة ما عملاتشاي هاذي ثلاث سنوات تقول غادي تجيب واحد القانون لتحرير لهذا القطاع، والقطاع لن يحرر، وكلنا كنعرفو أنه القطاع فيه اقتصاد الريع كبير جدا، وفيه مشاكل كبيرة كنشوفو على أن مثلا هاذ المشاكل اللي كتكون في الطرقات كل نهار كنسمعو حوادث مميتة بكثرة، دائما هذه الحوادث كنلقاو فيها ذوك اللي كيتربصوا بالنقل ما عندهم علاقة بالنقل، ما كنشوفوش الستيام كتدير كسيدة ما كنشوفوش الشركات اللي هي منظمة ولا ذوك ديال السكك الحديدية ما كتديرش الحوادث ولكن كنشوفو هاذوك الآخرين اللي كاريين الكريمات، إذن كنشوفو الكساید في الطريق،

وبالتالي باش نحاربو هاذ الظاهرة، أولا اقتصاد الريع لا بد أن نحارب هاذ النوع ديال النقل في هاذ الشكل هذا لا بد تجيب الحكومة هاذ الإطار القانوني باش تسمح للقطاع الخاص بانه يدخل بدوم ما يكون هاذ القانون ديال الكريمات.

نفس الشي فيما يخص ولو هاذ الشي ديال وزارة الداخلية طاكسي كبير حتى هو هذا ميدان ديال اقتصاد الريع وميدان ديال المحسوبية كبير اللي ما خصناش نقبلوه لا أنتم ولا حنا، ما باقينش نقبلو هذا.. المغرب اللي فيه ثروات شابة وواحد الضغط على التشغيل.. لا يمكن برلماني أو وزير عندو كريمة ديال كار، عندو كريمة ديال طاكسي، ماشي معقول في المغرب ديال القرن 21، لا بد الحكومة تعمل في هذا الإطار إذا ما بغاوش هاذ الناس يتكلموا تعطيونا غير واحد اللائحة تشهر بهم، تقول ها الوزراء اللي عندهم كريمات، ها البرلمانيين اللي عندهم كريمات، ها المسؤولين الحكوميين اللي عندهم كريمات إلخ.. باش نحاربو هاذ المسألة اللي هي آفة بالنسبة لهاذ القطاع على المستوى المادي وكذلك على مستوى الحوادث اللي كينتج عند الختصين في هذا الميدان.

فيما يتعلق بقطاع إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، فإننا نسجل الملاحظات التالية:

التأخير الكبير الذي تعرفه عملية إعدادات المخططات المديرية لبعض المجالات، والتي على ضوئها يتم إنجاز الدراسات المتعلقة بوثائق التعمير، إذ لا زالت هناك مجالات واسعة في السواحل المغربية لم تشملها المخططات المديرية لإعداد التراب الوطني.

لازلنا في المغرب، لم ندخل الخسائر البيئية ضمن نظام المحاسبة الوطني، إذ أن الأخذ بعين الاعتبار لهذا النوع من الخسائر سيمكننا من معرفة نسب النمو الحقيقية، لأن الاستثمارات وخلق الثروة يخلف آثار بيئية تكلف أموالا باهظة لتداركها، ونحن لا نهتم بالتدمير الذي تتعرض له الثروات الطبيعية والانعكاسات على النظام الإيكولوجي، ثم التدمير الذي يلحقه التلوث بالبيئة، بالإضافة إلى كوننا لا نفكر في الثمن الباهظ الذي ستؤديه الأجيال القادمة. كل هذه الاعتبارات يجب أن تحتسب ضمن التحملات في الحسابات الوطنية، وهذا يجعلنا نؤكد أننا لم نعرف بعد مفهوم التنمية المستدامة.

تتعرض المياه السطحية والجوفية المغربية، لمظاهر التلوث بفعل النفايات السائلة، وبوجود مطارح النفايات الصلبة بالغابات وبعض الأراضي الفلاحية التي تتوفر على فرشاة مائية مهمة، وذلك ما يهدد هذه الفرشاة بتسرب السموم والغازات المنبعثة عن هذه المياه العادمة وتحلل النفايات الصلبة، وبالطبع فإن ذلك يهدد حياة الإنسان والحيوان ويدمر التوازن الطبيعي.

كذلك من المشاكل التي تطرحها مطارح النفايات، حنا كنقومو بواحد المجهود كيكون مثلا على مستوى المدن الكبيرة فيما يخص تطهير السائل. كذلك لا بد أن مجهود آخر موازي فيما يخص المطارح العمومية للنفايات. كذلك لا بد من إسناد الجماعات الصغرى اللي عندهم.. اللي كثر في المغرب، اللي عندهم مشاكل ديال تطهير السائل ما نطيحوش في الدار البيضاء وفي مراكش والمدن الكبار، وكنشوفو ذوك الملايير الآن تصرف باش نعطيو الأخطاء، وفي الواقع ما غادي نكملو هاذ العمل..متجاوزة هاذ الأعمال اللي كنديرو، ولا بد أننا نعطيو قيمة كبيرة لهذه المشاكل اللي كيطرحها تطهير السائل..

فيما يتعلق بقطاع الإسكان الإسكان في الواقع بان لنا على أن كاين عمل اللي هو كبير جدا، ولكن هذا العمل كما قلنا للسيد الوزير في وقته، على أن سوف ندور في حلقة مفرغة، لأن محاربة السكن غير اللائق ومحاربة مدن الصفيح، كاين إمكانيات كبيرة كتعطيها الدولة في هذا الميدان، إمكانيات كبيرة جدا، إعفاءات كبيرة تعطي للمنعشين العقاريين في إطار إيجاد السكن لذوي الدخل المحدود، إذن كاين إمكانيات ضخمة كتعطيها البلاد ولكن في الواقع هل نلمس هذا في الواقع؟ لا نلمسه، لماذا؟ لأن الطلب بدأ يزداد، ه نحن كنخسرو الفلوس وكيتزاد البناء العشوائي، باقين كيتزادوا مدن الصفيح.. إذن هنا لا بد من التفكير علاش كندورو في هاذ الحلقة المفرغة؟ ماشي غادي نحاربو مدن الصفيح ديال هاذي عشر سنوات، ومن الآن عشر سنوات غادي نعاود نبداو نحاربو الصفيح اللي كيبدا من الآن.

إذن كاين إشكاليات كبيرة جدا فيما يخص مسألة السكن غير اللائق ومحاربة مدن الصفيح، وذلك باش نجعلو أولا.. نشوفو منين كيجيو هاذ المشاكل، معروف أن كاين الضغط على السكن، عندنا

ضغط كبير على السكن، عندنا عجز كبير في السكن يمكن مليونين وكيتزاد كل عام، إذن لا بد تكون عند الحكومة واحد النظرة فيها توازن ما بين اللي يمكن.. مثلا في 10 سنوات أو 15 عام ناخدو هاذ الخصاص الكبير اللي كيكون كذلك، لا بد كذلك نشوفو قوانين التعمير اللي صوتنا عليها في 92، قوانين التعمير اللي أصبحت متجاوزة الآن وهي اللي كتعرقل المشاكل، وهي التي سوف تعطي مدن مشوهة، هاذ المدن الصغيرة اللي كثروا في المغرب مراكز صغيرة اللي الآن ولات بلديات صغيرة كونوا على يقين أنه من دابا 15 عام أو 20 عام سوف تكون مدن مشوهة، لماذا لأن قوانين التعمير أصبحت قوانين اللي هي متجاوزة، لا بد من إعادة النظر فيها، ماشي باش نديرو نعجز المواطن باش يمتلك، لا باش نسهل المساطر وباش نسهل للجماعات المحلية الإمكانيات باش يمكن أن تتصرف في هذا الميدان لأنه ميدان خطير جدا..

كذلك مراقبة المتدخلين في هذا الميدان، كاين خمسة أو ستة متدخلين، الوكالات الحضرية، الجماعات المحلية، مفتشية التعمير، خمسة أو ستة ديال الناس كيتدخلوا ولكن المشكل باقي.. إذن كاين مشكل فيما يخص إشكالية التدخل.. شحال كنقولو باش يكون واحد الأمن ديال التعمير، تراقب في بلاصة الجماعات المحلية وتراقب مدى مطابقة عملية التجزئة وعملية البناء لما يكون في وثائق التعمير.

كذلك les plans d'aménagement 90% من الوثائق المتواجدة الآن في جميع المدن متجاوزة لا علاقة لها بأرض الواقع، إذا مشينا على الدار البيضاء وشفنا le plan d'aménagement دياها ما عندو علاقة بالواقع، إذا مشينا لأي مدينة، سواء صغيرة أو كبيرة لا علاقة لها ما بين الواقع اللي كتعيش فيه والخرائط اللي عندنا فيما يخص les plans d'aménagement إذن لا بد من التفكير في إعادة تطبيق هذه القوانين وإعداد وثائق أساسية التي ستكون متطابقة للواقع. كذلك التفكير في الطرق اللي هي تلعب دور في تسريع إنجاز هذه الوثائق. إذا الوثيقة كتبقى خمس سنين أو ست سنين راه ما كتجي الوثيقة حتى كيكون ذاك الشي اللي تدار تدار كتجي ما عندها علاقة.. وكيوقعوا رؤساء الجماعات، وكيوقعوا المهتمين، الوكالات الحضرية في مشاكل التعمير.

كذلك دور الوكالات الحضرية لا بد في نظرنا نحن أن تكون نظرة أخرى استشرافية لدور الوكالات الحضرية. غير معقول أن هذا الإطار الكبير، اللي فيه تقنيين وفيه إمكانيات يكون دوره هو تعطي ذيك.. نديو له البلان باش يطبع أو يمشي يخرج باش يخرج يعطي.. يكون في اللجان باش يعطي le permis d'habiter.

أشنو هو دور الوكالات الحضرية؟ يجب على الوكالات الحضرية أن تطور دورها حتى تعطينا نظرة استشرافية لمدننا ولقرانا ولبلدياتنا الصغرى، هذا هو الدور اللي خصو، ماشي غير دور المراقب دور تقني، دور المرشد، ولكن دور اللي كيعطي دراسات اللي يخرجوا إلى أرض الواقع، ويعطوا دراسات للجماعات المحلية، والبلديات الكبيرة أو الصغيرة، باش يمكن يكون هذا التعمير في.. إذن لا بد أن هذه الأمور تعطاها الأهمية الكبرى.

كما نتساءل مع الحكومة على حصيلة الإعفاءات الضريبية والجبائية التي استفاد منها المنعشون العقاريون في إطار تشجيع برامج السكن الاجتماعي، فهل انعكست بالفعل على تسريع الإنتاج.. الدولة أعطت عدد من الإعفاءات، أعطت عدد من التشجيعات، دارت واحد العدد باش حتى هاذوك ذوي الدخل المحدود يمكن ياخدوا الكريديات، كاين فوكاريم، كاين عدد ديال المشاكل، ولكن واش هاذ الشي فعلا سيصل إلى المواطن، واش هاذ الشي فعلا كيف كنسمعو؟ كيمشي واحد كيشري شقة كيقول له أعط le noir، إذن هاذ الشي موجود ومعروف، إذن لا بد على أن مجهود الدولة يوازيه مجهود المراقبة ديال هاذ الناس اللي تعطاهم إمكانيات باش يمكن لهم يساعدوا ذوي الدخل المحدود في التمكن من السكن اللي هو سكن لائق.. ثم حتى هذا النوع من السكن اللي كنبنيو، قالها جلالة الملك واحد الخرسانة ديال 40 متر أو 50 متر هذا هو فاش تعيش العائلة المغربية؟ أبدا المغاربة ما كيعيشوش في 50 متر أو 60 متر في واحد الدويرة إذا عمرتيها بالماء تولي مسبح، ماشي هذا هو المعمار ديال البلاد، ماشي هو فاش كبروا المغاربة، سواء في البادية أو في القرى، إذن لا بد في إعادة المعمار ونوع السكن اللي كيعطيو للناس، وكذلك مراقبة الإمكانيات اللي كتعطي الدولة لهاذ الناس باش يوجدوا المسائل دياهم..

وفي سياق نفس الموضوع، المؤسسات العمومية كذلك ERAC، أن الدولة كتعطيهم أراضي الدولة بثمن بسيط، ولكن واش هذاك الثمن تيرجع على الساكنة، ما تيرجعش على الساكنة، كتولي هاذ المؤسسات العمومية ديال الدولة تنافس القطاع الخاص تنافس غير قانوني وغير منطقي، لأن هي تأخذ بثمن رخيص وكتبيع بحالها بحال الآخرين اللي هم ما يمكنش يكونوا في نفس المستوى.

فيما يخص ميزانية البرلمان.. أوراش الإصلاح اللي قالوا الوزراء كلهم تكلموا على أوراش الإصلاح نحن متفقين كاين إصلاحات كبيرة جدا على جميع المستويات: الاقتصادية، المالية، الإدارية، القضائية، هاذ الإصلاحات اللي بدات في 98 ما بداتش من البارحة.. من 92، إصلاحات بوثيرة يمكن أنها بدات بسرعة، ولكن نسينا إصلاح أكبر وأهم مؤسسة، وهي البرلمان، لم يصلها الإصلاح. البرلمان الآن كنطلبو من الحكومة أنها تشوف كيفاش تدير باش تعطي الاستقلال المالي لهذه المؤسسة.

لا يمكن لنا نحن كبرلمانيين كأعضاء في مكتب البرلمان أن الحكومة تعتبرنا نحن كقطاع حكومي، حتى إرساليات الوزير الأول اللي كيرسل للوزارة كتجي لنا حتى حنا، كاين وزارة التجهيز، وزارة كذا، مجلس النواب، مجلس المستشارين، أننا نعتبر كقطاع حكومي.. ما يمكنش الجهاز التنفيذي كيعتبر البرلمان قطاع حكومي عندو. كيف يمكن بهذه الإمكانيات أن نراقب الحكومة، واش هذه إمكانيات باش نراقب الحكومة، ما عندناش إمكانيات باش نراقب الحكومة.

إذن الدولة في إطار الديمقراطية اللي كلنا كنقولو تشجيع الديمقراطية في البلاد، لا بد أن نعطي لهذا المكان اللي هو منبع الديمقراطية اللي هو البرلمان الإمكانيات على المستوى المؤسساتي أولا ثم على المستوى المادي ثانيا.. علاش ما كيجيوش البرلمانيين؟ كيشوفوا واحد العدد ديال اللجان كتدوز بخمسة، ستة أو عشرة مستشارين، سواء مجلس النواب أو مجلس المستشارين بحال بحال..الأسباب الكامنة وراء هذا الموضوع على أن البرلماني ما عندوش وسائل العمل، البرلمانيين كيدوروا هنا في الممرات، ما عندهمش مكاتب، ما عندهش كاتبات.

إذن لا يمكن في هذه الحالة اللي كيعيش فيها البرلمان المغربي أن يقوم بمراقبة جهاز حكومي اللي هو كبير اللي عندو عدد من الإمكانيات، ديال الأطر حتى شي برلماني ما عندو مستشار.. في جميع البرلمانات حتى في الدول الضعيفة، شفنا في الدول الفقيرة أكثر من المغرب أن البرلماني تعطاه الإمكانيات فيما يخص مستشاريه باش بهاذوك يحاول ما أمكن يكون في مستوى يناقش الحكومة في القوانين اللي كتجيب..إذن كنطلبو أن الحكومة توفر الشروط اللازمة للبرلمانيين ليقوموا بواجباتهم.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، السيد المستشار السي دعيدعة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدتان والسادة المستشارون،

يشرفني باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية.

وفي هذا الإطار أبدأ تدخلي بمناقشة الميزانية الخاصة بالوزارة الأولى، والتي تعاطينا دائما معها بشكل إيجابي، وذلك من أجل تعزيز مناخ الثقة بين مختلف مكونات الإنتاج الوطني ودعم الإصلاحات الأساسية، وتعميق وإرساء أسس الديمقراطية التشاركية والتضامنية والاجتماعية، لأن تعدد وتعقد المجالات التي تقتضيها التنمية البشرية المستدامة يتطلب:

- أولا: التوفر على تصور شمولي ومندمج يحقق شروط الانسجام للسياسات القطاعية؛

- ثانيا: مشاركة مختلف الفاعلين في إطار حكامة أكثر تشاركية وقدرة على الإنصات، لتوفير الاستقرار الاجتماعي، والحوار المنتج، وتكريس المكتسبات، والرفع من وثيرة الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والسياسية والدستورية، وتدعيم البنيات التحتية، وتنمية مجالات التجديد والإبداع، والتعاقد بين القطاعين الخاص والعام،

وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني لاستقطاب الاستثمارات المباشرة الداخلية والخارجية.

إن تعاطينا الإيجابي خلال السنوات الفارطة مع ميزانية الوزارة الأولى هو مساهمة ودعم من الطبقة العاملة المغربية للأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بالرغم من بعض الإخفاقات والتعثرات والسلبيات والنواقص، وليس ذلك بعزيز على الطبقة العاملة المغربية التي انخرطت في معركة تحرير البلاد وناضلت من أجل استقلال الوطن وكانت ولازالت في طليعة المدافعين عن الوحدة الترابية واسترجاع أقاليمنا الصحراوية، وهو اليوم انخراط إرادي ووعي جماعي، وفهم عميق من الطبقة العاملة، وقيادتها النقابية المناضلة بالتحولات العميقة التي يعرفها العالم، وما تقتضيه تحديات التنمية من انخراط، وتفتح للاندماج في شبكة التبادل والإنتاج كأسس جديدة لركوب مسارات التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز منطق التقارب والتجاذب بين مكونات الفضاء الأورومتوسطي والمساهمة في ديناميكية الاقتصاد العالمي، وخلق صيرورة النمو الكفيلة بتحقيق التنافسية على جميع المستويات وإدخال التغييرات الضرورية للانسجام مع المعايير الدولية، تعلق الأمر بحقوق الإنسان، أو إبرام الصفقات أو تدبير المالية العمومية والسياسة النقدية ومقاربة النوع الاجتماعي أو الحكامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غير ذلك من المؤشرات التي أضحت اليوم تعبر عن مدى دمقرطة الدولة ودمقرطة المجتمع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قطاع البريد والمواصلات وتقنيات الإعلام من أهم القطاعات الواعدة داخل مجتمع المعرفة والإعلام، وإطار خصب للاستثمارات وخلق مناصب الشغل في مجال الاتصالات والتقنيات الحديثة. ونظرا للتحولات السريعة التي يعرفها هذا المجال من تحديث وانفتاح وإعادة هيكلة بعض المؤسسات، خاصة بريد المغرب ضمن رؤيـــــــة (2005 – 2008)، حيث باشرت الإدارة مجموعة من التدابير والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهم مستخدمي المؤسسة في غياب وتغييب تام للشركاء الاجتماعيين، وهو ما خلق جوا من التوتر والتخوف لدى العاملين بالقطاع.

إن نجاح سياسة التحرير التي تنهجها الحكومة في عدة قطاعات، لا يمكن لها أن تعرف النجاعة والفعالية إلا بمشاركة ممثلي المستخدمين والحوار الجاد والمسؤول حول كل القضايا والإشكالات التي تطرحها عملية تحرير المؤسسات.

وفي هذا الإطار، فإن الوزارة الوصية والمديرية العامة لبريد المغرب مدعوان لمباشرة الحوار مع الفاعلين الاجتماعيين بالقطاع، وخاصة النقابة الوطنية للبريد والمواصلات المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، واحترام النظام الأساسي للمؤسسة نظرا لما يتضمنه من ضمانات قانونية كالنظام التأديبي ونظام المنح والتعويضات، وأيضا مقتضيات الفصل 139 الذي يضمن الاستقرار الوظيفي.

السيد الرئيس،

السادة الوزير،

السادة المستشارون،

تكتسي تقوية فعالية قطاع التجهيز والنقل أهمية بالغة من شأنها تدعيم النمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية التجارة الخارجية، وكذا رفع مستوى الاستثمارات الخارجية. غير أن هذا القطاع الحيوي يشكو من خصاص على مستوى البنيات التحتية، ومن ضعف مستوى المنافسة، والجودة، وتغطية الخدمات، وكذا آجال التسليم. مما ينعكس سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني.

ولرفع كل هذه التحديات التي تعيق تطور قطاع النقل بكل أنماطه (السككي – الطرقي – الجوي والبحري)، عملت السلطات العمومية على نهج سياسة التحرير والخوصصة وتركيز دور الدولة في التخطيط والتشريع والتقنين، متوخية بذلك تخفيض الأسعار وتحسين جودة الخدمات واحترام آجال التسليم وتحقيق أهداف رؤية 2010 للسياحة وإصلاح قطاعي الموانئ والنقل البحري لتخفيض التكلفة وتحسين تنافسية التجارة الخارجية والاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، لابد أن نشيد ونثمن الطريقة التي باشرت بها الوزارة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، مما كان له انعكاس إيجابي ومساهمة فعالة لإقرار القوانين الجديدة والتغلب على كل الصعوبات

والوفاء بجميع الالتزامات، وهو ما يؤكد أن ثقافة الإشراك والمشاركة تكون لها نتائج وانعكاسات إيجابية وتحقيق الأهداف بالسرعة اللازمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

فيما يتعلق بالبنية التحتية، ومن أجل تدارك الخصاص المسجل في القطاع، باشرت بلادنا مجموعة من المشاريع الضخمة نذكر منها:

- مشروع ميناء طنجة المتوسط المرتقب أن تنتهي به الأشغال في مطلع سنة 2007؛
- مشروع المحور المداري المتوسطي طنجة – السعدية، الذي سيصبح جاهزا سنة 2009؛
- إحداث خط سككي جديد بين تاوريرت والناضور سنة 2007،
- مواصلة برنامج الطرق السيارة الهادف إلى إنجاز 1500 كلم في أفق سنة 2010؛
- توسيع الطاقة الاستيعابية لمطارات المملكة.

وعلى الرغم من هذه المجهودات الجبارة، فلازال القطاع يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات والتغييرات القانونية والتدابير نذكر منها:

- إعادة صياغة الإطار القانوني للنقل الطرقي للمسافرين؛
- مشروع القانون للحد من حوادث السير؛
- بلورة اتفاقية السماء المفتوح مع الاتحاد الأوربي؛
- استصلاح الطرق وفك العزلة عن العالم القروي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يعتبر قطاع السكن قاطرة مهمة للتنمية، نظرا لآثاره على الأنشطة الصناعية الأخرى، حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع السكن في الناتج الداخلي الخام خلال هذه السنة 2006 ما يناهز 26 مليار درهم. إلا أن ازدهار هذا القطاع تعيقه مجموعة من العراقيل، خصوصا غلاء العقار الذي يستحوذ عليه كبار المنعشين العقاريين الذين استفادوا من التشجيعات الضريبية للدولة والتسهيلات القانونية واحتكار السوق.

كما يعاني قطاع السكن أيضا من ضعف التمويل البنكي وبطء المساطر الإدارية بالإضافة إلى الهجرة القروية وارتفاع النمو الديمغرافي اللذان يزيدان من تفاقم السكن غير اللائق، وبالتالي تزايد العجز في مجال السكن.

لذلك كان تدخلنا داخل اللجنة المختصة يهدف إلى ضرورة التوفر على استراتيجية شمولية في مجال السكن ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وثقافية من خلال طرحنا لسؤال أي مدينة نريد؟ ويمكن تلخيص محاور هذه الاستراتيجية في:

- وضع مخطط بعيد المدى وواضح الأهداف يراعي كل الجوانب المالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاستجابة للمتطلبات السكنية لكل الشرائح الاجتماعية؛
- تشجيع البحث في ميدان إنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي؛
- وضع آليات للتتبع ورصد العرض والطلب العقاريين بغية الحفاظ على التوازن الذي يراعي مدخول كل الفئات المجتمعية؛
- تأطير عملية البناء الذاتي بهدف الحفاظ على الانسجام المعماري للمدن؛
- وضع نظام معلوماتي عقاري لإدارة الأراضي وتخصيصها للتعمير الأمثل؛
- إعادة تأهيل المؤسسات العمومية لإنتاج السكن وإرجاعها إلى أهدافها الأصلية حتى تساهم في تقليص العجز السكني؛
- تشجيع السكن المهيأ للكراء ومراجعة القوانين التي تحكم العلاقة بين الكاري والمكتري؛
- رفع مساهمة الدولة المخصصة لإعادة إسكان قاطني دور الصفيح؛
- تطوير برامج سكنية خاصة بالأجراء يراعى فيها القرب من مراكز العمل؛
- الحفاظ على المدن العتيقة من التدهور وترميم معالمها الأثرية؛
- خلق إطار قانوني واضح للشراكة لإنتاج السكن الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أنتقل إلى قطاع التراب الوطني والماء والبيئة، فحسب دراسة للبنك الدولي، بلغت كلفة تدهور البيئة بالمغرب سنة 2003 حوالي 13 مليار درهم سنويا أي ما يعادل 3،7 /. من الناتج الداخلي الخام. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أثر الأنشطة البشرية ككل على البيئة، فإن هذه الكلفة تصل إلى 16.7 مليار درهم أي ما يعادل 4.6 /. من الناتج الداخلي الخام. وتقدر كلفة تدهور البيئة حسب الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 1995 ما قيمته 20 مليار درهم أي ما يعادل 8.2 /. من الناتج الداخلي الخام.

وأمام استمرار التدهور البيئي، وتزايد اهتمام المجتمع الدولي بصفة عامة والمجتمع المغربي بصفة خاصة بإشكالية البيئة، واحتلالها موقعا متميزا ضمن النقاشات المتعلقة بسياسات واستراتيجية التنمية المستدامة التي تكرس العلاقة بين البيئة والتنمية، فإن العمل الحكومي يعرف بطئا وتلكؤا وتماطلا في إنجاز المشاريع وإصدار القوانين التي تتطلبها حماية البيئة، بالرغم من المجهودات المبذولة في السنين الأخيرة، حيث لازالت مجموعة من القوانين حبيسة الدواليب الإدارية وعلى سبيل المثال لا الحصر، أذكر منها:

- إحداث شبكة شرطة البيئة؛
- المشروع المندمج لتدبير النفايات الصلبة المنزلية وتثمين السماد في الفلاحة البيولوجية؛
- ترميم مناجم جرادة؛
- تشجيع التدبير المندمج للساحل؛
- تتبع تلوث الهواء في الحواضر؛
- إدخال غاز البترول المسيل (G.P.L) كوقود في قطاع النقل؛
- إحداث المركز الوطني للحد من النفايات الخطيرة؛
- دسترة البيئة كحق من حقوق المواطنة؛

ولقد أفرج أخيرا ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2007 على الصندوق الخاص بالتطهير السائل والصندوق الوطني للبيئة، الذي يجب أن تتوفر له الموارد المالية الضرورية للقيام بدوره للحفاظ على البيئة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

يعرف المغرب تدهورا خطيرا لجودة الموارد المائية، حيث تم ترتيب المغرب في الرتبة 121 من أصل 122 دولة حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة، وذلك نتيجة التأخر الهائل في معالجة المياه العادمة. وإذا علمنا أن المغرب سيعرف أزمة مائية في أفق سنة 2025، حيث ستفوق الموارد التي ستكون متوفرة سنة 2020 (16 مليار م3) بقليل احتياجات المغرب للري والماء الشروب والأغراض الصناعية المقدرة ب (15.4 مليار $م^3$) 81 % منها تستعمل للسقي. كما أن ستة أحواض من بين الأحواض المائية الكبرى للبلاد ستعرف عجزا في كميات المياه المجمعة، وذلك نتيجة النمو الديمغرافي، والمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية، وتوالي سنوات الجفاف بوثيرة مرتفعة، والاستمرار في تشجيع الفلاحة التصديرية المستهلكة للماء. وهو ما يتطلب منا وضع إستراتيجية مندمجة للحفاظ على الثروة المائية، وعقلنة استغلالها، وإلغاء الإعفاء الضريبي على الفلاحة التصديرية، ومواجهة المشاكل الكبرى التي تعرفها مجموعة من السدود بسبب الوحل ما بين 20% و40% من طاقتها الاستيعابية، مما يتطلب الإسراع بالبرنامج الوطني لتهيئة الأحواض ومكافحة التعرية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

عرفت المالية العمومية في السنين الأخيرة إصلاحات أساسية وجوهرية لا يمكن تجاهلها، خاصة إصلاح الميزانية واعتماد التدبير المرتكز على النتائج من أجل إعداد وتحليل الميزانيات القطاعية حسب مقاربة النوع الاجتماعي. وإذا كان التحليل النوعي للنفقات العمومية يعتمد على تشخيص وضعية مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أسباب ونتائج الفوارق المسجلة ومدى استجابة السياسات العمومية والتوجهات المتبعة والاعتمادات المرصودة لتقليص الفوارق الاجتماعية، فهو أيضا يشكل آلية ضرورية لتعزيز التحليل النوعي للميزانية، لذلك بات من الضروري مراجعة القانون التنظيمي للمالية

وإعداد ملحق خاص بمقاربة النوع الاجتماعي، أسوة بالتجارب الدولية في هذا المجال، سواء تعلق الأمر بجنوب إفريقيا أو فرنسا على سبيل المثال لا الحصر.

وإذا كان قطاع المالية والخوصصة يعتبر من أهم الأدوات والوسائل القانونية والتنظيمية للتدبير الحديث، ومدى الاستجابة لمتطلبات الحكامة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمراقبة النفقات العمومية أو الإنصاف، أوالعدالة الجبائية، أو الشفافية في إبرام الصفقات العمومية واحترام المعايير الدولية بخصوص التنافسية أو السياسة النقدية والتدبير المحكم للمالية العمومية.

فإن هذا القطاع عرف مجموعة من التطورات، خاصة على مستوى تدبير الموارد البشرية من خلال استراتيجية ترتكز بالأساس على:

- تصفية التراكم الحاصل في مجال التسيير الجاري وإقرار مساطر من أجل تفادي التراكم؛
- تهيئة قواعد المعلومات على مستوى الوضعية الإدارية للتقنيات والمناصب المالية؛
- مراجعة مساطر التسيير حسب معايير التبسيط والفعالية؛
- تطابق مساطر الموارد البشرية مع استراتيجية الوزارة عبر اختيار أحسن للتوظيف؛
- التكوين والتكوين المستمر؛
- دعم كفاءات التسيير والتأطير؛
- إعادة تصميم المساطر من أجل تحسين الفعالية؛
- اللجوء إلى تكنولوجيا الإعلام والتواطل عبر إقرار النظام المندمج لتسيير الموارد البشرية.

ولابد أن نشير إلى أن وزارة المالية والخوصصة تعتبر نموذجا للحوار القطاعي، غير أن هذا الحوار ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة، والغاية منه الوصول إلى نتائج ملموسة يكون لها انعكاس فعلي على الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بالقطاع، لذلك فإن تنميط وتمطيط الحوار القطاعي يفقده جدواه.

لذا، فإن المطلوب من الوزارة الإسراع بتنفيذ الالتزامات وإخراج الاتفاقات إلى حيز الواقع سواء تعلق الأمر ب:

- ✓ ملف العلاوات النصف سنوية؛
- ✓ ملف الأعمال الاجتماعية؛
- ✓ إيجاد حلول للملفات العالقة الخاصة بممارسة العمل النقابي داخل إدارة الجمارك للجمركيين الصنف "القار"؛
- ✓ إقرار نظام التعويضات الجديد لأعوان التبليغ والتنفيذ بالخزينة العامة للمملكة؛
- ✓ حل ملف المفتشين المساعدين ذوي الصفة؛
- ✓ المساهمة في حل ملفات الأعوان العموميين وأعوان المصلحة؛
- ✓ ملف المجازين غير المدمجين في السلم العاشر الذي ينتظر إجماع المجلس الوزاري للإفراج عنه؛
- ✓ الإسراع بتهييء الشروط والظروف الملائمة والمصاحبة للتوقيت المستمر بالإدارة المركزية والمصالح الخارجية؛
- ✓ تمكين مديرية الضرائب من الوسائل والموارد البشرية للقيام بالمهام الجديدة المنوطة بها على مستوى التحصيل الضريبي بما في ذلك إعادة الانتشار لمن يرغب في ذلك بين مديريات الوزارة، خاصة العاملين بالخزينة العامة للمملكة، والذين راكموا التجربة والخبرة في مجال التحصيل وإيجاد حل لإشكالية الباقي استخلاصه؛
- ✓ إقرار سياسة حقيقية على المستوى الجهوي في إطار اللاتركيز الإداري وإعطاء صلاحية للمصالح الخارجية لاتخاذ القرارات.
- ✓ إعادة النظر في عمل بعض المديريات المرتبطة بالعقار والاستثمار والمؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

إن امتناعنا عن التصويت على ميزانية مجلس المستشارين داخل اللجنة المختصة هو بمثابة نقطة نظام لإثارة انتباه الساهرين على شؤون المجلس للأوضاع العامة إن على مستوى التسيير، أو تدبير شؤون الموظفين العاملين بالمجلس، أو القضايا التي تهم السادة المستشارين، فلازالت كل القضايا التي سبق لنا في السنة المنصرمة إثارتها، تعرف التعثر، ولازالت نفس المشاكل سواء تعلق الأمر ببناء المقر، أو معاناة المستشارين اليومية مع شركة التأمين، أو المراقبة المالية، حيث لم يتم إلى حد الساعة تشكيل لجنة العشرين كما ينص على ذلك القانون الداخلي، وغياب هيكلة للموظفين واستمرار

نفس أساليب التسيير وهو ما يعني إننا نعيش في سيزيفية آن الأوان لوضع حد لها ومباشرة الحوار مع الحكومة حول الاستقلال المالي للمجلس، والتواصل الإعلامي، وتنشيط الديبلوماسية البرلمانية، والارتقاء بعمل مجلس المستشارين، لما له من قدرات وكفاءات متنوعة في مجال تسيير الشأن المحلي والجماعي، والتدبير الاقتصادي، والدراية بعمق القضايا العمالية، والشؤون الاجتماعية.

إن مجلس المستشارين كمؤسسة دستورية هو إضافة نوعية للعمل التشريعي ببلادنا، ينبغي الحفاظ عليه وتفعيل دوره وتمكين الطاقات التي يزخر بها من المساهمة الإيجابية في الحياة النيابية والاقتصادية والاجتماعية والمراقبة الفعلية لعمل الحكومة والمؤسسات التابعة لها، وذلك بمباشرة وضع الأسس اللازمة للهيكلة الإدارية وتحديد المسؤوليات وتوزيع واضح للمهام وتهييء دليل لتوصيف الكفاءات والمهام بالنسبة لجميع الموظفين داخل المجلس، وتوفير الدعم اللازم لجمعية الأعمال الاجتماعية، وخلق الشروط الملائمة للفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين لأداء مهامها في أحسن الظروف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. قبل أن نمر إلى القطاعات الموالية أذكر أنه إذا كان هناك أي مداخلات فتسلم للرئاسة وشكرا.. وإذن نمر إلى القطاع الموالي لمناقشة الميزانية الفرعية المرتبطة بلجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية عن فرق الأغلبية.. المستشار المحترم عابد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية.

في البداية لابد من الإشادة بمضامين العروض التي تقدم بها السادة الوزراء في تقديم الميزانيات الفرعية، وكذا مجموع الوثائق التي مكنونا منها، والتي استطعنا من خلالها الإطلاع على مجموعة من المعلومات والمستجدات وكذا الأوراش والمشاريع المزمع القيام بها على مستوى قطاعاتهم الوزارية، إلا أننا نرى في فريقنا وفي فرق المعارضة أن الميزانيات المرصودة لهذه القطاعات رغم أهميتها ورغم أنها تعتبر قطاعات إنتاجية هي ميزانيات شيئا ما هزيلة ولا تستجيب للطموحات المنتظرة، لذلك فإننا نطالب بالرفع من حجم الميزانيات المرصدة لهذه القطاعات عند إعداد الميزانيات المقبلة.

السيد الرئيس،

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حيويا في الاقتصاد الوطني بل يعتبر ركيزته الأساسية لأنه يبقى كقطاع منتج يوفر سبل العيش لشريحة عريضة من المواطنين، ويعتبر قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي.

وإذا كان الانفتاح الاقتصادي العالمي يتيح فرصا هامة لتوسيع الأسواق وتعددها أمام الإنتاج الوطني فإنه يطرح في نفس الوقت رهانات جديدة على هذا القطاع أهمها المنافسة الشديدة، مما يقتضي ضرورة الإسراع بتأهيل القطاع الفلاحي ببلادنا لمواجهة الإكراهات التي يفرضها تحرير التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول الأوروبية والأمريكية والعربية.

السيد الرئيس،

إننا في فرق الأغلبية نرى أن هذا القطاع وعلى أهميته، لازال يعاني من مجموعة من المعوقات أبرزها ظاهرة الجفاف الذي أصبح بنيويا، خاصة ببعض المناطق وهو ما يشكل انعكاسا سلبيا على المحصول الفلاحي وتربية المواشي، والمخزون المائي، وكذا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين. كما أن اغلب الفلاحين ببلادنا يعتمدون على وسائل فلاحية تقليدية ويجهلون العديد من التقنيات والتكنولوجيات المتطورة، خاصة بالضيعات الصغرى، مما ينعكس سلبا على المردودية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضا إلى المشاكل المرتبطة بالتمويل، بحيث أن مؤسسة القرض الفلاحي لم تعد تقوم بالدور الكافي من أجل مساعدة الفلاحين في التمويل المناسب لمشاريعهم

الاستثمارية، خصوصا بالنسبة للفلاحين الصغار الذين تراكمت في ذمتهم ديون سابقة لفائدة هذه المؤسسة .

فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن هؤلاء الفلاحين يعانون من توالي سنوات الجفاف ومن ثقل الديون، فإننا نطالب الحكومة بإعادة جدولة هذه الديون أو بإعفائهم منها أو إيجاد حل آخر من أجل مساعدتهم على تخطي الصعوبات التي تعترضهم.

ولذلك فإننا وفي إطار رفع جزء من المعاناة عن هؤلاء الفلاحين نطالب بمراجعة نسبة فوائد الأبناك على القروض التي يحصلون عليها وتمكينهم من قروض ميسرة ودعم مادي ومعنوي لتشجيعهم على مواصلة الإنتاج وتطوير وتحديث أساليبهم الزراعية وتنويع منتجاتهم الفلاحية.

ومع الارتفاع الذي تعرفه أثمان المحروقات عالميا فإن ثمن الكازوال أصبح يشكل عبئا إضافيا على الفلاح المغربي لذلك أصبح ضروريا تزويد الفلاحين بهذه المادة بأسعار تفضيلية من أجل مساعدة الفلاح على خفض تكلفة الإنتاج بما يمكنه من مردودية أكبر.

السيد الرئيس،

هكذا يصبح من الأمور ذات الأهمية البالغة بذل محاولات جادة لإعادة التوازن للقطاع الفلاحي من خلال مضاعفة الجهود المبذولة لتنمية المناطق القروية والنهوض بالعالم القروي، بغية تحقيق الأهداف الشمولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان الارتباط الدائم لساكنة العالم القروي بأرضهم وتمكينهم من وسائل العيش الكريم.

وفي هذا الإطار نُثَمِّنُ المجهودات التي بذلتها الحكومة في مجال الكهربة القروية والماء الصالح للشرب والطرق القروية، وبالموازاة مع ذلك يجب العمل على تهيئة المجال الفلاحي وتوسيع التجهيزات المحلية، خاصة المرتبطة بالري وإصلاح التجهيزات المتقادمة واعتماد سياسة جديدة للري تأخذ بعين الاعتبار ندرة الماء بتشجيع نظام الري بالتنقيط.

وفي هذا الإطار نريد أن نشير إلى بعض المشاكل التي تعرفها بعض المناطق كجهة تادلة أزيلال التي يعاني فيها الفلاحون من قلة الإعانات المقدمة للفلاحين الذين يعتمدون نظام الري بالتنقيط، وكذا طرح شروط تعجيزية للاستفادة من هذه الإعانات. وفي نفس السياق نطالب الحكومة بتوفير الشروط الملائمة لتحفيز الاستثمار الخاص في الميدان الفلاحي وكذا تنمية وتشجيع الصادرات الفلاحية وتنويع الأسواق لتصدير المنتوجات الفلاحية الوطنية.

كما يتعين بذل المزيد من المجهودات من أجل تحسين إنتاجية القطيع الحيواني للرفع من مردوديته وكذا تكثيف برامج الصحة الحيوانية لمحاربة الأمراض التي يتعرض لها القطيع وخاصة منها الأمراض المعدية والأمراض التي تنتقل من الحيوان إلى الإنسان.

وارتباطا بهذا القطاع لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي يلعبه الصيد البحري كقطاع منتج في المساهمة في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني نظرا لمساهمته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام وفي تشغيل عدد كبير من اليد العاملة.

لكن ورغم المؤهلات الكبيرة التي يتوفر عليها هذا القطاع إلا أنه لازال يعاني من مجموعة من المعوقات تقتضي ضرورة تأهيله من أجل الاستجابة لمتطلبات المستهلك الوطني وزبناء المغرب في الخارج، عن طريق تطوير وتحديث الصناعات التحويلية المرتبطة بالقطاع، وتوسيع شبكة التوزيع والتسويق، وتجديد الأسطول البحري وتأهيل آليات الإنتاج وتحسين مستوى عيش الصيادين وظروف عملهم.

السيد الرئيس،

إن التحديات التي يواجهها النسيج الاقتصادي المغربي في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه دول المنطقة وفي ظل المتغيرات المختلفة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن وتأثيراتها على صياغة التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، كلها عوامل تقتضي بذل مجهودات مضاعفة لتحقيق إقلاع صناعي وتجاري ببلادنا وتحديث نسيجنا الاقتصادي بما يجعله قادرا على المنافسة الدولية ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية استلهاما للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إحكام بناء النسيج الصناعي والتجاري، ومن خلاله الإقلاع الاقتصادي لبلادنا.

ولن يتأتى ذلك في نظرنا إلا من خلال تشجيع المقاولات على الانخراط في مسلسل التأهيل بإحداث وتنمية بنيات تحتية عصرية تلائم احتياجاتها ووسائل دعم مباشرة في ميدان المساعدة والمصاحبة، وإعادة النظر في بعض مكونات النظام الجبائي لتخفيض كلفة الإنتاج.

كما أن هناك ضرورة ملحة لتهييء التدابير العملية التي تمكن من تسريع وثيرة الإصلاح الإداري، بتطوير ثقافة الفعالية وجودة الخدمات في العلاقات مع المواطنين والمقاولات وتبسيط المساطر الإدارية، لتحسين ظروف الاستثمار في المجالين الصناعي والتجاري، وتدليل الصِّعَابِ أمام تَدَفُّقِ رؤوس الأموال العربية والأجنبية عن طريق اتخاذ بعض التدابير كالتحفيز الجبائي وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال وكذا تطوير النقل الجوي وخلق خطوط جديدة للنقل البحري.

ولعل ما تعانيه الصناعة الوطنية يرتبط أساسا بارتفاع أثمنة المواد الطاقية وهو ما يطرح ضرورة التفكير الجدي في بدائل للطاقة تكفل لبلادنا تحقيق الاستقلال الذاتي في الميدان الطاقي وتمكين الصناعات الوطنية من امتلاك حوافز تؤهلها لربح رهانات التنافسية.

كما تبرز بالموازاة مع ذلك ضرورة الاهتمام بقطاع المعادن نظرا للأهمية الاقتصادية التي يحظى بها، فإلى جانب مساهمته في جلب العملة الصعبة فإن له أهمية اجتماعية تتمثل في المساهمة في التشغيل وتحقيق التنمية الجهوية من خلال إنجاز البنيات التحتية في المناطق التي تتواجد فيها. وتأسيسا على ذلك يَتَوَجَّبُ مواجهة المشاكل التي لازال يعاني منها القطاع والمتمثلة في قِدَمِ التِّرْسَانَة القانونية المنظمة للقطاع، وضعف الدعم الموجه للاستثمار في هذا الميدان، لذلك يتعين تشجيع الاستثمار ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال المعدني وتقوية التكوين المتخصص في هذا الميدان.

السيد الرئيس،

إننا في فرق الأغلبية نعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الواعدة التي يجب إيلاؤها عناية خاصة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، والرامي إلى استقبال 10 ملايين سائح في أفق 2010، وإذا كنا نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة في هذا القطاع والتي أدت إلى نتائج إيجابية ظهرت جلية سواء على مستوى الارتفاع المحسوس في أعداد السياح الوافدين أو على مستوى المشاريع المنجزة في هذا الميدان أو التي هي في طور الإنجاز، إلا أننا مع ذلك نطالب بضرورة العمل على المضي قُدُمًا في سياسة تشجيع السياحة الداخلية، وإيلائها مزيدا من العناية والاهتمام، كما نطالب كذلك بضرورة التغلب على بعض المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور القطاع وتحديثه وعصرنته، كما يجب الاهتمام بالبنية التحتية السياحية وتطوير وسائل النقل البري والبحري والجوي، إضافة إلى وجوب تشجيع الاستثمار في هذا المجال، والاهتمام بالمناطق السياحية الواعدة وعدم التركيز على المناطق السياحية التقليدية التي تعرف نوعا من المحاباة في الاهتمام الحكومي، وذلك ضمانا لتنويع المنتوج السياحي الوطني والنهوض بهذا القطاع الحساس الذي يتأثر بالأزمات الدولية والداخلية.

السيد الرئيس،

لقطاع التجارة الخارجية أهمية كبرى في دعم الصادرات الوطنية وخلق شراكات دولية، إلا أنه وللأسف لا يزال يعرف مجموعة من المشاكل والمعوقات وهو ما يفسره العجز الدائم للميزان التجاري لبلادنا، الأمر الذي يفرض ضرورة اعتماد سياسة جديدة على مستوى التجارة الخارجية تروم تعزيز المكتسبات لدى الشركاء التقليديين وتنويع العلاقات التجارية بما يضمن تنمية المبادلات وتنويع المنافذ التجارية.

وإزاء التحديات التي تواجه قطاع التجارة الخارجية ببلادنا فقد اتسع بالتدريج نطاق الدعوة إلى القيام بكل ما يلزم من أجل إنقاذه وبذل جهود متواصلة لانفتاح المغرب أكثر على محيطه العربي والإفريقي لاستغلال الإمكانات الاستثمارية المتاحة وكذا تنمية القطاعات الصناعية الواعدة وتشجيع الاستثمارات الموجهة نحو التصدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. أعطي الكلمة لفرق المعارضة السيد المستشار المحترم عبده عزالدين، فليتفضل مشكورا، وأرجو أن يختصر في الوقت شيئا ما أن يرفق بنا.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن لجنة الفلاحة والشؤون

الاقتصادية برسم القانون المالي لسنة 2007، ومن موقعنا كمعارضة بناءة همها الوحيد هو إغناء العمل التشريعي والدفاع عن المصالح الوطنية، رغم الإكراهات التي تمارسها الحكومة، فإننا سنثير الثغرات التي اعترت العمل الحكومي في هذه المجالات.

قطاع الفلاحة والصيد البحري و التنمية القروية

فالقطاع الفلاحي يكتسي أهمية بالغة فهو النشاط الأول والأساسي لشريحة كبيرة من المغاربة بالإضافة إلى مساهمته في الناتج الداخلي الخام، دون إغفال المعطى الاجتماعي المتمثل في امتصاصه لأعداد كبيرة من اليد العاملة، وبالتالي مساهمته في الحد من آفة البطالة، إلا أن التدابير التي اتخذت لحد الآن من أجل النهوض بهذا القطاع وتأهيله لخوض غمار المنافسة لم تكن مجدية، ولم تنجح في تغيير الواقع المؤسف الذي يعاني منه، فبنفس الإمكانيات التي دبر بها هذا القطاع السنة الماضية هي نفسها التي رصدت له هذه السنة وهذا يتضح من خلال الميزانية المرصودة التي لم يطرأ عليها تغيير إيجابي، وخصوصا الاستثمار الذي يراهن عليه قصد تطوير القطاع.

الملاحظ هو أن لاشيء تغير أو تطور سوى الشعارات الفضفاضة والأرقام الضبابية، في حين أن الفلاحة المغربية تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج من كازوال، وأسمدة وبذور و ارتفاع أسعار تجهيز الأراضي الفلاحية بوسائل السقي، وفرضت الحكومة ضريبة على المياه المستعملة للسقي، كما تعاني فلاحتنا من فوضى في السوق الداخلي وضعف الاستثمارات في مجالات الصناعات الغذائية وتعقد المساطر للحصول على المساعدات و الدعم، كما أنها تعاني اكبر مشكلة في مجال التمويل، ولا حاجة للتذكير بمشاكل القرض الفلاحي.

لعل انعكاسات ذلك تتجسد في مشكل قصب السكر الذي لازال الفلاحون يشتكون من جراء الغبن الذي يلحق بهم من طرف المصانع نظرا لأنها تحتكر تحديد الثمن مما يسبب ضررا بالفلاحين، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يهدد هذه الزراعة الحيوية و المثال يقاس على الكثير من السلاسل الإنتاجية.

أما بخصوص تربية المواشي تجدر الإشارة إلى إشكالية تتمثل في عدم وصول البياطرة لبعض المناطق، ولا تعمل الوزارة على تسهيل هذه الخدمة مما يفوت الفرصة على مربي الماشية لتلقيح القطيع، وهنا يتضح غياب دور المصالح الخارجية للوزارة، خصوصا وأنه قد انتشرت أمرض كثيرة في القطيع الوطني.

أما فيما يخص ظاهرة الفيضانات، فحدث ولا حرج، حيث أصبحت المحاصيل تتلف وهذا يعني إفلاس الفلاحين الصغار، وبالتالي التشرد دون تدخل الوزارة قصد التعويض وإنقاذ هذه الشريحة من الضياع، بل العكس هو الذي يحصل، فالدولة والمصالح المعنية لا تولي أهمية للموضوع وتكتفي بدور المتفرج، مع العلم أن نظام التأمين الفلاحي لازال غير قادر على تغطية كل الفلاحات وكل المناطق.

أما فيما يخص السياسة الحكومية لتثبيت سكان العالم القروي فهي ليست سوى جعجعة بلا طحين حيث يتضح من خلال المعاينة الميدانية أن الهجرة القروية نحو المدن في ارتفاع مستمر وما يصاحب ذلك من ظهور مدن الصفيح والبناء العشوائي والكل يعلم تبعات هذه الأخيرة على المستوى الاجتماعي من ظهور الإجرام والانحراف، مما يدفع إلى ضرورة تحسين مداخيل الساكنة القروية والتفكير في حلول ناجعة من شأنها الرفع من مدخولها وتحسين ظروف عيشها، وتوفير البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية، وفك العزلة و فتح المسالك الطرقية التي لا نسمع عنها سوى إحصائيات وأرقام لا تمت للواقع بصلة.

فهل هذه هي إستراتيجية الحكومة في تثبيت سكان القرى والنهوض بالعالم القروي وغيرها من المصطلحات الرنانة التي تهلل بها الحكومة كلما سنحت لها الفرصة.

قطاع الصيد البحري

السيد الرئيس،

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري، فرغم أهمية هذا القطاع إلا أنه لم يحظ بموقعه الذي يستحقه في النسيج الاقتصادي الوطني، لأنه قطاع لم يلعب دوره الاقتصادي كاملا، فالنمو الديموغرافي والاقتصادي، ثم تحرير التجارة الدولية وعولمة الاقتصاد، كل هذه عوامل تدفعنا إلى ضرورة معالجة شمولية لكل مشاكل هذا القطاع والعمل بشكل مستمر من أجل تطويره وتحديثه والنهوض به حتى يتسنى له المساهمة بشكل مستديم في الأمن الغذائي، وضمان وفرة

البروتينات البحرية وتحسين مستوى دخل وظروف العيش والعمل داخل القطاع.

فقطاع الصيد البحري يعاني من تعدد المؤسسات المتدخلة فيه من جماعات محلية والمكتب الوطني للصيد، ومكتب استغلال الموانئ، مما يجعل فعالية تدخل الوزارة في موضوع الصيد البحري جد محدودة وتفتقر إلى النجاعة في الكثير من الحالات.

- إن العامل بالبحر والمستثمر الوطني للثروة السمكية، تتناقض مصالحهم بالدرجة التي يصعب معها توحيد وجهة النظر، وتنظيم المهن البحرية، حيث يغيب المخاطب الموحد، مما يشكل عائقا حقيقيا أمام أي سياسة وطنية للنهوض بالقطاع وتبقى مجهودات الوزارة دون المستوى المطلوب.

يتوفر المغرب على ثروة سمكية هائلة، كما أن الشواطئ المغربية تقارب 3500 كيلومتر، بالإضافة إلى وجود المصايد، إلا أن السوق المغربية تعاني العديد من الاختلالات إذ لازالت أثمنة السمك جد مرتفعة بالسوق المغربي، وتكلف المستهلك الوطني كثيرا، وذلك راجع ذلك إلى سوء تدبير السوق الوطنية أم أن ذلك راجع إلى تعدد التحملات الجبائية التي ترفع من تكلفة الإنتاج؟.

وهذا يتطلب من الوزارة القيام بإجراءات عملية قصد تحديث الأسطول البحري، وتشجيع بناء السفن وتحديثها ثم دعم الاستثمارات الوطنية في مجال الصيد بمختلف أنواعه، وتحسين أوضاع العاملين في قطاع الصيد الساحلي؟.

قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر

السيد الرئيس،

أما فيما يخص المياه والغابات تراجعت المندوبية خلال هذه السنة عن دعم القطاع الخاص الذي يستثمر في ميدان التشجير بالشتيلات، ولم تعد الإدارة قادرة على إنتاج المشاتل الجديدة، رغم أن المندوبية قد حددت مجموعة من التحفيزات لفائدة المستثمرين الخواص في القطاع الغابوي، إلا أن معظم المقاولات لا تستفيد من هذه التحفيزات نظرا لتعقد المساطر.

لا يمكننا أن نؤمن بأن المندوبية قادرة على حماية ثرواتنا الغابوية وهي لا تتوفر على الإمكانيات المادية اللوجستيكية من وسائل النقل والاتصال وأبراج المراقبة والأكثر من ذلك ضعف الموارد البشرية، ذلك أن معدل تغطية الحراس الغابويين للمساحة الغابوية يعد ضئيلا بالمقارنة مع الاحتياجات الحقيقية، وهذا ما يفسر جسامة الخسائر التي تعرفها الغابات سنويا عن طريق النهب والاستغلال المفرط والحرائق، فقد أقبلت الحكومة على فرض رسوم جديدة على القطع الغابوية وهو الشيء الذي سيقلص من مداخيل الجماعات المحلية التي تطالبها المندوبية بالشراكة في مجال الاستثمار في التشجير لحماية الغابة.

قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد

السيد الرئيس،

أما فيما يخص قطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد كمكون أساسي في الهيكلة الحكومية، والذي يؤدي وظيفة ذات بعد أفقي، حيث يتداخل من حيث التفاعل مع باقي القطاعات الإنتاجية، الفلاحة، والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية وغيرها من القطاعات الأخرى.

وتأتي هذه الأهمية نظرا لما يضطلع به القطاع من مهام وصلاحيات تتعلق بالتعريف بالمنتوج الوطني الصناعي والفلاحي و الخدماتي، والعمل على تسويقه.

رغم هذا، فالميزانية المرصودة لقطاع الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد ضئيلة، ولا تتناسب مع الدور والمسؤوليات والإنتظارات المناطة بالوزارة والتحديات التي تواجه القطاع في خضم المتغيرات الدولية السريعة، خصوصا، وأن المغرب قد أمضى العديد من الاتفاقيات الدولية في ميدان التجارة الدولية، وهذا يستوجب تحديث جميع القطاعات الموازية، سواء منها الصناعية أو الفلاحية، حتى نكون قادرين على خوض غمار المنافسة في ظل العولمة، التي يصعب معها التحكم في اختراق للحدود، حيث أننا سنواجه تنافسية قوية تجعلنا مهددين في وجودنا وكفاءاتنا الاقتصادية، بل أن نسبة كبيرة من نسيجنا المقاولاتي مهددة بالانقراض، هناك التزامات دولية للمغرب، اتفاقيات، شراكة، وتبادل حر، تقتضي تأهيل المقاولة الوطنية وتقويتها عن طريق تخفيض كلفة الإنتاج، وتحسين المناخ الاقتصادي والتشريعي وكذا تخفيف الضغط الجبائي وتحرير السوق، فكيف سنحقق ذلك وقطاعنا البنكي لازال يتحكم فيه

منطق الريع، والأبناك تتوفر على الأموال، بينما تمويل الاقتصاد ضعيف جدا، وحصة القروض في تراجع مستمر.

أما مشاتل المقاولين الشباب فالصيغة الأصلية كان الهدف منها هو منح المقاولة ورشة عن طريق الكراء لمدة لا تتعدى 23 شهرا لأجل نموها وتمكنها من اقتناء محلات خاصة بها على أساس أن توفر الإدارة مساعدات في التنسيق والتتبع، وقد كلف إنجاز بعض المشاتل مبالغ باهظة بمساهمة الدولة والجماعات المحلية، إلا أن هذه التجربة مهددة بالفشل نظرا للاعتبارات التالية:

- أن المقاولات التي استفادت من كراء هذه المحلات اضطرت إلى الاستثمار بإدخال إصلاحات عليها حتى تصبح جاهزة للإنتاج مما كلفها مبالغ مالية مهمة.
- الصيغة المنصوص عليها في عقد الكراء لم تشجع الأبناك لتمويل هذه المشاريع، مما حرم هذه المقاولات من قروض التمويل.
- لم تلتزم الإدارة المشتركة بين الجماعات ووزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد بتوفير التتبع الإداري لعمل المقاولات وتسهيل ولوجها إلى السوق وهذا ما جعل المشاتل إما معطلة وإما مستغلة بعيدا عن الأهداف المرسومة.

ينضاف إلى ذلك أن الحكومة لم تستطع تفعيل دور الغرف المهنية، سواء من حيث تطوير الاختصاصات ومراجعة القوانين المنظمة لها أو بتوفير اعتمادات لتمويل تدخلاتها وهو الشيء الذي جعلها مشلولة.

لـــذا نـــرى:

ضرورة هيكلة القطاعات المنتجة التي بإمكانها جعل المغرب يكسب رهان المنافسة الحادة، وخصوصا قطاع السياحة والصيد البحري والفلاحة.

السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

السيد الرئيس،

أما فيما يخص السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي رغم ما تقوم به الوزارة في الإشهار بمختلف الأسواق العالمية، والأوربية على الخصوص من أجل التعريف بالمنتوج السياحي المغربي وكذلك بمنتوجات الصناعة التقليدية، وذلك في أفق بلوغ هدف 10 ملايين سائح سنة 2010.

لكن هذا المجهود لم يواكبه تقنين على المستوى الداخلي أي أن العديد من الخروقات التي يعرفها القطاع لا زالت متجذرة في أوساط المهنيين من مرشدين سياحيين ووكلاء أسفار وتجار و غيرهم.

ويمكن إجمال هذه المشاكل في النقط التالية:

1. احتكار وكالات الأسفار للقوافل السياحية؛
2. تصرفات إدارات ومستخدمي الفنادق؛
3. تصرفات أرباب ومستخدمي دور الضيافة؛
4. تصرفات المرشدين السياحيين؛
5. تصرفات سائقي سيارات الأجرة؛
6. سوء وضعية المستعجلات بالمستشفيات؛
7. وضعية الطرق وارتفاع معدل حوادث السير القاتلة.

كما أن لغة الأرقام التي تتعامل بها الوزارة بصفة عامة وإن كانت صحيحة لكنها مبنية على معطيات مغلوطة، إذ أن الوزارة تقول أنها وصلت إلى 6 ملايين سائح في حين نجد أن نصف هذا العدد هو من المغاربة المقيمين بالخارج، الشيء الذي يجعلنا نشكك في بلوغ الهدف المذكور في الوقت المحدد. وحيث أننا لا زلنا لحد الآن نتوفر على 110 آلاف سرير فقط، فهل بهذا العدد من الأسرة يمكننا بلوغ 10 ملايين سائح؟

ولإيجاد حل لهذه المشاكل ولو نسبيا نقترح ما يلـــي:

من أجل تأطير العمليات السياحية الكبرى (المؤتمرات، ندوات، لقاءات دولية، مهرجانات) التي تنعقد بالمغرب، نقترح إسناد صلاحية اختيار المرشدين السياحيين لهذه العمليات إلى المندوبين المحليين بدل ترك ذلك بيد وكلاء الأسفار والمرشدين للتلاعب فيها.

من أجل تعزيز المراقبة والتتبع التي تقوم بها مصالح الشرطة السياحية نقترح:

- تفعيل لجنة المراقبة التابعة للمندوبيات السياحية طبقا لمقتضيات الاتفاقية الثلاثية الموقعة من طرف كل من وزير العدل ووزير الداخلية ووزير السياحة؛
- إعطاء المندوبين صلاحية تعيين المرشدين السياحيين بجميع المؤسسات الفندقية ودور الضيافة المصنفة بدون استثناء، لسد الفراغ الحاصل في بعضها لقطع الطريق عن المرشدين الغير المرخص لهم

(les faux guides)، الذين يستغلون هذا الفراغ.

إن هذه المشاكل التي يعاني منها القطاع ناتجة في مجملها من عدم التطبيق السليم للقوانين الجاري بها العمل وانعدام المراقبة والتتبع، فهي لا تضر بالمصالح الاقتصادية للمهنيين فقط، بل تمس بسمعة السياحة ببلادنا بصفة عامة وتجعلنا متأكدين بأنه يستحيل أن نبلغ إستراتيجية 2010 التي تطمح إليه بلادنا.

قطاع الطاقة والمعادن

السيد الرئيس،

فيما يخص قطاع الطاقة والمعادن نلاحظ غياب إستراتيجية واضحة في هذا المجال، ونستغرب من عدم إقدام الحكومة على التراجع في الزيادة في ثمن المحروقات.

أما بالنسبة للكهربة القروية نطالب بإيجاد حل يلائم الجماعات القروية مع ضرورة إعادة النظر في كلفة الطاقة في المجال الصناعي والفلاحي، كما نثير انتباه الحكومة إلى ضرورة العناية بالوضعية الإجتماعية والصحية لعمال المناجم، وتفعيل مقتضيات الحوار الوطني حول الطاقة للبحث عن الحلول الناجعة لإيجاد الطاقة البديلة، خصوصا وأن الحكومة أصبحت تتستر وراء إكراهات إرتفاع فاتورة الطاقة.

ونظرا لوقوفنا الصريح والواضح على عجز الحكومة عن تحقيق إقلاع اقتصادي عن طريق سياسة قطاعية مبنية على إشراك المهنيين و الفاعلين الاقتصاديين وتوفير تمويل قار ودائم بمعدلات فائدة منخفضة، ورفع الضغط الجبائي الذي تعانيه قطاعاتنا الإنتاجية، التي تندرج في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الإقتصادية.

وحيث أن تدمر الفاعلين في هذه القطاعات مازال مستمرا، وبما أن سنة 2010 على الأبواب والأوراش السياحية ما زالت تسير ببطء شديد، واعتبارا لكون بلادنا مازالت تفتقر إلى سياسة طاقية بديلة، ولكون القطاع الفلاحي لا زال يتخبط في مشاكل التأهيل وإكراهات القرض الفلاحي، في غياب دعم مالي قوي للنهوض بالقطاع في سبيل الارتقاء بالاقتصاد القروي.

أمام هذه الإكراهات التي تعيشها القطاعات الإنتاجية فإننا بإسم فرق المعارضة داخل مجلس المستشارين سنصوت ضد هذه الميزانيات التي لا تستجيب لتطلعات الشعب المغربي ولشريحته المنتجة.

والـــــسلام عـــليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

السيد مصطفى عكاشه رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار. والآن الكلمة لآخر متدخل في هذه المناقشة وهو المستشار السيد عصمان عبد الكريم باسم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل.

المستشار السيد عصمان عبد الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وذلك للتعبير والمساهمة بأفكارنا واقتراحاتنا من أجل تمكين هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي من التدبير الجيد حسب ما تراه مركزيتنا.

قطاع الفلاحة والتنمية القروية

يعتبر قطاع الفلاحة أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا لأنه يوفر سبل العيش لقاعدة عريضة من المواطنين في الوسط القروي، كما يلعب دورا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي. لذلك وجب تأهيله وتمكينه من الوسائل الضرورية لمواجهة شراسة التنافسية مع الانفتاح على السوق العالمية، طبقا لالتزامات المغرب في إطار المنظمة العالمية للتجارة، واتفاقيات التبادل الحر، وهو ما يملي على بلادنا القيام بمجهودات جبارة لحمل فلاحتنا على التأقلم مع هذا الوضع الجديد لتحافظ على حصصها في السوق العالمية، وأيضا الحفاظ على حصصها في السوق الداخلية.

ولبلوغ هذا المبتغى، يقتضي الأمر الربط بين التنمية الفلاحية والتنمية القروية بتطوير ظروف عيش السكان، وتمكينهم من مختلف الخدمات الضرورية للحياة وفي مقدمتها التعليم والسكن والصحة والشغل والبنيات التحتية كالطرق والماء والكهرباء، إضافة إلى تطوير وسائل الإنتاج والتسويق وتطوير البحث العلمي.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

وبعيدا عن لغة الأرقام والدعم المقدم للفلاحين كما جاء في تصريحاتكم،السيد الوزير، أمام اللجنة، والتي نعتبرها عبارة عن جرعات مسكنة، لأن الوزارة والحكومة بشكل عام تخلت عن دورها في التأطير والتوجيه وتنصلت من وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتخلت عن مواكبة المتغيرات الدولية وشروط المنافسة.

وقد عرف القطاع انتكاسة حقيقية منذ الشروع في سياسة الخوصصة بدءا بشركة كومابرا – صوديا – صوجيطا التي تم تفويتها للخواص دون الخضوع لمقاييس الشفافية والنزاهة، وذلك عبر صفقات مشبوهة، وعدم إعادة هيكلة المكاتب الجهوية الفلاحية ومراكز الأشغال، والمحافظة العقارية والمسح الطبوغرافي.

إن معالجة الإشكالية الزراعية بالمغرب بمقاربة أمنية ومالية ستشكل الضربة القاتلة لهذا القطاع الحيوي ما لم تتخذ كل التدابير لحل مشكل العقار وقانون الاستثمار الفلاحي ووسائل التمويل ومعضلة التسويق والاعتناء بالعنصر الأساسي لتحقيق التنمية ألا وهو الفلاح.

وفي ظل غياب حوار اجتماعي مؤسساتي، ستبقى كل القضايا، تعلق الأمر بالمأجورين أو الفلاحين، عالقة ومؤجلة.

قطاع المياه والغابات

إن هذا القطاع كباقي القطاعات الفلاحية، لا يخلو من عوائق تؤثر على ضمان سيره العادي، بحيث تعرف الموارد الطبيعية كالغابة والمراعي وضعية مفلقة جدا، بسبب تعرضها لعوامل الانقراض كانجراف التربة وتقلص المساحات الغابوية وعدم استصلاح المراعي وتدبيرها بشكل عقلاني. كما تعرف الثروة الحيوانية انقراضا نظرا لظاهرة القنص والصيد العشوائيين وعدم تنظيم القطاع. لذلك يتطلب الأمر:

– توفير وسائل الاتصال وتوفير الموارد البشرية اللازمة، خاصة في فصل الصيف لتجنب الحرائق والتدخل في الأوقات المناسبة حفاظا على مواردنا الطبيعية.

– جعل العون الغابوي عونا تنمويا لا عونا زجريا (كما ينظر إليه).

– تأهيل المستوى الاجتماعي للقطاع حتى يرتقي إلى تطلعات العاملين به جهويا ووطنيا.

قطاع التشغيل

يعتبر قطاع التشغيل من أهم القطاعات الحكومية إلا أنه وللأسف لا يعطاه ما يستحق من أهمية لما له من ارتباط بعالم الشغل، وذلك بتهميش مبدأ الثلاثية الذي يجمع أرباب العمل والحكومة والمركزيات النقابية.

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التشغيل، تعتبر مناسبة لنا للوقوف على ما تم إنجازه على مستوى الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. وفي هذا الإطار، نسجل ورغم كل الالتزامات والقوانين وعلى رأسها مدونة الشغل والتغطية الصحية، لم يتم تطبيق إلا القليل. بل تفاقمت النزاعات الاجتماعية وغاب الحوار وأصبح السائد هو المغادرة الطوعية، والتي أصبحت في بعض القطاعات إجبارية وليس بطوعية.

وإن وزارة التشغيل أصبحت ملزمة بفتح حوار جاد ومسؤول مع هيئة التفتيش وفض النزاعات القائمة وتوفير وسائل العمل لهم للقيام بالمهام الموكولة لهم في أحسن الظروف.

قطاع الصيد البحري

يتوفر المغرب على مساحة بحرية شاسعة وعلى واجهتين بحريتين غنيتين بالثروات السمكية، إلا أن قطاع الصيد البحري يعاني من كل أشكال المضاربة التي يقودها لوبي مصالحي لا هم له سوى الثراء اللامشروع واللاقانوني.

كما يعاني القطاع من ظاهرة التجارة في الأسواق السمكية السوداء الداخلية والخارجية تهربا من حقوق الدولة.

ويعتبر قطاع الصيد البحري في بلادنا من القطاعات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني على عدة مستويات، فإضافة إلى إمكانياته الهائلة في المساهمة في تأمين الأمن الغذائي، فإنه أيضا يشكل منفذا أساسيا لامتصاص البطالة وخلق العديد من فرص الشغل، شرط إعادة النظر في السياسة البحرية، ودمجها في إطار إستراتيجية وطنية تنموية شاملة يتحكم فيها منطق الصناعة البحرية بدل الاختزال التجاري المتحكم في آلية الصيد والبيع ونخص بالذكر الصيد في أعالي البحار.

قطاع التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد

إن هذه الوزارة هي الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني وتأهيله للمنافسة الشرسة التي تواجه بلادنا، إلا أن أغلب المقاولات غير مؤهلة ولازالت لم تنطلق بعد إعادة بنائها بناء محكما بالاعتماد على العلم والتكنولوجية، وتطوير الرأسمال البشري في التدبير والتكوين والتسيير لمسايرة التطور التكنولوجي، وذلك بمراقبة الجودة في جميع المجالات ومحاربة التهريب ومراجعة آليات تمويل الهيكلة المالية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وعلى الخصوص قطاع النسيج الذي يشغل عددا كبيرا من اليد العاملة بدلا من الإغلاقات غير القانونية للوحدات الصناعية بالاعتماد على سياسة التحايل التي ينهجها بعض المقاولين.

إن المنافسة تتطلب:

- تبسيط المساطر الإدارية وتفعيل الشباك الوحيد للاستثمار.
- تفعيل القوانين الأساسية لعدد من القطاعات مع الالتزام بمقتضيات الحوار الاجتماعي في شموليته لكونه يشكل مشروعية الفعل الاقتصادي باعتباره عملا وطنيا يحافظ على الثروة وفرص الشغل.

قطاع التجارة الخارجية

أما بالنسبة لهذا القطاع وبحكم ما يعرفه التبادل التجاري من تطورات متسارعة بفعل الاتفاقيات الدولية المرتبطة بهذا المجال الهادفة إلى تحرير الأسواق ومن ضمنها طبعا اتفاقيات الكاط واتفاقيات التبادل الحر مع أوربا وبعض الدول العربية، فإننا نلاحظ عدم مواكبة الوزارة لهذه التحولات من خلال تأهيل اقتصادنا الوطني وتوفير كل شروط مواجهة المنافسة الشرسة التي تمكن صادراتنا من ولوج الأسواق الخارجية.

وهنا لابد من إعطاء أهمية جديدة للمكتب المغربي لإنعاش الصادرات الذي يزخر بكفاءات عالية، لا يتم استغلالها بالشكل المطلوب شأنه في ذلك شأن باقي المؤسسات التي لها علاقة بتجارتنا الخارجية.

قطاع السياحة والصناعة التقليدية

أمام الرهانات الكبرى التي يراهن عليها المغرب لاستقبال 10 مليون سائح في أفق سنة 2010، ورغم المجهودات المبذولة للوصول إلى هذا المبتغى بناء على الركائز الأساسية. لذا ينبغي تأهيل القطاع الذي لازال هشا وغير منظما ويعاني من عدة اختلالات وعلى رأسها:

البنية التحتية: من طرق سيارة ومطارات وموانئ وأمن سياحي ومحاربة ظاهرة التسول والتكوين والتجهيز والمراقبة والتأطير وتأهيل العنصر البشري في جميع المجالات الفندقية.

ناهيك عن السياسة الوطنية التي لازالت لم تلق الاهتمام اللازم بها وخاصة عمالنا المهاجرين.

كما نسجل مجددا مطلبنا بوضع سياسة واضحة لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية الذي له ارتباط وطيد بقطاع السياحة، وله دور بارز في تشغيل عدد كبير من اليد العاملة، وذلك بوضع برامج تكوينية للمهنيين وتأهيل أداء دار الصانع والحفاظ على ثراتنا الثقافي والحضاري.

ونؤكد على ضرورة الاعتناء بالعنصر البشري وتحسين أوضاعه المادية والإدارية والاجتماعية.

قطاع الطاقة والمعادن

إن قطاع الطاقة بالمغرب الذي يشغل 33.000 عامل، حسب الأرقام الرسمية، يساهم ب 7./. من الناتج الداخلي الخام باستثمار بلغ في مجمله 10 مليار درهم، أدى فاتورة 37.7 مليار درهم (33.43 للبترول) منها مردود جبائي مبلغه 12.5 مليار درهم، وبلغ الاستهلاك 12.3 مليون طن معادل بترول، في حين أن القدرات المتوفرة لتكرار النفط لا تتعدى 7.75 مليون طن.

من خلال هذه الأرقام، يتضح لنا أننا مطالبون بتوجيه جهود مستدامة من أجل مواجهة القضايا والتحديات التي تواجه إمكانية توافق أنماط إنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها مع متطلبات التنمية المستدامة، من خلال إعادة النظر في السياسات الحالية المتعلقة

بالطاقة ووضع استراتيجيات وبرامج وطنية واتباع نهج أكثر شمولا في تطبيقها مع إحداث مرصد مستقل للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، يضم كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ووضع قوانين ملائمة لاستغلال الصخور النفطية علما أن المغرب يحتل المرتبة 7 من المخزون العالمي.

كما ندعو إلى اعتماد مصادر جديدة للطاقة (الطاقات المتجددة، الصخور النفطية، الطاقة الريحية...).

أما بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الشريف للفوسفاط، لابد أن نثير في البداية إشكالية التقاعد، حيث التزمت الحكومة بإخراج الصناديق الداخلية وأن العملية ستكلف أكثر من 42 مليار درهم، وبالتالي هل تمت عملية الإخراج أم لا؟ وما هي الأسباب التي عطلت هذه العلمية؟ من سيعمل على تمويلها؟ هل المؤسسات المعنية هي OCP أو ONE ؟

كما يعتبر OCP و ONE من أكبر المستثمرين بالنسبة للاستثمارات الخاصة بالمؤسسات، فما هي نسبة الإنجاز السنوية؟ ومن هي المقاولات والشركات الوطنية والأجنبية التي استفادت من هذه الصفقات العمومية؟ وهل تم احترام مساطر مدونة الصفقات العمومية خاصة أن الاستثمارات السنوية تتجاوز 2 مليار درهم؟ علما أننا كسلطة تشريعية تراقب الحكومة لم نطلع على تقارير المكاتب الدولية، والتي قامت بعملية Audit للوقوف على الوضع العام لمؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط. فهل هناك اختلالات مالية أم سوء التسيير والتدبير؟ لذا فمن حقنا ومن واجب الحكومة مدنا بكل المعطيات والتقارير والأرقام وكذلك نتائج اجتماعات المجالس الإدارية. وهنا أتوجه إلى السيد وزير المالية، وفي إطار الشفافية كما قلتم بأنكم عضو أساسي في المجالس الإدارية، فنطالبكم السيد الوزير بأن تمدوا مجلس المستشارين بتقارير هذه اللجن الإدارية لجميع المؤسسات العمومية.

وفي الأخير نشير إلى أنه هناك تصريحات حكومية، تناولتها العديد من الصحف الاقتصادية حول تحرير قطاع الطاقة وأكدتم أن هناك مشروع قانون، فهل سيتم تحويل المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الشريف للفوسفاط إلى شركات مساهمة مثل ODEP وONCF ثم بعد ذلك فتح رأس المال؟ وبوضوح هل هناك مخططا لخصخصة هذا القطاع؟

أما أوضاع شغيلة هذا القطاع لا زالت دون مستوى ما يحققه فيها من تحسن على مستوى الإنتاج والتصدير والقيمة المضافة، لذا نطالب بضرورة اعتماد حوار اجتماعي يفضي إلى تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية.

وشكرا السيد الرئيس والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم. والآن أنتقل إلى التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 06.43 للسنة المالية 2007.

الجزء الثاني: وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

الميزانية العامة.

المادة 45 الباب الأول: التوزيع على القطاعات الوزارية والفصول الاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2007.

ونستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على:

القوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني.

مشروع ميزانية جلالة الملك والقائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول"ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة من الميزانية لسنة 2007.

الموافقون= الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من الجدول"ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2007.

الموافقون= الإجماع.

مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني،

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها..الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول"ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2007.

الموافقون=الإجماع.

وننتقل الآن إلى التصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، الموظفون والأعوان، النفقات المختلفة.

مشروع ميزانية مجلس النواب، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها

الموافقون=90

المعارضون = لا أحد

الممتنعون = 8

إذن وافق مجلس المستشارين على ميزانية مجلس النواب.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، نفس العدد

مشروع ميزانية الوزير الأول،

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها،

الموافقون = 79

المعارضون = 15

الممتنعون = 8

إذا وافق المجلس على ميزانية الوزير الأول

الموافقون = 79

المعارضون = 15

الممتنعون = 8

ننتقل إلى مشروع ميزانية المحاكم المالية.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها

الموافقون = 65

المعارضون = 13

الممتنعون = 8

إذا وافق المجلس على ميزانية المحاكم المالية ب:

الموافقون = 65

المعارضون = 13

الممتنعون = 8

مشروع ميزانية وزارة العدل، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الداخلية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الصحة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية والخوصصة، أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الأمانة العامة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزير الأول، الرياضة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بهذه الميزانية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن، أعرض الفصلين للتصويت بطبيعة الحال:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، أعرض الفصلين للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة، أعرض الفصلين للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير، أعرض للتصويت الفصلين:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أعرض للتصويت الفصلين بطبيعة الحال:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، أعرض للتصويت الفصلين:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعرض للتصويت الفصلين:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول (ب):

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بهذه الميزانية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بهذه الوزارة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الجدول (ب) برمته للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت المادة45:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الباب الأول من الجزء الثاني:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الجدول (ج) المادة 46 الباب الثاني، التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2007، سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات،

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

إذن مشروع ميزانية مجلس المستشارين الإجماع.

مشروع ميزانية الوزير الأول، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 13

الممتنعون = 8

مشروع ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة العدل، أعرض للتصويت الفصلين:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من جدول (ج) المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الداخلية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول (ج):

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول (ج):

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الصحة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية والخوصصة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة المالية والخوصصة، التكاليف المشتركة أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزير الأول، الرياضة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون: نفس العدد65

المعارضون: نفس العدد21

الممتنعون: لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها،

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة الثقافة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير، اعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بهذه الميزانية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بهذه الميزانية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بهذه الميزانية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

مشروع ميزانية كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بهذه الميزانية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الجدول (ج) برمته للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض المادة 46 للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الباب الثاني من الجزء الثاني للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الجدول (د) المادة 47 الباب الثالث، التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمات الدين العمومي لسنة 2007.

وزارة المالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي من الجدول (د):

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول (د):

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الجدول (د) برمته للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض المادة (47) للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الجدول (هـ) المادة 48 التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2007:

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تابعة للوزير الأول:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض كذلك للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت كذلك نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة بصفة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال التابعة لوزارة الصحة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال التابعة لوزارة المالية والخوصصة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

نفس الميزانية التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول، الرياضة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون= الإجماع

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت كذلك نفقات الاستغلال التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة التابعة لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الجدول "هـ" للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض المادة 48 للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الجدول "و" (المادة 49) التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2007.

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزير الأول:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

التابعة لوزارة العدل:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

التابعة لوزارة الاتصال:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة لوزارة الصحة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانيات التابعة لوزارة المالية والخوصصة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الميزانيات التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الممتنعون:لا أحد

أعرض للتصويت كذلك الميزانيات التابعة لوزارة التجهيز والنقل:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الميزانيات التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة للوزير الأول، الرياضة

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانيات التابعة لوزارة الطاقة والمعادن:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة لوزارة الثقافة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت كذلك الميزانية التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

نفس الميزانية التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة للوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

الموافقون = الإجماع

أعرض للتصويت كذلك نفقات الاستثمار التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

نفس الميزانية التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

نفس الميزانية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الميزانية التابعة لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشباب:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الجدول "و" للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض المادة 49 للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

الجدول "ز" (المادة 50) نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2007.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأمور خاصة:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات حسابات القروض:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت نفقات حسابات التسبيقات:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض الجدول "ز" للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض المادة 50 للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الباب الثالث من الجزء الثاني:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

أعرض مشروع قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية برمته للتصويت:

الموافقون = 65

المعارضون = 21

الممتنعون = لا أحد

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية لسنة 2007. وسنستمر إذا كان هناك من يرغب في تفسير التصويت سواء من المعارضة أو من الأغلبية.. أعطي الكلمة للمستشار السي بركاع.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في فرق المعارضة ووعيا منا بأن مشروع قانون المالية للسنة المالية 2007 لم يأت بأي حمولة اجتماعية أو اقتصادية بقدر ما جاء مكرسا للتدبير الترقيعي المحكوم بهاجس التوازنات المالية كهدف وليس كوسيلة.

وإيمانا منا أن الحكومة الحالية ليس فقط من خلال هذا المشروع ولكن من خلال حصيلتها ككل، لم تحقق طموحات الشعب المغربي في الرقي بالأوضاع التنموية عموما والتنمية البشرية على وجه الخصوص.

ويقينا منا كذلك، أن الشارع بصفته المكان والموقع الحقيقي الذي من خلاله يمكن جس النبض بخصوص فعالية السياسة العمومية، فهذا الشارع منذ أن جاءت هذه الحكومة وهو يغلي ولا يخلو من مظاهر الاحتجاج والتدمر واليأس، حيث أصبحنا لأول مرة في تاريخ المغرب نرى المعطلين يضرمون النار في أجسادهم بعدما استنفذوا كل أشكال النضال وبعدما ملوا من القمع الوحشي الذي يواجهون به في كل مرة.

هذا الشارع السيد الرئيس، الذي أصبحت قاعدته تشكو الغلاء والبطالة وانحدار القدرة الشرائية، هذا الشارع نفسه الذي مافتئ يبدي سخطه اتجاه سياسة التضريب العشوائية والمعكوسة التي انتهجتها الحكومة الحالية منذ سنوات.

هذا الشارع السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، هو الذي أصبح شبابه يعاني من أزمة خطيرة في الثقافة والهوية وأصبح باب الأمل أمامه مسدودا في توفير شروط العيش الذي يحفظ الكرامة والأنفة، هذا الشباب الذي وللأسف نراه اليوم أقرب ما يكون من الانحراف والجريمة والانزواء هو الذي أصبح يخوض مغامرة قوارب الموت، لأن الموت في بعض الأحيان يكون أرحم من التهميش والاحتقار والنكران.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ليست هذه هي الإنجازات التي كنا نرجوها من هذه الحكومة، ليست هذه هي الميزانية التي ستقوم الوضع المتدهور الذي أصبح يعيشه عموم الشعب.

وإذا كانت بعض مكونات الأغلبية هي نفسها ضد ميزانيات بعض القطاعات الموازية فما عسانا أن نقول نحن في المعارضة، أن نكون حكوميين أكثر من الحكومة؟

الحكومة لم تضبط حتى أغلبيتها البرلمانية فبالأحرى أن تحقق للمغرب والمغاربة طموحاتهم في التنمية والازدهار والعدالة الاجتماعية، فشتان بين خطاب الأمس من خندق المعارضة وأداء اليوم من موقع الحكومة.

وختاما السيد الرئيس، بعدما قلنا القليل فقط مما يمكن تفسير التصويت به، دعونا نختم موقفنا هذا ببعض التساؤلات.

أليست نتائج هذه العشرية التي دبرت فيها الأغلبية الشأن العام كفيلة لكي يسجل التاريخ فشلها الذريع، خصوصا وأن كل الظروف السياسية والمالية توفرت لديها؟

أليس من الأفيد للديموقراطية ومن الضامن لشروط النزاهة للانتخابات المقبلة أن تتولى حكومة محايدة سياسيا المرحلة الانتقالية التي تفصلنا عن الانتخابات، المقبلة لا سيما وأن أعراض مرض الاختلاف بين مكونات الأغلبية باتت بارزة للجميع؟.

والـــــــسلام عليكم ورحمة الله

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم. والآن أعطي الكلمة للمستشار المحترم السي المعتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

طبعا فقط أريد أن أوضح لماذا صوتنا ضد مشروع قانون المالية لهذه السنة. أولا، اعتبارا بأنه بالنسبة لنا نعتقد أن هذه الميزانية إلى اليوم لا تحترم المقتضيات الدستورية ولا القانون التنظيمي للمالية في عدد من المستويات.

أيضا لا تتسم بالشفافية اللازمة في مجموعة من المقتضيات أيضا لا زال هناك إخفاء للنفقات داخل هذه الميزانية.

أيضا هذه الميزانية غير طموحة حتى في مؤشراتها التي تنطلق منها، وعلى رأسها معدل التنمية أو معدل النمو اللي هو 3.5 % وبالتالي لن تحقق تطلعات الشعب المغربي في تحقيق تقدم وتطور، سواء على مستوى التشغيل والاستثمار، وغيرها من الأمور التي تحل إشكالات ومعضلات التشغيل في بلادنا لا تنطلق من رؤية واضحة لحقيقة الأزمات التي يعيشها اقتصادنا والتنمية في بلدنا، ولذلك نعتقد أنه لا بد أن الحكومة أن تفكر فعلا في وضع بدلا من البرامج القطاعية وحدها أن يكون هناك نسق تظل فيه هذه البرامج القطاعية تتوجه فعلا إلى تحقيق تنمية مستدامة.

أخيرا أريد أن أشير إلى قضية وهذه أساسية أريد أن أؤكد عليها في هذه المنصة. إن الدول القوية تكون قوية بمؤسساتها، إذا أضعفنا أي مؤسسة فسيكون لها آثار وخيمة على مستقبل البلاد بصفة عامة. وأعتقد أن البرلمان مؤسسة أساسية داخل كيان الدولة والحكومة أيضا داخل كيان الدولة، فنحن نريد حكومة قوية وسنعتز إذا كانت لنا حكومة قوية، ولكن أيضا لا يمكن أن تكون هنالك حكومة قوية إذا لم يكن بجانبها برلمان قوي، وهذا البرلمان القوي يكون قويا بأغلبيته، قويا بمعارضته، وأي توجه نحو إضعاف المعارضة داخل هذا البرلمان أو إضعاف دور البرلمان بصفة عامة، فهذا سيقوض أركان هذه الدولة.

ولذلك ينبغي أن نتحمل مسؤوليتنا جميعا في الحفاظ على دور هذه المؤسسة، ومن بين ما تعرضت له هذه المؤسسة من تهميش، والكل يتذكر هذا أنه هذا البرلمان يتعرض لحصار إعلامي حقيقي من طرف الدولة. مع كامل الأسف هذا فيه إشارة سيئة إلى هذه المؤسسة البرلمانية. كيف يعقل أن يتم التعتيم عن أشغال هذا البرلمان في كل المستويات وإلى سنوات قريبة كانت مثل هذه الجلسات كانت تنقل للمواطنين لكي يطلعوا على الدور الذي يقوم به البرلمان. فهذا نعتبره حصارا للمؤسسة البرلمانية وتقييد لدوره وليس من مصلحة هذا البلد أن يشار إلى البرلمان بسوء، البرلمان ينبغي أن يكون قويا.

والأخطر من هذا أيضا هو بيت القصيد عندي، كيف تغيب الحكومة عن قانون المالية. قانون المالية أصلا الأصل فيه أن يقدمه الوزير الأول لا أنه يقدم برنامج الحكومة خلال سنة أو تدبير الحكومة خلال سنة. الوزير الأول يغيب والوزراء في القطاعات يغيبون وفي اليوم كاملا ناقش الإخوة أعضاء المجلس مجموعة من القطاعات الوزارية دون حضور الوزراء المعنيين، فهذا أيضا استخفاف بهذه المؤسسة مع كامل الأسف. فلذلك أدعو الحكومة، وأدعو أغلبيتها أن تتحمل مسؤوليتها في تقوية دور هذه المؤسسة لأن في تقويتها تقوية لبلدنا وتحقيق للنهضة مستقبلا.

شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم. تفسير التصويت ؟ تفضل. الكلمة للمستشار السيد فضيلي في إطار تفسير التصويت.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

في إطار التصويت أتناول الكلمة رغم أن العياء أخذ منا مأخذه، ولكن المناسبة شرط كما يقال. لا بد أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة أعضاء الحكومة على تقديمهم للميزانية العامة خلال مجلسي النواب ومجلس المستشارين على المجهود التي بذلتها لإقناع ممثلي الأمة بمدى أهمية هذه الميزانية وكونها أداة عمل حكومي وبرلماني على السواء.

صوتنا لفائدة هذه الميزانية لعدة اعتبارات لا يسع المجال لذكرها، وأريد أن أذكر بمؤشرات الخمسين التي قدمت لنا كوثيقة رسمية من طرف وزارة المالية وما تحملها من تطور على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وما تحمله أيضا من أوراش كبرى قامت بها حكومة التناوب بدءا من سنة 1998 إلى يومنا هذا، ومنها من انتهى ومنها من هو لازال في طور الإنجاز والعمل مستمر ودؤوب.

صوتنا لهذه الميزانية لأنها أتت بجديد، أتت بتصور جديد، وأتت بمفهوم جديد للسلطة، وأتت بانفتاح ديمقراطي، وأتت بتطبيقات على مستوى الحريات العامة شهد بها الصديق والعدو.

الحكومة تتوفر الآن وقبلها على مصداقية وطنية ودولية. لمن أراد أن يتأكد فليقرأ شهادات الأعداء والأصدقاء حتى أصبح المغرب نموذجا يقتدى به في العالم الثالث، ولكن نموذج على المستوى العربي في الميدان الديمقراطي نموذج على المستوى الإفريقي، نموذج حتى على مستوى أمريكا اللاتينية.

طبعا واجهت الحكومة إكراهات، واجهت مخلفات الماضي، واجهت صعوبات عدة لا تعد ولا تحصى، ولكن صمدت في وجه هذه الصعوبات، وحسنت ما يمكن تحسينه، ولهذه الأسباب صوتنا على هذه الميزانية.

طبعا الدولة أو أي دولة حينما تريد أن تخرج من مستنقع التخلف لا بد أن تصادف صعوبات، نحن طموحون لهذا العمل الذي تقوم به الحكومة، وشاركنا فيه ودعمناه في مختلف المحطات التاريخية للمغرب.

الظروف الدولية صعبة جدا، نعلمها جميعا وتعلمها الحكومة والأغلبية والمعارضة مناخ مضطرب، سياسيا، اقتصاديا.. المناخ لا يؤشر بخير لأنه محاولة فرض ثقافة واحدة وموحدة على شعوب الأمة، جعلت العالم يشهد ردود فعل لا تحمد عقباها، لأن الشعوب لحقها ضرر في كيانها الثقافي والأخلاقي وفي تاريخها وفي حضارتها، ولهذا نرى كل يوم ردود فعل مختلفة من طرف الشعوب والمواطنين على السواء..

طبعا هذا لا يجعلنا في منأى عن مؤاخذة هذه الحكومة، قومنا ما يمكن تقويمه، اقترحنا ما يمكن اقتراحه، طلبنا من الحكومة أن تدعم العمل البرلماني، وأن يكون الحضور حضور ضروري ومواكب للعمل البرلماني.

وآخذنا على مستوى اللجن.. لدينا بعض المؤاخذات وصرحنا بها، ولكن كما يقول القرآن الكريم " إن الحسنات يذهبن السيئات، ذلك ذكرى للذاكرين " صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم السيد فضيلي الذي تكلم في إطار تفسير التصويت باسم الأغلبية. إذن حضرات السيدين الوزيرين، حضرات السادة المستشارين، لقد انتهى جدول الأعمال، نشكركم على حضوركم وعلى مثابرتكم وعلى صبركم، ورفعت الجلسة.